الزيدية

نشأتها ومعتقداتها

تأليف

القاضي إسماعيل بن علي الأكوع

مكتبة الجيل الجديد

صنعاء

الطبعة الثالثة

١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م

كل الحقوق محفوظة

الناشر

مكتبة الجيل الجديد

اليمن - صنعاء

هاتف ٥/٤/٢١٣١٦٢ _ فاكس ٢١٣١٦٣

ص.ب ٥٤٤ _ صنعاء

aljeel@y.net.ye

www.aljel-aljadeed.com

تأليف

القاضي/ إسماعيل بن علي الأكوع

فرع الجامعة الجديدة: هـ/٢٢٧٥٤٠ - فرع الحي السياسي: هـ/ ٤٧٣٩٤٠

فرع تعز: هـ/ ٢٦٥٩٥٥

مقدمة الطبعة الثانية

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف ١٥).

أما بعد:

فهذه الطبعة الثانية لرسالة (الزيدية نشأتها ومعتقداتها)، اقتضت الحاجة الملحّة لإعادة طبعها طبعة موسعة، وذلك تلبية لتحقيق رغبات من قرأها من محبي العلم وعشاق المعرفة، الذين طلب بعضهم مني الاستزادة من مضمون محتواها؛ بإيضاح ما أجملته، وبسط ما اختصرته في طبعتها الأولى، على أن أستكثر من إيراد الأمثلة والشواهد، والحجج والبينات المدعمة والموثقة بذكر المصادر والمراجع؛ وذلك للاطمئنان على صحة ما ورد فيها، وللعودة إليها لمن يريد المزيد من المعرفة عن الزيدية، فاستجبت لرغبة هؤلاء الذين أحسنوا الظن بي، شاكراً لهم ثناءهم على إصدار رسالة (الزيدية)، وداعياً لهم ولي بالسداد والتوفيق في القول والعمل.

أما الذين لم يرضهم ما كتبته عن الزيدية حينما أوضحت حقيقتها، وبينت موقعها من الفرق والمذاهب الإسلامية، فقد كنت أتمنى منهم أن يدحضوا ما استنكروه منها بحجج دامغة، وبينات واضحة، تنفي صحة ما أوردته عنها، ويعززوا القول بالعمل ليتطابقا معاً، حتى لا يكونوا ممن قال الله تعالى فيهم:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ ۞ ﴾ (الصف ٢، ٣)، فتكون حجتهم أقوى وأكثر دلالة على صدق دعواهم، أما مجرد

الإنكار لذات الإنكار، مع الإصرار على ممارسة الفعل المخالف لأقوالهم مما ذكرته في الرسالة، فهو ردٌ عليهم، وما على المرتاب والمتشكّك في صحة ما كتبتُه عن زيدية اليمن اليوم إلا أن يحضر مجالس هؤلاء المنتقدين ومحافلهم وجمعتهم وجماعتهم ودروسهم، ليتأكد بنفسه أن ما كتبته عن الزيدية ليس رجماً بالغيب، وإنما هو الواقع في أجلى مظاهره وأبرز معالمه.

(وما يجري اليوم على الساحة اليمنية: وأحداث صعدة الدامية، والتي تمولها بعض القوى الإقليمية، والمراجع الدينية فيها، لأكبر شاهد على التحول المشهود لبعض أنصار هذا المذهب باتجاه المذهب الاثنا عشرية مع الأسف)[1].

ومهما تكن عند امرىءٍ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تعلم

والله ولي التوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم على محمد وعلى أهل بيته وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

صنعاء في ٢١ جمادى الأخرة ١٤١٧هـ : الموافق ١٩٩٦/١١/٢م

إسماعيل بن علي الأكوع

(١) (هذه الفقرة) أدرجت ضمن المقدمة لأهمية ما يجري اليوم في منطقة صعدة وما حولها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمـــة

- ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ قُلْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ۞ ﴾ (آل عمران٣١ ، ٣٢).
- ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (آل عمران٥٣)
- ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقاً﴾ (النساء٦٩).
- ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞ ﴾ (الأنعام١٥٣).
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ۞ ﴾ (الأنعام١٥٩).
- ﴿وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ۞ ﴾ (الأنفال٤٦).

أما بعد:

فقد عني كثيرٌ من المؤرخين والباحثين والدارسين بالكتابة عن الفرق الإسلامية على اختلاف ميولها، وتباين معتقداتها، ولا سيما فرق الشيعة التي ظفرت بالقسط الأوفر من الدراسات المستفيضة حول نشأتها وأهدافها، ومواطن انتشارها؛ وذلك لما أحدثه ظهورها من تصدُّعٍ في بنيان كيان الأمة الإسلامية، وتمزقٍ في وحدتها، فظهر

عنها عددٌ كثير من المؤلفات المطولة والمختصرة، والبحوث العلمية بشتى اللغات المشهورة، ما خلا فرقة الزيدية بأقسامها المعروفة التي اقتصر الاهتمام بها عند أتباعها على كتابة سِيَر[1] بعض أئمتها المشهورين، ووصف أحوالهم وما لهم من كرامات، ومناقب حميدة، والعناية بتخليد ذكرهم ببناء توابيت وقباب ومشاهد على قبورهم؛ لترغيب الناس لزيارتها والتبرك بها.

أما الزيدية كفرقةٍ أو مذهب، فإنها لم تنل - في حدود معرفتي- ما تستحقه من الاهتمام بالكتابة عنها بما يكفي لمعرفة حقيقتها معرفة صحيحة؛ إذ أنّ ما كتب عنها في الماضي لم يكن إلا استطراداً ضمن الحديث عن فرقتي الشيعة الجعفرية والإسماعيلية. على أنه قد نُسب للصاحب[2] ابن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥هـ / ٩٣٨

---

(١) نشر الأستاذ فيلفرد ماديلونغ Wilferd Madelung نصوصاً متفرقة عن أئمة الزيدية في كتاب في سلسلة (نصوص ودراسات) التي يصدرها المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت تحت عنوان: (أخبار أئمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان)، وقد شمل هذا الكتاب ما يلي: المنتزع من الجزء الأول من كتاب (التاجي في أخبار الدولة الديلمية) لأبي إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي، قطعة من كتاب (المصابيح) لأبي العباس الحسني، وقطعة من (الإفادة في تاريخ الأئمة السادة) للإمام أبي طالب ونُخباً من كتاب (جلاء الأبصار) للحاكم الجشمي، أوردها أحمد بن سعد الدين المسوري في كتابه (تحفة الأبرار)، ونسخة كتاب ورد إلى الفقيه عمران بن الحسن العنزي الهمداني، ونخباً منتزعةً من (الرسالة العالمة بالأدلة الحاكمة) للإمام عبد الله بن حمزة، وقطعة من كتاب (الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية) لحميد بن أحمد المحلي، وقطعة منتزعة من الجزء الرابع من (روضة الحجوري). كذلك فقد نشر الدكتور سهيل زكار (سيرة الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي). ونشر الدكتور عبد الغني محمود عبد العاطي ما هو موجود من (سيرة الإمام عبد الله بن حمزة)، ونشر كذلك هو والدكتور رضوان السيد سيرة الأميرين ذي الشرفين محمد بن جعفر بن القاسم بن علي العباني وأخيه القاسم، لفرح بن أحمد الربعي، من منشورات دار المنتخب العربي.

(٢) وهو القائل:

دخولُ النارِ في حبِّ الوصيِّ ... وفي تفضيل أولاد النبي؟!
أحبُّ إليَّ من جنات عدنٍ ... أخلدُها بتَيْم أو عدي

إنه يفضل دخول النار على الجنة إذا كان فيها - أي الجنة - أبو بكر وعمر !!! لا حول ولا قوة إلا بالله.

– ٩٩٥م) كتاب (نُصرة مذاهب الزيدية)، وأنا في شك أن يكون هذا الكتاب هو (كتاب الزيدية) الذي أشار إليه النديم في (فهرسته) في ترجمة الصاحب بن عباد؛ لأن هذا الكتاب (نصرة مذاهب الزيدية) يدندن في أكثره حول الإمامة، ومن هو المستحق لتقلدها من وجهة نظره إمامية بحتة، تبعاً لما نسبه صاحبُ هذا الكتاب إلى جعفر الصادق رحمه الله في قوله: "من ادعى الإمامة وليس من أهلها، فهو كافر" مع أن النديم ذكر أن للصاحب بن عباد (كتاب الإمامة) ذكر فيه تفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وتثبيت إمامة من تقدمه[١].

ولئن لم ينهض أحد من المؤرخين المسلمين غير الصاحب بن عباد للكتابة عن الزيدية كتابة مستقلة شاملة، لا من أتباعها ولا من غيرهم، فقد اهتم بها الأستاذ رودلف شتروماز R. Strothimann[٢]، فكتب عنها من وجهة نظر تاريخيةصرفة كتاباً بعنوان (الزيدية)، تضمن فكرة الإمامة والعبادات عندهم، طبع في ليبزج سنة ١٩١٢م ، كما كتب بحثاً بعنوان (ثقافة الزيديين)، ونشره في صحيفة المعهد الشرقي في ستراسبورج سنة ١٩١٢م، وكتب كذلك بحوثاً نشرها في المجلد الأول والثاني من (مجلة الإسلام) تحت عنوان (أدب الزيدية ١٩١٠ – ١١– ١٩٢٣)، ونشر أيضاً رسائل وأشعار زيد بن علي (١:١٣ – ٥٢) ومشكلة الأدب الشخصي لزيد بن علي (١٩٢٣)[٣].

كذلك فإن المهتمين بالزيدية الأستاذ روي متحدة (فارسي الأب أمريكي الأم) الأستاذ بجامعة برنستون، فقد أخبرني أن له فيها بحوثاً منشورة بالعربية والإنجليزية.

---

(١) صفحة ١٥٠ .

(٢) مولده في ١٨٧٧/٩/٤ ، ووفاته في ١٩٦٠/٥/١٥م .

(٣) المستشرقون ٢/٧٨٨ ، ومعلومات أخرى من الأستاذ وافرد مادیلونغ في رسالة جوابية منه إليّ بتاريخ ١٩٩٤/١/١٧م ، ومعلومات إضافية من السفير الألماني الدكتور فرنزدوم.

هذا وقد تصدَّرت في الآونة الأخيرة الدكتورة العراقية فضيلة عبد الأمير الشامي للكتابة عن الزيدية، فصنفت كتاباً عن زيدية جيلان وديلمان بعنوان: (تاريخ الفرقة الزيدية) بين القرن الثاني والثالث للهجرة نشر سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

أما زيدية اليمن: فقد كتب عنها الأستاذ الدكتور أحمد محمود صبحي مؤلفاً كبيراً حينما كان أستاذاً في جامعة صنعاء بعنوان (الزيدية) ولقي هذا الكتاب رواجاً في أوساط أتباع المذهب الزيدي الهادوي، وأشاد به من أشاد منهم، مستشهداً ببعض ما ورد فيه من ثناء حسن لبعض أفكار الزيدية؛ وذلك لأن الدكتور صبحي أثنى عليها حينما ذكر محاسنها في بداية ظهورها. وظن أن زيدية اليمن التي ابتدأت من أواخر القرن الثالث للهجرة، واستمرت إلى عصرنا، هي امتداد لزيدية القرن الثاني التي ظهرت من الكوفة في عهد مؤسسها زيد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وليس ذلك بشيء، ذلك لأن الصلة بين زيدية اليمن وبين زيدية الكوفة قد انقطعت من القرن الثالث للهجرة الذي ظهرت فيه المذاهب الشيعية، كما سيأتي ببيان ذلك في موضعه قريباً من هذه الرسالة إن شاء الله.

ولا شك أن حكم الدكتور صبحي قائم على أساس ما تسنى له الإطلاع عليه من المراجع التي تدور حول الزيدية من وجهة نظر أصحابها وأتباعها، وربما لم يتيسر له أن يطلع على ما كتبه المؤرخون المحايدون من يمانيين وغير يمانيين ممن سيأتي ذكرهم في غضون هذا البحث. وهذا هو ما ألزمت نفسي القيام به إن شاء الله.

وكان المفترض على علماء الزيدية أن ينهدَ بعضهم لمثل هذا الأمر: فيقوم بذكرها والتعريف بها تعريفاً شاملاً كاملاً، والتنبيه إلى الفوارق بين ماضي الزيدية في الكوفة وبين زيدية اليمن، ومدى علاقتها بمذهب الأثني عشرية، وأين تقف منه؟

فصاحب البيت أدرى بالذي فيه. ولكني لم أر شيئاً من ذلك في حدود معرفتي، وما كتبه القاضي حسين بن أحمد السياغي المتوفى سنة ١٤٠٧هـ في مقدمته لكتاب (بيان ابن مظفر) عند طبعه، ثم أفردها بطبعة مستقلة ليس هو المطلوب. فقد تكلم عن أصول المذهب الزيدي اليمني وقواعده وتدرجه، وذكر طبقاته وعصورَهُم، ثم أورد نبذةً من القواعد الفقهية التي قررها علماءُ هذا المذهب على أصول الفقه الفروعية التي بنوا عليها الأحكام الشرعية، كما ذكر أيضاً أسماء كتب علماء المذهب الزيدي.

كذلك فإن ما كتبه علي بن عبد الكريم الفَضيل في بحثه (الزيدية نظرية وتطبيق) بعيد عن المراد المقصود، فقد ذكر فيه مسائل من أصول الدين ومسائل أخرى من أصول الفقه الزيدي، كما تناول مبادئ الفرقة الإثني عشرية، وكذلك مبادئ الفرقة الإسماعيلية، قاصداً بذلك أن يلبس الزيدية ثوباً غير ثوبها الحقيقي.

لذلك فقد تصديت لهذا الأمر مستعيناً بالله وحده، فألفت هذه الرسالة المختصرة، ولم أقصد من تأليفها إلا محاولة كشف الالتباس والغموض المحيط بهذا المذهب على أهله وغير أهله، لتوضيح حقيقته: وبيان القول الفصل في أمره، حتى يكون طالب العلم في مأمنٍ من الوقوع في الخطأ، فإن حالفني التوفيق فيما أردتُ، فذلك فضلٌ من الله ورحمة منه، متحرياً في ذلك الإنصاف، والتجرد من هوى النفس الأمّارة بالسوء، وإن أخطأت السبيل – عن غير عمد – فذلك ناتج عن قصوري في العلم، آخذاً في الإعتبار بقول الشاعر:

فمن الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

صنعاء في غرة رجب الأصب سنة ١٤١٢هـ

الموافق ٥ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٩٢م

إسماعيل بن علي الأكوع

الزيدية

الزيدية: فرقةٌ تنسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، وهي كما وصفها النديم في كتابه (الفهرست)[١] بقوله: "الزيدية الذين قالوا بإمامة زيد بن علي عليه السلام. ثم قالوا بعده بالإمامة لولد فاطمة كائناً من كان بعد أن يكون عنده شروط الإمامة".

ووصفها الإمام المهدي بن يحيى المرتضى في (الملل والنحل)[٢] بقوله: "فالزيدية منسوبون إلى زيد بن علي عليه السلام؛ لقولهم جميعاً بإمامته، وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، وهي تخالف الشافعية والحنفية في ذلك؛ لأنهم إنما نُسبوا إلى أبي حنيفة والشافعية لمتابعتهم إياهما في الفروع".

وذكرها أحمد بن عبد الله الجُنداري في كتابه (الرحيق)[٣] واصفاً لها بقوله: "اسم يطلق على أئمة الآل، ومن تابعهم في العدل والتوحيد، والقول بإمامة زيد بن علي، ووجوب الخروج على الظلمة" .

وأما الشيخ المفيد، فقد وصفها بقوله: "وأما الزيدية، فهم القائلون بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن والحسين وزيد بن علي عليهم السلام، وبإمامة كل فاطمي دعا إلى نفسه وهو على ظاهر العدالة، ومن أهل العلم والشجاعة، وكانت بيعته على تجريد السيف للجهاد"[٤].

---

(١) صفحة ٢٢٦ .

(٢) صفحة ٩٦ .

(٣) صفحة ١٦ .

(٤) أوائل المقالات ٤ .

وهي إحدى فرق الشيعة الثلاث: الزيدية والإثني عشرية (الجعفرية) والإسماعيلية (زيدية، إمامية باطنية)، ولكن الزيدية أعدلُها وأقربها إلى مذهب أهل السنة والجماعة؛ وذلك لأنها – أي الزيدية – كانوا لا يعتقدون بما يعتقد به الجعفرية من عصمة الأئمة الإثني عشر والقول بالبداء والتقية والمتعة، وكانت في بداية ظهورها، وعصر نشأتها على ما كان عليه السلف الصالح من العمل بأحكام كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقط، خلا أنها خالفت أهل السنة في أمرين كما يروى:

أحدهما: نزوعها في العقيدة إلى الاعتزال[1] تبعاً لزيد بن علي، الذي كان – كما يُزعم – قد أخذه عن واصل بن عطاء رأس المعتزلة[2] حينما اجتمع به في

---

(١) ذكر ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) ١/٧٠ ما يلي: "وليس في المعتزلة من يطعنُ في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة، وأما التفضيل، فإنهم رجحوهم كانوا يفضلون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي متأخريهم من توقف في التفضيل، وبعضهم فضّل علياً رضي الله عنه، فصار بينهم وبين الزيدية نسب وامتزج من جهة المشاركة في التوحيد والعدل والإمامة والتفضيل".

(٢) ذكر الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه (طبقات المعتزلة) ص٣٣ ما يلي: "وروي أن واصلاً دخل المدينة ونزل على إبراهيم بن يحيى، فتسارع إليه زيد بن علي وابنهُ يحيى بن زيد وعبد الله بن الحسن وإخوته ومحمد بن عجلان وأبو عباد النبتي، فقال جعفر بن محمد الصادق لأصحابه: قوموا بنا إليه، فجاءه والقوم عنده – أعني زيد بن علي وأصحابه– فقال جعفر: "أما بعد، فإن الله تعالى بعث محمداً بالحق والبينات والنذر والآيات، وأنسزل عليه ﴿وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأنفال٧٥) فنحن عترة رسول الله وأقرب الناس إليه، وإنك يا واصل أتيت بأمر بفرق الكلمة، وتطعن به على الأئمة، وأنا أدعوكم إلى التوبة". فقال واصل: الحمد لله العدل في قضائه، الجواد بعطائه، المتعالي عن كل مذموم، والعالم بكل خفي مكتوم، فهي عن القبيح ولم يَقْضِه، وحثّ على الجميل ولم يحل بينه وبين خلقه، وإنك يا جعفر وابن الأئمة شغلك حب الدنيا، فأصبحت بها كَلِفاً، وما أتيناك إلا بدين محمد ﷺ وصاحبيه وضجيعيه: ابن أبي قحافة وابن الخطاب، وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وجميع أئمة الهدى، فإن تقبل الحقَّ تسعد به، وإن تصدف عنه تبؤ بإثمك. فتكلم زيد بن علي، فأغلظ لجعفر، أي أنكر عليه ما قال، وقال: ما منعك من اتباعه إلا الحسد لنا، فتفرقوا". وانظر هذا النص بأكمله في كتاب (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة وبالجملة لسائر المخالفين) للقاضي عبد الجبار بن أحمد شيخ المعتزلة المتوفى سنة ٤١٥هـ صفحة ٣٥. روى ذلك الحاكم وغيره، والله أعلم بصحتها. =

رحلته العلمية إلى البصرة وقيل: في المدينة المنورة، فاحتج عليه أخوه الباقر محمد بن علي لارتباطه به، وجرت بينهما مناظرات، لا لأنه صار معتزلياً، إذ أن الاعتزال قد شاع في بعض أهله، وإنما لأنه أخذه عمن يُجَوِّزُ الخطأ على جدِّه في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين؛ وذلك لأن واصل بن عطاء كان يعتقد أن علي بن أبي طالب ما كان على يقين من الصواب في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام، وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ، لا بعينه، ثم من حيث أنه – أي زيد – يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه إسلافه، كما أنه يشترط الخروج ليكون الإمامُ إماماً، حتى قاله له الباقر: على مقتضى مذهبك، والدُك ليس بإمام، لأنه لم يخرج قط، ولا تعرض للخروج[1]. وذلك لأن المذهب الزيدي اشترط في الإمام الخروج عند إعلان دعوته بالإمامة، كما فعل مؤسسهُ زيد بن علي، ويُروى له في ذلك قوله: " من شهر سيفه، ودعا إلى كتاب ربه، وسنة نبيه، وجرى على أحكامه، وعُرف بذلك، فذلك الإمام الذي لا تسعنا وإياكم جهالته. فإما عبد جالسٌ في بيته، مُرْخٍ عليه سترَه، مُغلقٌ عليه بابه، يجري عليه أحكام الظالمين، لا يأمرُ بمعروفٍ، ولا ينهى عن منكر، فأنّى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته"؟[2].

= قال ابن يزداد: "كان زيد بن علي لا يخالف المعتزلة إلاّ بين المنزلين".

أما الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، فقد فنّد ما رواه صاحب (الملل والنحل) من أن زيداً تتلمذ على واصل بن عطاء، وذلك بقوله: "وأما ما نقله محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، المعروف بالشهرستاني في كتابه (الملل والنحل) من كون زيد بن علي عليه السلام قلّد واصل بن عطاء، وأخذ عنه مذهب الاعتزال تقليداً، وكانت بينه وبين أخيه الباقر عليهما السلام مناظرات في ذلك، لهذا من الأباطيل بغير شك، ولعله من أكاذيب الروافض" (العواصم والقواصم ٣٠٨/٥).

(١) الملل والنحل ١٥٦/١، طبقات المعتزلة ٣٣، مقدمة ابن خلدون ٥٢٩/٢ .

(٢) شرح رسالة الحور العين ١٨٨ .

والأمر الآخر: الإمامة التي هي مدارُ اهتمام فرق الشيعة كلها وشغلهم الشاغل، ومحورُ عقائدهم السياسية، فقد كان زيدُ بن علي يرى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحقُّ بها بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ لمكانته وقربه منه نسباً وصهراً، وهذا هو ما ذهبت إليه فرقُ الشيعة كلُها، وقالت: "إن علياً عليه السلام كان أولى بمقام رسول الله ﷺ بعده، وأحقهم بالإمامة، والقيام بالأمر في أمته، وأجمعوا على ذلك"[١].

ومع هذا فإن زيداً كان يرى جوازَ إمامة المفضول مع وجود الأفضل[٢]، كما صرح بذلك في قوله: "كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه أفضلَ الصحابة، إلا أن الخلافة فُوِّضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدةٍ دينيةٍ راعوها من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة، فإن عهدَ الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريباً، وسيف أمير المؤمنين علي عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجفَّ بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي، فما كانت القلوبُ تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الإنقياد، فكانت المصلحةُ أن يكون القائم بهذا الشأن مَنْ عرفوه باللين والتؤدة، والتقدم بالسن والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله ﷺ. ألا ترى أنه - أي أبا بكر - لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليدَ الأمر عمرَ بن الخطاب زعق الناسُ، وقالوا: لقد وليتَ علينا فظاً غليظاً. فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب لشدته وصلابته وغلظه في الدين، وفظاظته على الأعداء حتى سكنهم أبو بكر بقوله: لو سألني ربي لقلتُ: "وليتُ عليهم خيرهم"[٣].

---

(١) شرح رسالة الحور العين ١٥٤ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/١٦٣ .

(٣) الملل والنحل ١/١٥٥ .

وإذا كان زيد بن علي يرى أنّ علي بن أبي طالب أولى بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وأحق بها من الخلفاء الذين سبقوه إليها، وهم مَن هم تمسكاً بسيرة رسول الله ﷺ زهداً وورعاً وعدلاً في أنفسهم وفي أمته، فإنه يعتقد من باب أولى أنه أحقُّ بها من خلفاء بني أمية الذين حوّلوا الخلافة إلى ملك عضوض، وإن لم يفصح عن هذا الأمر في دعوته التي أعلن فيها أسباب خروجه على هشام بن عبد الملك. وأياً كانت أسبابُ خروجه، فإن هشاماً قد بلغه - ولا شك - ما تنطوي عليه نفس زيد من الرغبة في تولي الخلافة، والسعي إلى ما يُدنيه من بلوغ غايته، إذ أن مثل هذا التوجه لا يخفى على من بيده مقاليد أمور الدولة، مما جعل هشاماً يتوجس منه خِيفَةً، ويرى فيه خطراً عليه وعلى ملكه. فما كان منه إلا أن أمر عامله على المدينة خالد بن عبدالملك بن الحارث - وقيل: إبراهيم بن هشام - أن يرقب حركاته - كما تذكر المصادر التاريخية - ويتابع خطواته: وربما أنه أوعز إلى عامله المذكور أن يستفزّه بتشجيع بعض أهله وأقاربه على منازعته في ميراث وقفٍ مشتركٍ بينهم لديه: كما لم يخف على هشام ذهابُ زيد مع نفرٍ من أقاربه إلى العراق في أيام واليها خالد بن عبدالله القسري فأجازهم، ولهذا فإنه ما إن عُيّن يوسف بن عمر الثقفي والياً على العراق حتى سعى لمعرفة أسماء من ذهب مع زيد، وبما أجيزوا به، في قصة طويلة ذكرها الطبري في (تاريخه).

فكتب بذلك إلى هشام، فاستغل عاملُ المدينة هذا المناسبة لمحاولة إيذاء زيد حتى تشغله وتصرفه عما يهمه من أمر الخلافة، فاضطر زيدُ بن علي إلى الذهاب إلى هشام ليشكو إليه عامله، فكان كلما رفع إليه قصةً يطلب فيها السماح له بالدخول إليه، لا يأذن له، ويكتب في أسفلها: "ارجع إلى أميرك"، فيقول زيدٌ: والله لا أرجع إلى خالدٍ أبداً، وما أسألُ مالاً، وإنما أنا رجلٌ مخاصم، ثم أذن له يوماً بعد طول

حبسٍ، فلما مثل بين يديه لم ير موضعاً يجلس فيه، فجلس حيث انتهى به المجلس، وقال: "يا أمير المؤمنين، ليس أحد يكبر عن تقوى الله، ولا يصغر دون تقوى الله"[١]. فقال له هشامٌ: "لقد بلغني يا زيد أنك تذكر الخلافة وتتمناها، ولستَ هنالك، وأنت ابن أمةٍ. (كانت أمُّهُ سنديةً أهداها إلى أبيه المختار الثقفي)، فقال زيدٌ: "إن لك يا أمير المؤمنين جواباً. قال: تكلم، قال ليس أحد أولى بالله، وأرفع عنده منزلة من نبي ابتعثه، وقد كان إسماعيلُ ابن أمةٍ، وأخوه ابنَ صريحة مثلك. فاختاره الله عليه، وأخرج منه خير البشر، فقال هشام: اخرج. قال: أخرج، ثم لا تراني إلا حيثُ تكره"[٢]. وفي رواية أخرى: قال هشام لزيد بن علي: "بلغني عنك كذا، فقال: ليس بصحيح، قال: قد صح عندي، قال: أحلف لك، قال: لا أصدقك، قال: إن الله لا يرفع مِنْ قدر مَنْ حُلف له بالله فلم يُصدق، قال: اخرج عني، قال: إذاً لن تراني إلا حيث تكره"[٣].

ثم كان من زيد بن علي ما هو معروف من ذهابه إلى الكوفة، وإعلان خروجه على هشام بن عبد الملك، فلما اجتمع إليه أصحابه لقتال يوسف بن عمر والي العراق، خطبهم وأمرهم بسيرة علي بن أبي طالب في الحرب، فقالوا له: قد سمعنا مقالتك. فما قولك في أبي بكر وعمر؟ فقال: رحمهما الله وغفر لهما، وما عسيتُ أن أقول فيهما، صحبا رسولَ الله ﷺ بأحسن الصحبة، وهاجرا معه، وجاهدا في الله حق جهاده، وما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا يقول فيهما إلا خيراً،

---

(١) تاريخ الطبري ١٦٥/٧ ، مروج الذهب ٢١٨/٣ .

(٢) تاريخ الطبري ١٦٥/٧، مروج الذهب ٢١٨/٣، شرح رسالة الحور العين ١٨٩، الكامل لابن الأثير ٨٤/٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٩١/٥ .

قالوا: فلم تطلب إذاً بدم أهل بيتك، وردّ مظالمهم إذاً إلاّ أن وثبا على سلطانكم، فنزعاه من أيديكم، وحملا الناس على أكتافكم يقاتلونكم إلى يومكم هذا؟

فقال لهم: إن أشد ما أقولُ في ما ذكرتم: أنا كنا أحقَّ بسلطان رسول الله ﷺ من الناس أجمعين: وأن القوم استأثروا به علينا: ودفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفراً. وقد وُلوا: فعدلوا في الناس، وعملوا بالكتاب والسنة. قالوا: فلم يظلمك بنو أمية إذاً!! إن كان أبو بكر وعمر لم يظلماك، فلِم تدعو إلى قتال بني أمية، وهم ليسوا لك بظالمين؟ لأن هؤلاء إنما اتبعوا في ذلك سنة أبي بكر وعمر، فقال لهم: إن أبا بكر وعمر ليسا كهؤلاء، وهؤلاء ظالمون لي ولكم ولأنفسهم: وإنما ندعوكم إلى العمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإلى السنن أن تحيا، وإلى البدع أن تُطفى، وإلى الظَّلَمة من بني أمية أن تخلع وتنفى، فإن أنتم أجبتمونا سُعدتم، وإن أنتم أبيتم خسرتم، ولست عليكم بوكيل. قالوا: إن برئت منهما وإلا رفضناك!! فقال: الله أكبر! حدثني أبي أن رسول الله ﷺ قال لعلي: "إنه سيكون قومٌ يدّعون حبنا، لهم لَبَزٌ يُعرفون به، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم: فإنهم مشركون اذهبوا فأنتم الرافضة"[1].

وورد هذا الحديث في كتاب الطلاق من كتاب (الأحكام) للإمام الهادي يحيى ابن الحسين مروياً بسنده عن أبيه وعمّيه محمد والحسن، عن أبيهم القاسم، عن أبيه، عن جده: عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم الصلاة والسلام، عن النبي ﷺ ، أنه قال: "يا علي، يكون في آخر الزمان قوم

---

(١) تاريخ الطبري٧/١٨١، شرح رسالة الحور العين ١٨٤-١٨٥ ، المنية والأمل ١٠١ ، توضيح المسائل العقلية، البداية والنهاية ٩/٣٣٠ . ولم أجد له أصلاً في الكتب الحديثية المعتبرة.

لهم نَبَزٌ يُعرفون به، يقال لهم: الرافضة، فإذا أدركتهم، فاقتلهم قتلهم الله، فإنهم مشركون"[١]، ففارقوا زيداً وخذلوه، عُرفوا حينئذ بالرافضة.

وقال عيسى بن يوسف: جاءت الرافضة زيداً، فقالوا له: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى ننصرك. قال: بل أتولاهما. قالوا: إذاً نرفضك!! فمن ثَمَّ قيل لهم: الرافضة[٢].

وروى المقبلي ما يلي: "قال الإمام الأعظم زيد بن علي: الرافضة حربي وحربُ أبي في الدنيا والآخرة، مَرَقت الرافضة علينا كما مرقت الخوارج على علي"[٣].

وورد في (رسائل العدل والتوحيد) للإمام الهادي يحيى بن الحسين: فلما كان فعلهم على ما ذكرنا، سماهم حينئذٍ زيدٌ روافضَ، ورفع يديه، فقال: "اللهم اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء الذين رفضوني، وخرجوا من بيعتي كما رفض أهل حرورا (الخوارج) عليَّ بن أبي طالب عليه السلام حتى حاربوه"[٤].

وأما الزيدية فقالوا بقوله، وحاربوا معه[٥] وهم الذين تمسكوا بعقيدته في الشيخين، وواجه بهم خصمَه حتى استشهد في كناسة الكوفة في اليوم الثاني من صفر سنة ١٢٢هـ / ٧٣٨م، رحمه الله تعالى.

هذه هي عقيدة زيد بن علي في الشيخين أبي بكر وعمر، أعلنها بوضوح وجلاء، لأنه كان يتقي الله حق تقاته، ويخشاه أشدَّ الخشية، مع أنه كان في وسعه-

---

(١) ورد بصيغ مختلفة عن ما قبله ولم أجد له أصلاً في الكتب الحديثية المعتبرة.

(٢) تاريخ الطبري ٧/١٦٠-١٧٣؛ ١٨٠-١٩١، مروج الذهب ٣/٢١٨، الكامل لابن الأثير ٥/٨٤-٨٩، الحدائق الوردية ١/١٤٣

(٣) العلم الشامخ ١٠٨.

(٤) رسائل العدل والتوحيد الجزء الثاني ٧٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥/٣٩٠؛ تهذيب الكمال ١٠/٩٥؛ منهاج السنة ١/٣٥، ٣٩، مقاتل الطالبين ٩٢-١٠٦.

لو كان رجل دنيا- أن يُمالِئ هؤلاء الرافضة الذين أرادوا أن يحملوه على اتباع أهوائهم بمشاركته لهم في القدح في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: ولو على سبيل التُّقية كما يفعل الإمامية، وذلك ليستميلهم إلى صفّه ليعينوهُ ويناصروهُ، حتى يتحقق له هدفه من خروجه على هشام بن عبد الملك، ولكنه أبى ورفض طلبهم، وآثر التمسك بالحق الذي يجب أن يُتّبع، ولو أسخط في رضاء الله جميع البشر، ذلك لأنه لا يمكن أن يشذّ عن النهج الذي كان عليه والده زين العابدين علي بن الحسين ومن قبله والده ثم جدّه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، في حبهم الصادق لأبي بكر وعمر وعثمان.

فقد قال والده علي بن الحسين: "يا معشر أهل العراق، يا معشر أهل الكوفة، أحبونا حبَّ الإسلام، ولا ترفعونا فوق حقنا"، وفي رواية: "أحبونا حبَّ الإسلام لله عز وجل، فإنه ما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً"[1]. وفي إحدى الروايات هذه الزيادة "بما كنتم تنالون من أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبغضتمونا إلى الناس".

وجاء في (حلية الأولياء) لأبي نعيم بسنده عن علي بن الحسين، قال: "أتاني نفرٌ من أهل العراق، فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلما فرغوا، قال لهم علي بن الحسين: ألا تخبروني أأنتم المهاجرون الأولون ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ؟ قالوا: لا، قال: أفأنتم الذين ﴿تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ قالوا: لا، قال: أما أنتم فقد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين؛ ثم قال: وأما أنا فأشهد أنكم

---

(١) حلية الأولياء ٣/١٣٧.

لستم من الذين قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ (الحشر: ١٠). أخرجوا، فعل الله بكم[١].

وفي رواية: "قوموا عني، لا بارك الله فيكم ولا قرب دُوركم: أنتم مستهزؤون بالإسلام، ولستم من أهله"[٢].

ذلك لأن علي بن الحسين كان على علم بالحديث المتفق على صحته، القاضي بالنهي عن سب صحابة رسول الله الذي رواه أبو سعيد الخدري: "لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نَصيفه"[٣]، وكذلك قوله ﷺ: "الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي؛ من أحبهم فبحبي أحبهم؛ ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم؛ ومن آذاهم فقد آذاني؛ ومن آذاني فقد آذى الله؛ ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه"[٤].

وقوله ﷺ: "إذا رأيتم الذين يسبون أصحابي؛ فقولوا: لعنة الله على شركم"[٥]؛ وذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين صدقوا ما عاهدوا الله عليه؛ وما بدلوا تبديلاً؛ وأن مَدْحَ الله لهم لم يتبدل- كما ذكر العلامة علي زين العابدين بن عبدالله ابن الشيخ عبد الله العيدروس في جوابه على الحسن ابن الإمام القاسم بن محمد- ذماً، وعلمه جل وعلا لم يتحول جهلاً؛ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك، وما كان ربك نسياً. ونعتقد أنَّ منْ وَعَدَهُم الله به في كتابه الحكيم في علمه السابق

---

(١) حلية الأولياء ٣/١٣٧، البداية والنهاية ٩/١٠٧، علي إمام الأئمة.

(٢) البداية والنهاية ٩/١٠٧.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠) و (٢٥٤١).

(٤) ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٦/٤٠٣) رقم ٢٩٠١.

(٥) قال الألباني ضعيف جداً، الجامع الصغير وزيادته (١/١٥٣) رقم ١٥٢٦.

القديم من الرضوان في جنات النعيم، الشامل لأولهم وآخرهم، وأنصارهم ومهاجريهم، حيث يقول، وبقوله يهتدي المهتدون: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة ١٠٠) واقعٌ لا محالة، من القطع بالاستحالة أن يكون لم يعلم منهم التعاون على الإثم والعدوان، والمخالفة لما أخبر به سيد ولد عدنان، والنبذ لعهد من وعده، ليظهره على الدين كله[١].

ثم انقسمت فرق الزيدية إلى فرق كثيرة ذكر الشاطبي أنها ثلاث: الجارودية والسليمانية والبترية.

وذكر الإمام يحيى بن حمزة في (الرسالة الوازعة) ٣٣ أنها خمس فرق: الفرقة الأولى: الجارودية، والثانية: الصالحية، والثالثة: البترية، والرابعة: العقبية، والفرقة الخامسة: الصباحية.

وذكر المهدي أحمد بن يحيى المرتضى أنها – أي الزيدية – انتهت إلى ست: جارودية وبترية، والبترية: صالحية وجريرية، ثم قال: وافترق متأخرو الجارودية إلى مطرفية وحسينية ومخترعة[٢].

---

(١) المشروع الروي ٢/٤٨٩.

(٢) المنية والأمل ٩٦.

أشهر الفرق الزيدية

١- الجارودية:

نسبة إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي الهَمْدَاني، وقيل الثقفي، وقيل: النهدي، وقيل: زياد بن منقذ العبدي، وقيل: زياد بن أبي زياد. وصفه ابن النديم بقوله: "من علماء الزيدية، أبو الجارود، ويكنى أبا النجم زياد بن منذر العبدي، يقال: إن جعفر بن محمد بن علي عليهم السلام سئل عنه، فقال: ما فعل أبو الجارود؟ أرجأ بعد ما أولى، أما إنه لا يموت إلا بها. ثم قال عن أبي الجارود: لعنه الله، فإنه أعمى القلب، أعمى البصر. وقال فيه محمد بن سنان: أبو الجارود لم يمت حتى شرب المسكر، وتولّى الكافرين"[1]. توفي سنة ١٥٠هـ، وقيل: سنة ١٦٠هـ.

ومع هذا الإضطراب العجيب في اسمه، وفي كنيته، وفي لقبه، وفي نسبه، وأيضاً في تاريخ وفاته، فقد أطلق عليه الإمام الباقر أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين رحمه الله اسم (سرحوب)، وفسره بأنه شيطان أعمى يسكن البحر.

وكان لأبي الجارود أصحاب وأتباع، ذُكر منهم: فضل الرّسان، وأبو خالد الواسطي.

وقد زعموا - أي الجارودية - أن النبي ﷺ نص على عليٍّ بالوصف والإشارة دون التسمية والتعيين، وهو الإمام بعده، والناس قصّروا حيث لم يتعرفوا الوصفَ،

---

(١) الفهرست ٢٢٦-٢٢٧ ، الملل والنحل ١/١٥٩ ، ١٦٢ .

ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصّبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك[١]. وهذا ما دفع الشيخ المفيد إلى أن يُلحقَ الجارودية بغلاة الشيعة، ويقرنها بالإمامية[٢].

ووصفهم الإمام يحيى بن حمزة (المتوفى سنة ٧٤٩) بقوله: "وهم مختصون من بين سائر فرق الزيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيقهم". وقد نقل عن بعضهم إكفار بعض الصحابة، والله حسيبهم فيما زعموه واعتقدوه، وهو لهم بالمرصاد. وهذه المقالة لا تُنسب إلى أحد أكابر أهل البيت وعلمائهم وأئمتهم. وعلى الجملة، فهذه فِرَيَةٌ ليس فيها مِريَة، ونحن نبرأ إلى الله من هذه المقالة، وليس علينا إلا إظهار الحجة وبيان وجه المحجّة، فمن اهتدى فلنفسه، وذلك هو المتوجه علينا، وفي حديث عن الرسول ﷺ: "إذا ظهرت البدع ولم يظهر العالم علمه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً"[٣].

ثم خلص إلى أن قال: "واعلم أنه ليس أحد من فرق الزيدية أطول لساناً ولا أكثر تصريحاً بالسوء في حق الصحابة من هذه الفرقة"[٤].

وذكر الدامغاني أن هذه المقالة مخالفة لمقالة زيد بن علي، إلا أنه استدرك ذلك، وانفرد بقوله: "وقليل مَنْ يوجد عليها الآن منهم، وإنما الظاهر الآن من أقوالهم التوقف في أمر الشيخين". (وهذا مخالف للواقع) مع الاعتقاد أن الإمام بعد النبي ﷺ

---

(١) أوائل المقالات ٨٤، مسائل الإمامة ٤٢، مقالات الإسلاميين ٦٦، شرح رسالة الحور العين ١٥٥، الجوهرة الخالصة، المنية والأمل ٩٧، الملل والنحل ١/١٥٧ ، ١٥٩ : توضيح المسائل العقلية، المستطاب، مقدمة ابن خلدون ٢/٥٣٤، الخطط المقريزية ٢/٣٥٢ .

(٢) أوائل المقالات صفحة ٤٠ نقلاً عن كتاب مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ١/١٦٢ .

(٣) لم أجدْ هذا اللفظ في كتب السنة المعتبرة.

(٤) الرسالة الوازعة: ٣٣ .

هو علي. وأنهما قد أخطآا في التقدم عليه خطأً لا يقطع بأنه فسق، فلذلك توقفوا في حالهما. قالوا: (وإنما توقفنا فيهما لوجوه):

لما لم يكن النصُّ على عليّ جليًا، كقوله: "هو الخليفة بعدي على أمتي، والقائم عليهم مقامي"، ونحو ذلك، وإنما قال: "هو وصيي، وقاضي ديني، ومسلمي إلى ربي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبيَّ بعدي، ومن كنت مولاه فعليّ مولاه. والحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خيرٌ منهما"[1]، ونحو ذلك مما يستنبط منه بالاستدلال أن المراد به الخلافة: فلما لم يُفهم ذلك بصريح اللفظ،لم يجز أن يُهلَك؛ لأنا نجوِّز أنهم فهموا من هذه الأدلة غير الخلافة، كما فهمه مَنْ بعدهم من المخالفين.

وثانيها: أن الذين رووا هذه الأحاديث اعتقدوا الخلافة في أبي بكر وعمر، فدل على أنهم فهموا أن النبي ﷺ لم يرد الخلافة بها.

وثالثها: أن الصحابة كانجمعين على ذلك. وفي تخطئة جميعهم حَرَجٌ عظيم؛ لأنه يقطع الثقة بالشريعة، لأنهم الذين نقلوها إلى الأمة.

ورابعها: أنها وردت أحاديث عدة أن أبا بكر وعمر من أهل الجنة، وبأن أهل بدر قد غُفر لهم، ولو عملوا ما شاؤوا، وخبر النبي ﷺ لا يجوز أن يَنقلب، والأحاديث هذه يجوز فيها الصحة، فالتوقف فيهم أمان، والوقيعة فيهم خطر.

وخامسها: أن علياً صاحب الحق لم ينقُل عنه أحدٌ أنه سبهما، ولا تبرأ منهما، ولا حكى أنهما من الكفار: ولا من أهل النار، ثم قال: وقد روي أنه دعا لهما،

---

(١) "هو وصيي وقاضي ديني، ومسلمي إلى ربي"- ذكره الألباني ضمن حديث وقال: حديث موضوع – السلسلة الضعيفة (١٠/٤٣٦)- "وهو مني بمنزلة هارون من موسى" الحديث متفق عليه – وحديث "من كنت مولاه فعلي مولاه" ذكره الألباني في صحيح الجامع وزيادته (١/٥٣).

وشكر سعيهما في الإسلام، وعاضدهما في أمرهما، وجاهد معهما بنفسه ورأيه ولسانه، وبايعهما ونصرهما.

قالت الزيدية: فلذلك نتوقف في حالهما: ونعتقد أنهما من فضلاء الصحابة جرت منهما خطيئة في الإمامة، الله سبحانه أعلمُ بحالهما فيها، ونقول: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة ١٤١).

ويزعمون أن هذه الطريقة طريقةُ جميع العلوية كزين العابدين، وعبد الله بن الحسن وأولادهما، وهي طريقة أتقياء الشيعة[١].

وزعمت طائفةٌ من الجارودية أن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب، المعروف بالنفس الزكية، حي لم يقتل، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، وقد انتظروه - كما انتظره قوم من المغيرية - وأنكروا قتله[٢]. وزعمت طائفة أخرى منهم أن الموصوف بهذه الصفات هو يحيى بن عمر ابن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي[٣]، بينما زعمت طائفة ثالثة أن المشار إليه بهذه الصفات محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين[٤] (صاحب الطالقان)[٥]، وهم مختلفون في الأحكام والسير، فبعضهم يزعم أنَّ علْمَ ولد الحسن والحسين رضي الله عنهم كعلم النبي ﷺ؛ فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرةً

---

(١) الجوهرة الخالصة.

(٢) مسائل الإمامة ٤٦، سير أعلام النبلاء ٦/٢١٨، الأنساب في مادة "الجارودية" ٢/١٦٠، الملل والنحل ١/١٥٩.

(٣) الفصل ٤/١٧٩، المنية والأمل ٩٧.

(٤) شرح رسالة الحور العين ١٥١، سير أعلام النبلاء ١٠/١٩٢، المنية والأمل ٩٧، الملل والنحل ١/١٥٩.

(٥) بلدة وكورة بالقرب من قزوين. (معجم البلدان)، ولعلها تقع في الوقت الحاضر في (أفغانستان).

وضرورةً، وبعضهم يزعم أن العلمَ مشتركٌ فيهم وفي غيرهم، وجائز أن يؤخذ عنهم وعن غيرهم من العامة[١].

٢- السليمانية أو الجريرية:

نسبة إلى سليمان بن جرير، ويزعمون أن الإمامة شورى، وأنها تصلح بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنها تصلح في المفضول، وإن كان الفاضل أفضل في كل حال، وأن علياً كان الإمام بعد الرسول ﷺ، ولكنهم أثبتوا بيعةَ أبي بكر وعمر باختيار الأمة حقاً اجتهادياً، غير أن الأمة أخطأت في البيعة لهما خطأً لا تستحق عليه اسم الكفر، ولا اسمَ الفسوق، وهي بذلك قد تركت الأصلح.

وبرئت هذه الفرقة من عثمان للأحداث التي أحدثها، وأكفروه بذلك، وكذلك أكفروا عائشةَ والزبيرَ وطلحةَ رضي الله عنهم بإقدامهم على قتال علي رضي الله عنه، كما طعنوا في الرافضة لقولهم بالبداء، وهو أنهم إذا أظهروا قولاً أنه سيكون لهم قوةٌ وشوكةٌ وظهورٌ، ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه، قالوا: بدا لله تعالى في ذلك. ولقولهم أيضاً بالتقية[٢]، وهي أن يقولوا شيئاً، فإذا قيل لهم: إنه ليس بحق، وظهر لهم البطلان، قالوا: إنما قلناه تَقيَّة، وفعلناه تقية[٣].

---

(١) الملل والنحل ١/١٥٩.

(٢) مقالات الإسلاميين ٦٨، الجوهرة الخالصة، شرح رسالة الحور العين ١٥٥، الملل والنحل ١/١٥٩-١٦٠، الفرق بين الفرق ١٦، المنية والأمل ٩٧، الخطط المقريزية ٢/٣٥٢.

(٣) التَّقية: (عند الشيعة) إخفاء الحق ومصانعة الناس بغير ما يعتقدونه (المعجم الوسيط) مادة (وقى).

٣- البترية:

أصحابُ كثير النوا، الملقب بالأبتر، وقد سموا بذلك لتركهم الجهر بالبسملة بين السورتين، وقيل: لما أنكر سليمانُ بن جرير النصَّ على علي، سماه المغيرةُ بن سعيد أبتر، وتُدعى الصالحية أيضاً، نسبة إلى الحسن بن صالح بن حيٍّ الهَمَذَاني المتوفى سنة ١٦٩هـ. وهم يخالفون الجارودية فيما ذكره عنهم الإمام يحيى بن حمزة، ويخالفونهم في أن طريقة الإمامة العقد والاختيار[١].

وقد ذهبوا إلى أن علياً أفضلُ الناس بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن علياً ترك ذلك لهما، وسلم لهما الأمر راضياً، وفوّض الأمر طائعاً، وترك حقه راغباً، فنحن راضون، مسلمون لما سلم، لا يحلّ لنا غير ذلك، كما أنهم لا يرون لعلي إمامةً إلا حين بُويع.

أمّا عثمان، فإنهم يقفون فيه وفي قَتْلَته، ولا يقدمون عليه بإكفار، وإن كان قد حكي أن الحسن بن صالح كان يتبرأ من عثمان بعد الأحداث التي نقمت عليه[٢].

وقال المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (المتوفى سنة ٨٤٠هـ): "وخالف متأخروهم هاتين الفرقتين، حيث أثبتوا إمامة علي عليه السلام بالنص القطعي الخفي، وخطؤوا المشايخ لمخالفته، وتوقفوا في تفسيقهم، واختلفوا في جواز الترضي عنهم"[٣].

هذه هي فرق الزيدية المشهورة التي نشأت في المئة الثانية للهجرة، وأصحابها كلهم متفقون على أفضلية علي بن أبي طالب على من سواه بعد رسول الله ﷺ،

---

(١) الرسالة الوازعة ٣٣ .

(٢) مسائل الإمامة ٤٤، مقالات الإسلاميين ٦٨، شرح رسالة الحور العين ١٥٥، الجوهرة الخالصة، الملل والنحل ١٦١/١، الفرق بين الفرق ١٦، المنية والأمل ٢٣-٢٤، ٩٧-٩٨، الخطط المقريزية ٥٣٢/٢.

(٣) مسائل الإمامة ٤٣، المنية والأمل ٢٤.

ولكنهم مختلفون - على تفاوت فيما بينهم - في أحكامهم على مَنْ تقدَّمه من الخلفاء الراشدين، مخالفين في ذلك إمامهم زيد بن علي، وإن كانت (الصالحية) أو (البترية) أقربَ إلى ما كان عليه زيد بن علي، وكذلك إلى حدٍّ ما (الجريرية)، كما أفاد يحيى بن الحسين في (طبقاته) بقوله: "فالذي كان من قبل - أي من قبل المئتين - هم الصالحية والجريرية، وهو الذي كان عليه مذهب زيد بن علي. وأما سائر الفرق، فإنما حدث بعد ذلك: وخالفت زيدَ بن علي في أصوله وفروعه؛ ولم يوافقوه إلا في النزر اليسير".

ثم قال: "إلى هنا انتهى ذكر الزيدية الذين كانوا على المذهب الأول: وهو مذهب زيد بن علي"[1].

(١) الملل والنحل للإمام المهدي: ٤٠. المستطاب. (طبقات الزيدية الصغرى) لوحة ٢.

زيدية الجيل والديلم

ثم لم ينتظم للزيدية بعد استشهاد زيد بن علي وابنه يحيى، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وأخيه إبراهيم أمر، حتى ظهر الناصر الأطروش الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بخراسان سنة ٢٨٤، وقيل سنة ٢٨٧، فُطلب مكانه فاختفى، واعتزل الأمر سنة ٣٠٢هـ، ثم صار إلى بلاد الجيل والديلم، فدعا الناس دعوةً إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي؛ فدانوا بمذلك، ونشؤوا عليه، وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين[1]. ولكنها مالت بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية[2]، وذلك بعد ظهور الدولة البويهية (٣٢٠ - ٤٤٧هـ/ ٩٣٢ - ١٠٥٥م)؛ التي كانت زيدية في بداية أمرها، ثم تحولت إلى شيعة غلاة، وابتدعت بدعاً ليس عليها أثارةٌ من علم، لا من كتاب ولا من سنة؛ ومنها - على سبيل المثال - الاحتفال بعيد الغدير، وبناء مشاهد لرموز أئمتهم في مواضع زعموا أنها مقر موتاهم، وتجريم من تقدَّمَ علياً من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم جميعاً.

---

(١) الطبري ١٠/١٤٩، الكامل لابن الأثير ٨/٢٦.

(٢) الملل والنحل ١/١٥٦، المستطاب: مقدمة ابن خلدون ٢/٥٢٥.

زيدية اليمن

كما ظهر في اليمن يحيى بن الحسين بن القاسم الرّسي، الذي قدم إليها من الحجاز سنة (٢٨٤هـ/٨٩٧م) فدعا إلى نفسه بالإمامة، وتلقّب بالهادي، وكان عالماً مجتهداً كبيراً، أخذ الأصول (علم الكلام) عن شيخه أبي القاسم البلخي المعتزلي، وأقواله في الأصول متابعة له في الغالب. وأما في الفروع فقد استقلّ فيه باجتهاده، فخالف زيد بن علي في ما ذهب إليه من اجتهاد، ولم يتقيد بأقواله التي تضمنها (مجموع الفقه الكبير) لزيد بن علي، و (الجامع الكافي) لأقوال زيد بن علي[١]، ولم يبق لمذهب زيد بن علي الأول في الأصول والفروع منهم متابع[٢]، وللتأكد من صحة هذه المخالفات الرجوع إلى كتاب (مخالفات الإمام الهادي يحيى ابن الحسين في كتابه الأحكام للإمام زيد بن علي)[٣].

ومع هذا فقد تغلب اسمُ المذهب الزيدي على مذهب الإمام الهادي؛ وذلك لأن الهادي وأتباعَ مذهبه يقولون بإمامة زيد بن علي، ووجوب الخروج على الظلمة، ويعتقدون فضله وزعامته، ويحصرون الإمامة في مَنْ قام ودعا من أولاد الحسنين، وهو جامع لشروط الإمامة المدونة في كتبهم، فمن قال بإمامته فهو زيدي، وإن لم يلتزم بمذهبه في الفروع، فإنّ أكثر الزيدية على رأي غيره في المسائل الاجتهادية والمسائل النظرية، وكذلك أئمتهم؛ كالقاسم والهادي والناصر، فهم ينتسبون إلى زيد بن علي؛ مع أنهم كانوا مثله في الاجتهاد، ويخالفونه في كثير من المسائل[٤].

---

(١) المستطاب المسمى (طبقات الزيدية الصغرى).

(٢) المستطاب.

(٣) للباحث عبادي محمد أحمد العولي.

(٤) هداية الراغبين، للرحيق١٦.

وهذا هو ما أكده الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بقوله: "فالزيديةُ منسوبةٌ إلى زيد بن علي لقولهم جميعاً بإمامته، وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، وهي تخالف الشافعية والحنفية في ذلك؛ لأنهم إنما انتسبوا إلى أبي حنيفة والشافعي، لمتابعتهم لهما في الفروع".

قال الحاكم: "والزيدية يجمع مذهبهم تفضيلُ علي على سائر الصحابة، وأوليته بالإمامة، وقصرها من بعد الحسنين في البطنين، أي في ذريتهما، واستحقاقهما إنما يثبت بالفضل والطلب لا بالوراثة[1] كما تقول العباسية، ويعتقدون وجوب الخروج على الجائرين من أهل الأمر، بخلاف ما تزعم الحشوية، ويرون القول بالتوحيد والعدل والوعد والوعيد كالمعتزلة[2]، فهذه الأمور لا يختلفون فيها.

وقد أضاف الإمام يحيى بن حمزة إلى ما تقدم ما يلي: " فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الإلهية، والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية، والنص في الإمامة على الثلاثة الذين هم علي وولداه، وأن طريق الإمامة الدعوة في من عداهم: فمن كان مقراً في هذه الأصول، فهو زيدي"[3].

كذلك فإن الزيدية الهادوية في اليمن يعتقدون أن علياً وفاطمة والحسنَين معصومون كالأنبياء، وأن إجماعهم حُجَّة، كما أن إجماع علماء أبنائهم أيضاً حجة؛

---

(١) هذا المبدأ من أهم ما تفرد به المذهب الزيدي عن سائر المذاهب الشيعية الأخرى، ولكنه لم يكن معمولاً بـه إلا في حالات نادرة؛ بينما كان الشائع هو توارث الإمامة، وتم ذلك من دون وصية ولا عهد، حتى لا يتهم أئمة هذا المذهب بمخالفتهم لهذا المبدأ، ولذلك فقد وقعوا في ما أنكروه على بني أمية من توريث الحكم لأبنائهم بعهد من السلف إلى الخلف كما صنع معاوية بن أبي سفيان حينما عهد بالخلافة إلى ابنه يزيد.

(٢) المنية والأمل ٩٦ .

(٣) الرسالة الوازعة ٢٨.

لأنهم هم وحدهم آلُ محمد من بين أمة محمد. وإجماع الآل حجة، وأن علياً بخاصة معصوم، وقوله حُجَّة كحجة الكتاب والسنة[١].

وحينما قدم الإمام الهادي يحيى بن الحسين إلى اليمن، كان متأخروا الزيدية في الجيل والديلم قد انقسموا إلى قاسمية[٢] وناصرية[٣]، وكان يُخطِّئ بعضهم بعضاً، حتى خرج المهدي أبو عبد الله الداعي[٤]، وألقى إليهم: أنَّ كل مجتهدٍ مصيب[٥]، وكذلك كان زيدية اليمن يعتقدون أن المصيب في الاجتهاديات واحد، والحق معه إلى زمن الإمام المتوكل أحمد بن سليمان[٦]. ثم رجعوا عن هذا القول.

وذكر الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (المتوفى سنة ٨٤٠هـ) أن الزيدية (زيدية اليمن) فرقة واحدة من الشيعة قد تفرقت إلى مخترعة ومُطَرِّفية وجارودية وصالحية

---

(١) اليمن: الإنسان والحضارة ١٠٢.

(٢) القاسمية: نسبة إلى القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن الحسن بن الحسن، ولد سنة ١٧٠، ودعا إلى نفسه بالإمامة في الكوفة سنة ٢٢٠، ولم تنجح دعوته، ثم سكن الرسّ بجوار المدينة المنورة، فلقب بالرَّسّي. توفي سنة ٢٤٦ (الرحيق ٢٩).

(٣) الناصرية: نسبة إلى الناصر الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين، الملقب بالأطروش، لطرش كان في أذنيه، ولد سنة ٢٣٠، ودعا إلى نفسه بالإمامة في الجيل والدَّيْلَم، وتلقب بالناصر، توفي قتلاً سنة ٣٠٤ (الرحيق ١١).

(٤) أبو عبد الله الداعي: هو الإمام المهدي محمد بن الحسن، بويع له بالإمامة في هَوْسَم، ثم كاتبه أهل الديلم، فوصل إليهم سنة ٣٥٣، ثم قصد هوسم، فاستولى عليه بعد محاصرة كثيرة، وأسر مراراً، وهو الذي أظهر في الديلم أن كل مجتهد مصيب، لأن القاسمية كانوا يخطئون الناصرية، وكذلك العكس، فرجعوا إلى قوله بعد مناظرات كثيرة. توفي بهوسم مسموماً سنة ٣٦٠، وقيل سنة ٣٥٩. (الرحيق ٣٣).

(٥) المنية والأمل ٩٧.

(٦) أحمد بن سليمان مولده سنة ٥٠٠، أعلن نفسه إماماً سنة ٥٣٣، وتوفي بجهدان في خولان بن عمرو من نواحي صعدة سنة ٥٦٦هـ. (الرحيق ٤).

وحُسينية[١]، وفي الفروع مؤيدية[٢] وهادوية[٣] وناصرية وقاسمية.

وأهل الكوفة منهم على مذهب أحمد بن عيسى[٤] والحسن بن يحيى[٥] ومحمد بن منصور[٦] كما ذكره صاحب (الجامع الكافي)[٧]: ووقع بينهما تفسيق وتأثيم على الاختلاف في الفروع كما حكاه أبو العباس[٨] في تلفيقه رحمه الله (دع عنك الأصول)، واشتد خلافهم من بعد الإمام المنصور بالله[٩] في الأئمة، فافترقوا على الداعي وعلى الإمام المهدي بن الحسين[١٠] افتراقاً قبيحاً كفر بعضهم بعضاً[١١].

---

(١) سيأتي ذكر هذه الفرق مفصلاً.

(٢) المؤيدية: نسبة إلى المؤيد الكبير أحمد بن الحسين بن محمد الهاروني، ولد بآمل طبرستان سنة ٣٣٣، ودعا إلى نفسه بالإمامة سنة ٣٨٠، وتوفي يوم عرفة سنة ٤١١. (الرحيق ٤).

(٣) الهادوية: نسبة إلى الهادي يحيى بن الحسين.

(٤) أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين، سجن في أيام المهدي العباسي، ثم في أيام الرشيد، ولقد اختفى حتى توفي بالبصرة سنة ٢٤٧.

(٥) الحسن بن يحيى: فقيه الزيدية في الكوفة، وهو من تلاميذ القاسم الرسي.

(٦) محمد بن منصور بن يزيد المرادي الكوفي الزيدي، أخذ عنه الناصر الأطروش وغيره. توفي سنة بضع وتسعين ومئتين، وهو صاحب كتاب (أمالي أحمد بن عيسى). (الرحيق ٣٦).

(٧) الجامع الكافي: محمد بن علي بن الحسن بن عبدالرحمن العلوي الكوفي، وهو المعروف بجامع آل محمد.

(٨) أبو العباس: هو أحمد بن إبراهيم الحسن بن علي بن إبراهيم، كان إمامياً، ثم رجع عنه إلى مذهب الزيدية. وقيل: لم يرجع. توفي سنة ٣٥٣.

(٩) المنصور بالله: لعله المنصور القاسم بن علي العياني، المتوفى بعيان سنة ٣٩٣هـ، والله أعلم.

(١٠) هو الإمام المهدي أحمد بن الحسين بن محمد بن هارون: أخو المؤيد الكبير، دعا إلى نفسه بالإمامة بعد وفاة أخيه أحمد سنة ٤١١هـ، وتوفي بآخر سنة ٤٢٤هـ. (الرحيق ٤١).

(١١) العواصم والقواصم ٣/٤٥٧.

مصادر فقه الإمام الهادي

وقد اعتمد الإمام الهادي يحيى بن الحسين في استنباط فقهه الذي اجتهد فيه، واختاره مذهباً له على أدلة مروية عن أسلافه؛ منها ما هو مرسل، ومنها ما هو موقوف، ولم يلتفت إلى الأدلة المروية عند أهل السنة، فيستنبط منها أحكام فقهه، كما فعل أئمة المذاهب الأربعة المشهورون: الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي وبعض علماء الهادوية المتأخرون، ولكنه تجاهلها، بل وأنكر صحتها، كما بين ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه (الغايات)، ناقلاً عن الهادي يحيى بن الحسين في ذكر المخالف؛ حيث قال: "وهم – أي لأهل السنة – كتابان يسمونهما بالصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم)، ولعمري إنهما عن الصحة خليان". وعقب المهدي على كلام الهادي بقوله: "ولعمري إنه – أي الهادي – لا يقول ذلك على غير بصيرة" أو كما قال[1]. وهذا هو ما جنح إليه الإمام المهدي نفسه، وأكد على ذلك بقوله شعراً:

إذا شئت أن تختار لنفسك مذهباً ... ينجيك يوم الحشر من لهب النارِ
فدع عنك قول الشافعي ومالك ... وحنبل والمروي عن كعب أحبار
وخذ من أناسٍ قولهم ورواتهم ... روى جدُّهم عن جبرائيل عن الباري[2]

كذلك فإن أحمد بن سعد الدين المسوري، المتوفى سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م قد أعلن في رسالته المسماة (الرسالة المنقذة من الغواية في طريق الرواية) التي صنفها

---

(١) المنار في المختار من جواهر البحر الزخار ١/٣٥٢.

(٢) البيت الأخير ورد في (الرسالة المنقذة من الغواية في طرق الرواية) لأحمد بن سعد الدين المسوري منسوباً للناصر الأطروش بلفظ:

وقولهم مسندٌ عن قول جدهم ... عن جبرائيل عن الباري إذا قالوا

سنة ١٠٥٢هـ "أن كل ما في الأمهات الست لا يحتج به وأنه كذب"[١]؛ وذلك لأن الهادي ومن سار على دربه من الأئمة وأتباع مذهبه لا يعتدون بها في شيء؛ لأن رواتها لم يكونوا من الشيعة في اعتقادهم، ولهذا فإنهم يقتصرون على الأحاديث المروية عن أسلافهم وبأسانيدهم؛ كما أوضح ذلك الإمام عبد الله بن حمزة المتوفى سنة (٦١٤هـ/١٢١٧م) في كتابه (المجموع المنصوري) حينما أجاب على الفقيه عبدالرحمن بن المنصور بن أبي القبائل صاحب (الرسالة الخارقة) بقوله:

كم بين قولي عن أبي جدِّه ... وأبي أبي فهو النبي الهادي
وفتى يقول: حكى لنا أشياخُنا ... ما ذلك الإسنادُ من إسنادي
ما أحسنَ النظر البليغ لمنصفٍ ... في مقتضى الإصدار والإيراد
خذ ما دنا ودع البعيد لشأنه ... يغنيك دانيه عن الإبعاد[٢]

وهذا هو ما ذهب إليه الهادي بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (٨٢٢هـ/١٤١٩م) حينما أراد أن يقنع أخاه محمداً الذي نبذ التقليد بعد أن ملك زمام الاجتهاد، وعمل بأحكام الكتاب وصحيح السنة؛ ليعود إلى ما كان عليه من التمسك بالمذهب الهادوي، مبيناً الفرق بين إسناد أسلافه وإسناد أهل السنة، فقال في قصيدته الداليَة المشهورة مخاطباً أخاه:

ما لي أراك وأنت صفوةُ سادةٍ ... طابت شمائلهم لطيب المحتد
تمتاز عنهم في مآخذ علمهم ... وهم الذين علومُهم تُروي الصَّدى
أخذوا مباني علمهم وأصوله ... عن أهلهم من سيد عن سيد

---

(١) حجة الزمن في أخبار سنة ١٠٥٢هـ.

(٢) العقد الفاخر الحسن، توضيح المسائل العقلية، القول المعقول والمنقول في إيقاظ أهل التكاسل والفضول.

سند عن الهادي وعن آبائه ... لا عن كلام مُسدَّدِ بن مُسرهد[١]

سند عن الآباء والأجداد في ... أحكامهم وفنونهم والمفرد[٢]

وللعلامة عبد الله بن علي الوزير:

في كفة الميزان مَيلٌ واضحٌ ... عن مثل ما في سورة الرحمن

فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة ... للدينِ واكسر شوكة الميزان[٣]

فهم لهذا يؤثرون العمل بما قرره علماءُ مذهبهم - ولا سيما في العبادات - على ما سواه، حتى لو كان مصادماً لأدلة الكتاب والسنة؛ مثال ذلك: إذا تعارض ما رجحه أهلُ المذهب في مسألة ما مع النص من الكتاب، أو من السنة، أو منهما معاً، فإنه يقال في هذه الحال: والمذهب بخلافه؛ ضارباً بالدليل عرض الحائط، فمن أمثلة ذلك أن الله تعالى أحل للمسلمين أكل طعام أهل الكتاب، وكذلك زواج المسلم بالكتابية[٤] وذلك في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (المائدة: ٥)، لكن المذهب الهادوي لم يأخذ بما أحله الله للمسلمين في هذه الآية الكريمة: ولعل هذا هو ما حمل نشوان بن سعيد الحميري المتوفى سنة بضع وسبعين وخمس مئة على إعلان إنكاره لبعض المقلدين من

---

(١) مسدَّد بن مُسرهد، وصفه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ٥٩١/١٠ بقوله: الإمام الحافظ الحجة، أبو الحسن الأسدي البصري، أحد أعلام الحديث، روى عنه البخاري وأبو داود وغيرهما، توفي سنة ٢٢٨هـ.

(٢) الجواب الناطق بالحق اليقين الشافي لصدور المتقين.

(٣) مقدمة الروض النضير ٦٥/١.

(٤) ذكر الإمام محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله أن زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى والإمام يحيى بن حمزة جوّزوا نكاح الكتابية. (العواصم والقواصم ٢١٤/٨).

علماء عصره، لإيثاره رأي الإمام الهادي يحيى بن الحسين على قول الله تعالى، وذلك في قوله:

إذا جادلتُ بالقرآن خصمي ... أجاب مجادلاً بكلام يحيى

فقلت: كلام ربك عنه وحيٌ ... أتجعلُ قول يحيى عنه وحيا[1]

على أن هذا الأمر ليس خاصاً بالمذهب الزيدي، ولكنه شائع في بعض المذاهب الأخرى، وهو ما أشار إليه الإمام الشوكاني في كتابه (أدب الطلب) وهو يتحدث عن المقلدين في جميع المذاهب الإسلامية بقوله: "إنهم اعتقدوا أنّ إمامهم الذي قلدوه ليس في علماء الأمة من يساويه أو يدانيه، ثم قبلت عقولهم هذا الاعتقاد الباطل، وزاد بزيادة الأيام والليالي حتى بلغ إلى حدٍّ يتسبب عنه أن جميع أقواله صحيحة جارية على وَفق الشريعة، ليس فيها خطأ ولا ضعف، وأنه أعلم الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسنة على وجه لا يفوت عليه منها شيء، ولا تخفى منها خافية، فإذا أُسمعوا دليلاً في كتاب الله أو سنة رسوله، قالوا: لو كان هذا راجحاً على ما ذهب إليه إمامنا، لذهب إليه ولم يتركه، لكنه تركه لما هو أرجح منه عنده، فلا يرفعون ذلك رأساً، ولا يرون بمخالفته بأساً"[2].

ثم أكد هذا القول بقوله: "وهذا صنيعٌ قد اشتهر عنهم، وكاد يعمهم قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر، على اختلاف المذاهب، وتباين النحل، فإذا قال لهم القائل: اعملوا بهذه الآية القرآنية، أو بهذا الحديث الصحيح، قالوا: لستَ أعلم من

---

(١) المستطاب.

(٢) أدب الطلب: ١٢٢.

إمامنا حتى نتبعك، ولو كان هذا كما تقول، لم يخالفه من قلدناه، فهو لم يخالفه إلا إلى ما هو أرجح منه"[1].

ثم خلص إلى القول بما هو عليه الحال عند المقلدين من الزيدية في اليمن، فقال: "وأما في ديارنا هذه، فقد لقَّنهم من هو مثلهم في القصور، والبعد عن معرفة الحق ذريعة إبليسية، ولطيفة مشؤومة: هي أن دواوين الإسلام: الصحيحين والسنن الأربع، وما يلحق بها من المسندات والمجاميع المشتملة على السنة إنما يشتغل بها، ويكرر درسها، ويأخذ منها ما تدعو حاجته إليه من لم يكن من أتباع أهل البيت؛ لأن المؤلفين لها لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة جميع السنة المطهرة، لأن السنة الواردة عن رسول الله ﷺ هي ما في تلك المصنفات، ولا سنة غير ما فيها، هؤلاء وإن كانوا لا يُعدون من أهل العلم؛ ولا يستحقون أن يذكروا مع أهله، ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم، وتدوين غباوتهم، لكنهم لما كانوا تلبَّسوا بلباس أهل العلم، وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس: اعتقدهم العامة من أهل العلم؛ وقبلوا ما يقلدونهم من هذه الفواقر، فضَلُّوا وأضلوا وعظمت بهم الفتنة، وحلت بسببهم الرزيَّة، فشاركوا سائر المقلدة في ذلك الاعتقاد في أئمتهم الذين قلدوهم، واختصوا من بينهم بهذه الخصلة الشنيعة، والمقالة الفظيعة: فإن أهل التقليد من سائر المذاهب يعظمون كتب السنة، ويعترفون بشرفها، وأنها أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله، وأنها هي دواوين الإسلام وأمهات الحديث وجوامعه التي عوّل عليها أهل العلم في سابق الدهر ولاحقه، بخلاف أولئك، فإنها عندهم بالمنزلة التي ذكرنا، فضمُّوا إلى شنيعة التقليد شنيعةً أخرى هي أشنع منها، وإلى بدعة التعصب بدعة أخرى هي أفظع منها. ولو كان لهم أقلُّ حظ من علم، وأحقرُ نصيب

---

(١) أدب الطلب: ١٢٣.

من فهمٍ، لم يخف عليهم أن هذه الكتب لم يقصد مصنفوها إلا جمع ما بلغ إليهم من السنة بحسب ما بلغت إليه مقدرتهم، وانتهى إليه علمهم، لم يتعصبوا فيها لمذهب، ولا اقتصروا فيها على ما يطابق بعض المذاهب دون بعض، بل جمعوا سنة رسول الله ﷺ لأمته ليأخذ كلُّ عالمٍ منها بقدر علمه، وبحسب استعداده"[1].

ثم قال: " ومن لم يفهم هذا، فهو بهيمة لا يستحق أن يخاطبَ بما يخاطبُ به النوع الإنساني، وغاية ما ظفر به من الفائدة بمعاداة كتب السنة التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشدَّ ابتداعٍ، فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة[2]، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين لمخالفة بعض مسائل الشرع"[3].

---

(١) أدب الطلب: ١٢٣.

(٢) للإمام محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعقيبٌ على ما قد يوجد في كتب السنة من بعض أحاديث لم يتوفر فيها شروط الصحة، بأن ذلك لا يستلزم طرحها، وعدم العمل بما فيها، وذلك في قوله: "تنبيه": إياك أن تسمع هذا الكلام، فيصرفك عن كتب السنة، واعلمْ أن حديثها قد اختلط فيه الصحيح بالضعيف. والخطأ بالصواب، فإن مصنفيها أئمة علم الأثر، نقادُ هذا الشأن، وإليهم انتهى في معرفة ذلك. فإذا كان الخطأ في كتبهم، فما ظنك بغيرها، بل هذا يحث الإنسان على الاعتماد عليها والرجوع إليها، ألا ترى أنك لو وجدت خطأً في "كتاب" سيبويه في العربية، لم تطرح جميع ما رواه في "كتابه" لأجل ذلك، فإنه إذا جاز أن يخطئ ومع عنايته بالفن – فكيف بمن هو دونه في العناية بذلك؟ .(العواصم والقواصم ٨/٣٢٣).

(٣) أدب الطلب: ١٢٣-١٢٤.

فتح باب الاجتهاد

ومع ما يوجد في المذهب الزيدي الهادوي من مثل هذه المخالفات الصريحة لما عليه أهل السنة، فإن له – ولا جرم – مزية حميدةً، ومنقبةً مشكورة، انفرد بها عن غيره من المذاهب الإسلامية الأخرى، ألا وهي فتح باب الاجتهاد لمن حذق علومه، وأتقن فنونه من معرفة آيات الأحكام وأحاديثها، ومعرفة علم مصطلح الحديث، وكذلك أصول الفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان واللغة المنطق، وغير ذلك من علوم الرواية والدراية، تبعاً لقاعدة: "كل مجتهد مصيب" التي نادى بها المهدي أبو عبد الله الداعي، كما سبق بيان ذلك، فكان أن ولج هذا الباب عددٌ غير قليل من علماء الزيدية في اليمن ممن هيأه الله لصعود مدارج الاجتهاد، فاشتغلوا بعلوم القرآن المجيد وتفاسيره، ودراسة أمهات كتب الحديث وعلومه، فوجدوا في الكتاب والسنة الصحيحة ما لا يحتاج معها طالب الحق إلى شيء سواهما مما يعدُّ من محض الرأي، فنبذوا التقليد، ودعوا غيرهم إلى العمل بأحكام الكتاب والسنة، فبرز من هؤلاء العلماء أئمة مشهورون في الاجتهاد المطلق.

منهم: محمد بن إبراهيم الوزير (المتوفى سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م) صاحب كتاب (العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم)، والحسن بن أحمد الجلال (المتوفى سنة١٠٨٤هـ/١٦٧٣م) صاحب كتاب (ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار)، وصالح بن المهدي المقبلي (المتوفى بمكة سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م) صاحب (العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ) وذيله (الأرواح النوافخ لآثار إيثار الآباء والمشايخ) و (الأبحاث المسددة في فنون متعددة)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (المتوفى سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م) صاحب كتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام في أدلة الأحكام)، وعبد القادر بن أحمد بن

عبد القادر شرف الدين (المتوفى سنة ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م)، ومحمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م) صاحب كتاب (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار).

ولم أخص هؤلاء بالذكر إلا لأن مؤلفاتهم لاقت قبولاً منقطع النظير، ولاسيما (سبل السلام) و(نيل الأوطار) اللذين انتشرا في ديار المسلمين انتشاراً واسعاً، وصارا مرجعين لشيوخ العلم وطلابه المهتمين بدراسة فقه السنة في المدارس والمعاهد والجامعات الإسلامية، بعيداً عن الالتزام بمذهب معين، كما تُرجما إلى بعض لغات المسلمين، كالأردية، والتركية، والملاوية، وغيرها للذين لا يحسنون قراءة اللغة العربية، ذلك لأنهم وجدوا في هذين الكتابين ما أزال من أنفسهم الخلافات المذهبية على كثرتها، وجمعهم على كلمة سواء: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لتعود كما كان عليه سلف هذه الأمة التي هي خير الأمم التي أُخرجت للناس.

على أنه، وإن صار الاجتهاد مبدأ معروفاً في المذهب الزيدي، إلا أن من أخذ به، ومال إليه، وحققه في نفسه منهم، لم يسلم من شرور غائلة علماء الزيدية المقلدين وأتباعهم: لأنه يشق عليهم تركُ التقليد وخروج المجتهد من مذهبهم، والاشتغال بأحكام الكتاب والسنة النبوية، ولهذا فإنهم يجعلونه هدفاً يُفَوِّقون إليه سهامهم، فيرمونه بالنَصْب وبُغض أهل البيت، ليثيروا عليه سخط عامة الناس، ويلفقون عليه تهماً لا أساس لها من الصحة والواقع، ليجعلوا منه عبرة للمعتبر، فيردعوا به من عنده الرغبة للعمل بالكتاب وصحيح السنة، فكيف عن ذلك، فهذا محمد بن إبراهيم الوزير قد تحمل أذى كثيراً من علماء عصره المقلدين، حتى من أهله وإلى عصرنا: فاضطر إلى الاعتزال في شعاف الجبال، وكان ينقطع أشهراً في

المساجد الخالية، وتعرض صالح بن المهدي المقبلي لأنواعٍ كثيرة من السباب والشتم والهجو المقذع؛ فمن ذلك ما رماه به الشاعر الحسن بن علي الهبل في قوله:

المقبلـــي ناصـــبي[1] أعمـــى الـــشقاءُ بـــصره
فَـــرق مـــا بـــين الـــنبي وأخيـــه حيـــدره
لا تعجبـــوا مـــن بغـــضه للعتـــرة المطهـــره
فأمـــه معرفـــةٌ لكـــن أبـــوه نكـــره[2]

فاضطر في آخر الأمر إلى بيع بيته، وهاجر بأهله إلى مكة المكرمة، فسكنها حتى توفي فيها؛ وذلك لأنه نبذ التقليد، ودعا إلى الاجتهاد والعمـل بأدلـة الكتـاب وصحيح السنة، مؤكداً ذلك بقوله:

برئت من التمذهب طول عمـري وآثرت الكتاب علـى الـصحاب
ومالي والتمـذهب وهـو شـيء يروح لـدى المـاري والمحـابي[3]

وقال أيضاً من قصيدة طويلة:

---

(١) هكذا كان يرمى من يترك التقليد ويعملُ بأدلة الكتاب والسنة، واليوم يقال لمن هذا حاله: وهابي!! وذلك كما قال القاضي عقيل بن يحيى الإرياني المتوفى سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م:

إن أنا توهـت إلهـي عـن الـــ أنـــداد قـــالوا: أنـــت وهـــابي
لكـــن لي بالمـــصطفى أســـوة فقومـــهُ سمـــوه بالـــصابي

(٢) وهذا هو منطق غلاة الشيعة في كل زمان ومكان، فهم يرمون من يحب صحابة رسول الله ﷺ بأنه يبغض علياً وبنيه رضي الله عنهم أجمعين، وما ذلك إلا لأنه مجهولُ الأب كما قال الصاحب بن عباد:

مـــن كـــان ذا شـــك وذا غفلـــة ويبغض أهل البيـــت مـــن شـــانه
فإنمـــا اللـــوم علـــى أمـــه أتـــت ســـه مـــن بعـــض جيرانـــه

(٣) العلم الشامخ ٤٢٤ ، من قصيدة طويلة.

ألم تعلما أني تركت التمذهبا ... وجانبت أن أُعزا إليه وأُنسبا
فلا شافعي، لا مالكي، لا حنبلي ... ولا حنفي، دع عنك ما كان أغربا[1]

أما محمد بن إسماعيل الأمير، فقد أوذي كثيراً، ولا سيما بعد أن خطب ذات مرة خطبة الجمعة في جامع صنعاء، ولم يذكر بعض أئمة اليمن في الخطبة الثانية كما جرت العادة: فثار عليه المتعصبون من جهلة الناس، وفيهم بعض أقارب الإمام المهدي العباس، فأمر الإمام باعتقاله واعتقال المثيرين للفتنة، فقال الأمير في قصيدة يخاطب فيها رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام:

فإني قد أوذيتُ فيك لنصرتي ... لسنتك الغراء في البرِّ والبحرِ
وكم رام أقوامٌ وهمُّوا بسفكهم ... دمي فأبى الرحمن نيلي بالضُّرِّ[2]

ثم لما علم علماء بني العنسي أهل (برط) بما حدث من ترك الإمام محمد بن إسماعيل الأمير ذكر أئمة اليمن في خطبة الجمعة، كتبوا لعلماء حوث رسالة يستفزونهم للوقوف معهم ضدَّ الأمير، نذكر ذلك فيما يلي كما وردت بلفظها ولحنها، وسيعقبها جواب علماء حوث عليهم، ثم جوابهم على علماء حوث.

"إلى كافة السادة والشيعة من أهل حوث يذكرون فيها أن أهل صنعاء صاروا يخالفون مذهب أهل البيت عليهم السلام ويغيّرونه، وإن السيد العلامة شيخ الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير حفظه الله هو الذي غيّر مذهب أهل البيت عليهم السلام وكلام كثير سيقف عليه الناظر".

---

(١) العنو الشامخ ٤٤٧ : من قصيدة طويلة.

(٢) ديوانه صفحة ٢٠٥ من قصيدته التي مطلعها:

ولما عراني الضعف من كل جانبٍ ... وجاوزت ما فوق الثمانين من عمري

فأجاب عليهم أهل هجرة حوث بجوابٍ فيه عجائب كما يأتي، وأجاب عليهم أهل الهجرة بجواب صحيح فيه إنصاف وإرشاد.

وهذه الكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة كتاب القضاة بني العنسي إلى أهل حوث وقبائلها: إلى كافة السادة الفضلاء الكرام، والكافة من الفقهاء الأتقياء الأعلام الساكنين في جهة حوث والكافة من قبائلهم حاشد حماهم الله تعالى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد حمد الله والصلاة على سيدنا محمد وآله. والله يحفظ علينا وعليكم دين الإسلام، ويجعلنا متمسكين بمذهب أهل بيت نبينا عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام؛ لأن من تمسك بهم فهو متبعٌ لكتاب الله وسنة نبيه لقوله ﷺ: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ..."[1] إلى آخره، وقوله ﷺ: "يحمل هذا العلم خلَفٌ عدول من أهل بيتي ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وجهل الجاهلين"[2]، فهذه تكفي من أراد التمسك بهم.

فالموجبُ للرفع إليكم هذا أنّا شاهدنا أموراً في صنعاء أحدثها السيد محمد الأمير من أمير ووزير في تشنيع مذهب أهل البيت. وتضليل من كان مقلّداً واستخفاف بعلم أهل البيت، الذي خرّجوه وحصّلوه من كتاب الله وسنة رسوله، والاعتناء وبذل الجرايات لمن خالفه واتخاذهم لأئمة الحق أنهم على غير حق. وقد ظهر لكم أحوال السيد محمد الأمير أنه قد أُخرج من اليمن مرتين، ومُنع من إظهار شيء مما

---

(١) صححه الألباني، واختلفت الأمة في فهمه ومراده.

(٢) نص الحديث: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين". انظر مشكاة المصابيح (١/٥٣)، وصححه الألباني.

صار يظهره الآن(!). وأحوال الدولة قد صارت ظاهرة على خاص وعام أنهم اغتصبوا أموال الله تعالى على أهلها ووضعوها في غير محلها، جعلوها زينةً في البساتين والدور، واكتسبوا أموالَ الرعايا كأنهم لم يعلموا أن مصيرهم القبور. إن قبضوا قبضوا بخلاً واحتكاراً، وإن أعطوا أعطوا سرفاً وبذراً، جعلوا ولاة الجور لهم ذريعة إلى تأسيس المظالم بوضع الخراجات التي لم يكن لها دليلٌ من كتاب ولا سنة، وإذا أنفقوا شيئاً من المال في بابٍ قبضوا من الرعايا أضعافه، لم يخشوا من الله مقتاً ولا عقاب الحاكم إذا نصبوه جعلوا كفايته من انجابي حفظاً له من الإنكار عليهم، فصار السيد محمد الأمير يجمع لهم الأباطيل من القول، ويغريهم على حب الدنيا الذي هو رأس كل خطيئة، وكأنه لم يرد في كتاب الله تعالى تحريم ما استحلوه، وقد قال رسول الله ﷺ: "ما آمن بالله من استحل محارمه"(١). فلما نظرنا ذلك أخذتنا الغيرة على الدين فأظهرنا إلى جهاتنا لقبائلنا الذين يجب علينا إظهاره فأجابوا باتباع الحق، وجعلوا الضمان الصحيح في أنهم مجتمعين الجميع ومتعاضدين على ما يرضي الله، وأخذنا عليهم القول الوثيق في القيام الموافق لمراد الله. وأن إمامنا نحن وهم كتاب الله تعالى، وأنهم مُقلدون لنا في ما يحل ويحرم إن وجدنا نحن وهم من يقوم بأمر الأمة كنا مقلدين له الجميع، إن لم نجد أحداً عرضنا نحن وهم ومن قام في هذا الأمر من الشيعة على هذا الذي في صنعاء كتاب الله وسنّة نبيه فإن اتبعها كنا مقتدين به، وإن منع عن ذلك كانوا المسلمين أعوان على مباينته. وهذا الذي عندنا وحببنا إعراضه عليكم، فإن كنتم تعلمون ذلك أنه يجب علينا وعليكم جمعتوا قبائلكم، وطلبتم منها ما طلبناه من قبائلنا وجمعتم رأيهم على الاتفاق بين الجميع إلى

(١) ورد بلفظ "ما آمن بالقرآن من استحل محارمه"، والحديث فيه رجل مجهول – إرواء الغليل (٣/٣٦٠).

سوق الحرف[1] لجمع الكلمة على ما يرضي الله تعالى، وإن تقولوا غير هذا، فهذا الذي يجب علينا وتحملتوا الحجة في ذلك. وأما نحن فقدمنا معذرتنا عند الله. والجواب منكم عُمدة والله يحميكم وشريف السلام.

انتهى كتاب القضاة بني العنسي ويتلوه الجواب من أهل حوث.

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلى القضاة الكرام بني العنسي يعود السلام ورحمة الله وبركاته.

وبعد حمد الله كما يجب لجلال سلطانه وعظيم شأنه، وعظيم برهانه، وصلاته وسلامه على نبيّنا الصادق الأمين وآله الميامين الغر المحجلين، وعلى العلماء الراشدين المقتفين أثر سيد المرسلين. فإنه قد وصل كتابكم تذكرون فيه أنكم شاهدتم أموراً في صنعاء مخالفةً للدين، وخارجة عن مذاهب أهل البيت الأكرمين والسنة والكتاب المبين، وأن المُحدَث لها السيد العظيم، والعلم الوسيم عز الإسلام وبهجة الأنام، وقدوة العلماء الأعلام محمد بن إسماعيل الأمير حفظه الله تعالى للمسلمين، وأمدّ به الدين، فما ذكرتموه كذبٌ وبهتان، وجهل مركب بغير دليل ولا برهان.

فنحن والله مختبرون له ومن تلاميذه: فإنه – والله – صحيح العقيدة، سليم الطوية من أهل الحل والعقد، متبع لأكمل الشرع، وهو كتاب الله العزيز وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه عرفهما معرفة حق معرفتهما وعظم شأنهما، وأظهر أمرهما واجتهد فيهما، وفي سائر علوم أهل البيت عليهم السلام وغيرهم من الأصول والفروع والعربية، وصار غاية أهل زمانه مجتهداً عارفاً محققاً مدققاً مستنبطاً

(١) الحرف: هو حرف سفيان إلى الشمال من صنعاء.

للأحكام الشرعية من الكتاب والسنة النبوية، وعرف حقيقة الإجماع والقياس، عاملاً بما أدّى إليه نظره الثاقب، يدور مع الكتاب والسنة أينما دارا.

ومن القاعدة الضرورية أن من تحصلت (له) هذه الشروط أن يحرم عليه التقليد لأحدٍ من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم. وهذا الشخص ممن وفر الله فيه هذه الشروط فلا ينبغي أن يُعترض (عليه) في شيءٍ مما أدى إليه نظره الثاقب، وأراكم ما تنقمون منه إلا شرعية الرفع والضم والتأمين، وشرعية هذه معلومة من السنة النيرة. وقد قال بالرفع كثير من العلماء من أهل البيت وغيرهم.

ذكر ذلك في (بيان ابن مظفر) أنه لم يخالف فيه إلا الهادي عليه السلام وأبو العباس، والقاضي زيد، وظاهرُ كلامه أنه مذهب أهل البيت كافة من عُرفت أقواله واشتُهرت تصانيفه. وقد روى الرفع عن النبي ﷺ خمسون صحابياً من أكابر الصحابة؛ منهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فإنه روى عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه عند افتتاح الصلاة بالتكبير، ولا يعود إلى رفعهما بعد ذلك، ومنهم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه قبل النطق بتكبيرة الافتتاح ثم يرسلهما، ويقول: الله أكبر، وروي أن أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ قالوا: ما كنتَ بأكثر منا له تبعةً ولا أقدمنا له صحبة، قال: بلى أي لعم صدقتم فأعرض – أي صف– قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يطمئن حيث يقرّ كلُّ عظمٍ في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً، ثم يقول: الله أكبر، فيرفع يديه ثم يهوي إلى الأرض إلى آخر الحديث، فقالوا بعد أن أتم لهم الحديث: صدقتَ، هكذا كان يصلي صلى الله عليه وآله وسلم. فتصديقهم له

بصفة صلاة رسول الله ﷺ دليلٌ على شرعية الرفع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "لن تجتمع أمتي على ضلاله"[١]. وأما وضع اليد اليمنى على اليسرى، فقد قال به جماعة من أهل البيت عليهم السلام، وهو كما قال بعض العلماء: الإمام يحيى أمّة وسائر العلماء أمة، أو قال: أمة مستقلة لما رأى من علومه المتكاثرة وأنظاره الباهرة وأقواله الفائقة الرايقة. وقد وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى، وهو تقريرٌ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفعل ابن مسعود، وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد أركان السنة المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن السنة المنسوبة إليه هي إما قول أو فعل أو تقرير غيره لا غير. وقد روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان يمسك شماله بيمينه على الوضع فوق السُّرّة: وفعل علي عليه السلام لا يكون إلا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن علياً عليه السلام بابُ مدينة العلم كما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "أنا مدينة العلم وعلي بابها"[٢].. إلخ.

وأما التأمين أيضاً، فقد قال به جماعة من علماء أهل البيت عليهم السلام وغيرهم لما رواه وائل بن حُجر: قال: كان رسول الله عليه وآله وسلم إذا قرأ ولا الضالين قال: آمين ورفع بها صوته: ولما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال

---

(١) حسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢٦٧/١)، ولفظه مقارب.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٥/١١) برقم (١١٠٦١)، وقال الألباني: موضوع، السلسلة الضعيفة (٤٥٧/٦) رقم (٢٩٥٥).

آمين حتى يسمعَ من يليه من الصف الأول. وعنه: أمر النبي ﷺ قال: "إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا: آمين، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غُفرَ له ما تقدم من ذنبه"(١). إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية. وهذه الأحاديث في سنن أبي داود أحد الأمهات الست المعتمد عليها في علم الحديث. وسنن أبي داود هي أكثر مرجع اهل البيت عليهم السلام وأهل المذهب. وهذه الثلاثة: أعني: الرفع والضم والتأمين وإن كان الخلاف فيها واقعاً بين العلماء، فهي كسائر مسائل الخلافات لا يجب الاعتراضات فيها، كما لا يجب اعتراض الذي يصلي وركبتاه مكشوفتان حالها، وكمن لا يستكمل الاعتدال من الركوع وبين السجدتين وكشرب المثلث وغير ذلك من مسائل الخلافات، لأنه قد وافق قول قائل، فإذا كان هذا جائزاً في حق العامي الموافق لقول قائل، فإنه لا يعترض عليه في ذلك. ففي حق العالم المجتهد الذي بذل وسعه في النظر في الأدلة، واستنباط الأحكام الشرعية منها أحق بأن لا يُخطّأ ولا يعترض لما أسلفناه من أنه يحرم عليه التقليد، ويجب عليه العمل بما أدى إليه نظره. نعم وإنما الواجب علينا وعليكم أولاً إصلاح النية ثم الأمر بالمعروف ثم النهي عن المنكر في المسائل الإجتماعية.

فالذي يجب عليكم أن تمنعوا نفوسكم من الدخول في الظلم والمهالك والرضا بالقسمة الإلهية، وأن تأمروا قبائلكم (بكيل) بأداء الفرائض التي أوجبها الله عليهم من الصلاة على الوجه المشروع وصوم رمضان وإخراج الزكاة إلى مستحقيها طيبة بها نفوسهم، والحج على من استطاع إليه سبيلا، وأن تنهوهم عن أحكام الطاغوت، وإحرام النساء ميراثهن الذي أوجبه الله لهن وعن الدخول في الربا، وعن الخروج على الضعفاء والمساكين، عن حمية الجاهلية التي بسببها يقتل الناسُ بعضهم بعضاً نحن

---

(١) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه في سننه (١٤٤٢) رقم (٩٢٧)، وصححه الألباني.

أيضاً علينا مثل ذلك. وقد وقع الوعظ والتخويف وقد صلحوا عالم، والأشياء إذا كانت خالصة لله فهي تؤثر وتجدي، وإذا كانت غير خالصة لله فهي مردودة، ويكون على صاحبها وبال وحسرة يومَ القيامة.

وأما ما ذكرتم من أحوال الدولة، فالأمر كما ذكرتم أنهم اغتصبوا الأموال عن أهلها وصاروا متفوضين في أموال الله وأموال المسلمين ومنعوها أهلها واستبدوا بها وتنافسوا بها في الحياة الدنيا ببناء المفارج والقصور، ومآهم بعد ذلك إلى القبور، واشتغلوا بحلي الخيل والعبيد والإماء. كل ذلك منهم تهاوناً بحق الله تعالى وافتخاراً على من سواهم وركوناً إلى الدنيا، ولم يعتبروا بمن قد مضى من الآباء والأبناء والجدود الذين صاروا في أطباق اللحود، وجاورهم فيها الهوام والدود، وسيكون كثيراً كما ضحكوا قليلاً. ولو أنهم يقبلون نصيحةً نصحناهم، ولكنهم لا يقبلون خاصة منها أهل حوث؛ فهم يعتقدون أنا عُصَيْمات[1]، وما يعلمون أنا معتصمون بالله مما هم عليه، وأن بيننا وبين العُصَيْمات من المباينة والبعد كما بين الإسلام والكفر، وكما بين الأنبياء وإبليس، والأعمال بالنيات والله يلهم الجميع إلى الصواب وإلى ما ينفع في المرجع والمآب.

انتهى جواب أهل حوث، ويتلوه جواب القضاة بني العنسي، وهو جواب على كتاب آخر من أهل حوث لم يكن مذكوراً هنا كما لم يذكر جواب القضاة بني العنسي.

---

(١) إحدى قبائل حاشد الشهيرة، وتقع (هجرة حوث) على أرضها.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الكافة من السادة والشيعة الساكنين في (هجرة حوث) حماهم الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وآله:

صدرت بعد وصول الجواب الآخر منكم: فظهر لنا من مضموله ما يقضي بعدم الإنصاف، منها نسبتم أن الإمام أحمد بن سليمان والإمام القاسم جارودية ونسبتوا التقصير والجهل، وادعيتوا أنكم أكمل منهم وأعرف بحقائق الأمور. وأن السيد محمد الذي حاله معروف الذي صار مبالغاً في الحطّ عن أهل البيت ومذاهبهم، وأنه أولى بالاتباع من الأئمة المبرزين، فإذا كانت هذه عقيدتكم فهو غاية الخلل في الدين، والميل عما ورد به الأثر عن سيد المرسلين. فإذا كان اعتقادكم، ذلك فليس المطلوب منكم إلا تصحيح نسب السيد محمد الأمير إلى من ينتسب إليه: هل هو فاطمي؟ وكذلك علمه من أخذ عنه ومن إسناده إليه في العلم، وكذلك الإمام أحمد ابن سليمان والإمام القاسم، صححوا لنا وحققوا ممن أخذوا علومهما عنه ومن أستندوا إليه لأنا مسترشدين طالبين[1] منكم تحقيق ذلك، وإلا فقد لزمتكم الحجة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "من كتم علماً يعلمه ألجمهُ الله بلجام من نار". ونحن مقصرون طالبون منكم تصحيح نسب السيد محمد، وطالبون منكم الفائدة في ذلك والبسط في تحقيق ذلك المطلوب لنعرف من هو المُحق منهم نتبعه، ومن هو المبطل نجتنبه. وأما قولكم في التقديم وعدم الإنكار على من قال بتقديم المشايخ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والتسليم، وأنه لم يستنكر شيءٌ من ذلك، فذلك منكم تجاهل؛ فإنه قد صرح بما صرح به في (نهج البلاغة)،

---

(١) هكذا وردت في الأصل.

ولكن نحن نعتقد التوقف في حقهم، ولا ينبغي الخوض ولا المناقشة في ذلك إنما كتبنا في من اتخذ أن السيد محمد الأمير أفضل من الإمام أحمد بن سليمان والإمام القاسم ابن محمد، فنحن مطالبون منه صحة ما ادَّعاه بتحقيق نسبه الآخر وتحقيق علمه عمن أخذه، وذلك الإمامين المذكورين تحقيق علومهما من أخذاه عنه، فإن كان عنده تحقيق في الإمامين وعلومهما ومن أسند إليه وإلا طلب ذلك منا ونحن نحقق له بعد أن يحقق لنا بما سألناه عنه من السيد محمد الأمير؛ لأنه أطنب فيه من الخط (الجواب) الأول، وحملناه على السلامة فيما وصف لحتى أظهر في الخط (الجواب) الآخر النسبة إلى الإمامين أنهما جارودية ظهر لنا أنه قد اتحد الرأي بينكم وبين السيد محمد الأمير، والمرء يحشر مع من أحب. وأما نحن، فمحبة أهل البيت وموالاتهم ومعاداة من عاداهم عندنا فرض لازم لما ورد فيهم من الآيات والأخبار عن سيد البشر، ويكفي في ذلك الخبر الذي رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم: "مَن سرّه أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنات عدن غرسها ربي، فليوالِ علياً من بعدي وليوالِ وليه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي، ورزقوا فهمي وعلمي، فويل للمكذبين القاطعين فيهم صلتي لا أنالهم الله شفاعتي"[1].

فهذا كاف في اتباعهم ومحبتهم وما جعلنا الخط (الجواب) إليكم إلا كنا نظن أنكم شيعة، ما عرفنا أن قد سرى هذا الأمر حتى وصل إليكم، مع أنا بحمد الله محتاجين إليكم في الأمر لفتح الطريق (أي للسماح لهم بمرورهم من بلادهم للذهاب إلى صنعاء للانتقام من أمراء الجور)، لأنه قد أجمع رأي قبايلنا الجميع أن لا يقصدوا إلا الباب الكبير لمعاينة أمراء الجور، ومحاربتهم واجبة، لأن من رضي بجورهم

---

(١) انظر السلسلة الضعيفة للألباني (٢/٢٩٨) رقم (٨٩٤) والحديث موضوع.

وظلمهم، فقد صار معيناً لهم على ظلمهم فلا يخرج عن ذلك إلا بمعاداتهم باليد واللسان.

وأما قولكم: إن ذلك لطلب دنيا فما والله مطلبنا إلا إخراج السيد محمد الأمير ومن تابعه من صنعاء، وإلا رفع المظالم الذي قد أسسوها دولة هذا الزمان؛ هذا ما وجد ولله در أهل حوث.

وأما الشوكاني فقد رمَوْه بكل شنيعة، وأغروا به سفهاءهم، ودخل عليه وهو في جامع صنعاء يلقي درسه في "صحيح" الإمام البخاري رحمه الله جماعةٌ مدججون بالسلاح بقصد الاعتداء عليه، ودنَوْا من مكانه لينالوا منه ما يريدون، ولكن الله حفظه وصرفهم عنه ليبلغ ما أوجب الله عليه من نشر علم السنة. وقد روى هذه الحادثة في كتابه (أدب الطلب) صفحة ٣٢ـ كما أشار فيه إلى ما جرى لمن تقدم ذكرهم آنفاً من العنت والمشقة والإيذاء، ليصدوهم عن نشر علوم السنة المطهرة.

ومما لا شك فيه أن مردَّ هذا العداء الشديد لأهل السنة هو اعتقاد هؤلاء المقلدين أن ما يمارسونه في صلاتهم من عدم رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وإسبالها، وقراءة التوجه قبل التكبيرة الأولى، وعدم التأمين، هو ما كان عليه زيد بن علي، وهو مذهبه، ولهذا فإنه يجب على أتباعه التمسُّكُ بذلك والدفاع عنه. فإذا رأوا مَنْ يخالفهم في معتقدهم هذا أنكروا عليه؛ لأنه خالف إمامهم زيد بن علي، كما بين ذلك العلامة محسن بن أحمد بن يحيى الشامي المتوفى سنة ١٢٢٤هـ في قوله:

عذيري من قوم تجافوا لغيِّهم ... عن الحق واعتاضوا عن العلم بالوهم

وقد نسبوا مِنْ الجهل وضلالهم ... إلى النصب من يبني على الرفع والضم

وقالوا: جهولٌ مَنْ يُحَدِّثُ مسنداً ... عن المصطفى خير الورى الطاهر الأمي

ويا رب توفيقاً لسُبْلِ رشادنا ولطفاً بنا منْ أن نضلّ على علم

الأمر المذكور الذي حمل الإمام محمد بن إسماعيل الأمير على أن يفند مزاعمهم المذكورة، ويُبين لهم وجه الحق في ذلك: وأن على من ينتسب إلى زيد بن علي مذهباً أن يتابعه عملاً في أقواله وأفعاله كما ورد في قوله:

لا عذرَ للزيدي في تركه للرفع والضم وإحرامه
مكبراً قبل الدعاء إنه مذهبُ زيدٍ عند أعلامه
وقول "آمين" له مذهبٌ قال بذا عارفُ أحكامه
فاعمل بذا إن كنت من حزبه واطّرحِ اللّوم للوّامه[1]

وكذلك قول العلامة صلاح بن حسين الأخفش المتوفى سنة ١١٤٢هـ:

إنما الزيدي من تابع زيدَ بن علي في فروع وأصول وخفيٌّ وجلي

لذلك فإن هذا الاعتقاد الذي يسير عليه أتباعُ المذهب الزيدي الهادوي المقلدون هو الذي حمل أتباع مذاهب الأئمة الأربعة الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي على حصر الحق على الأربعة المذاهب عندهم - كما أفاد المقبلي - حتى صار الزيدي عندهم خارجاً - أي عن الحق - بهذا يسمونه في غير بلدكم، ولا يشكُّون أنّ التمذهب للزيدية انسلاخٌ من الدين، حتى صار ذلك في فقهائهم ومصنفيهم بالطريق المذكور، لا بدليلٍ دلّهم عليه ولا شبهة قادتهم إليه[2].

(١) ديوانه صفحة ٣٤٥.

(٢) العلم الشامخ ٤٤٠.

ولهذا فإن أتباع هذه المذاهب يُلحقون المذهب الزيدي الهادوي بمذهب الإمامية (الجعفرية)[١]؛ لموافقته له في التشيُّع، وتقديس الأئمة، وتعظيم قبورهم، وجعلها مزاراً لأتباعهم، ولمخالفة بعض علمائة المقلدين ما ورد من أحاديث في الصحاح والسنن، وتشكيكهم في صحتها ومحاربة أهل السنة؛ وذلك لما بين المذهبين من وشائج القربى في كثير من المسائل الأصولية والفروعية. فالإمام الهادي يحيى بن الحسين قد تأثر عقائدياً بجده القاسم بن إبراهيم الرسي، الذي ولد ونشأ ودعا إلى نفسه بالإمامة من الكوفة منبت الشيعة ومهدها الأول، وكان هو أول من قال بتقديم توجه الصلاة قبل تكبيرة الإحرام[٢]، وهو القائل أيضاً بوجوب الوضوء على كل من قام إلى الصلاة، وإن كان على وضوء[٣]، كما أن بعض شيوخ الهادي كان من العراقيّين كالطبريين، ومحمد بن سليمان الكوفي وغيره.

كذلك فإن في الفقه الهادي مسائل مأخوذة من الفقه الجعفري؛ مثل الجمع الدائم بين الصلاتين: الظهر والعصر، وكذلك المغرب والعشاء في غير سفر، وترك صلاة الجمعة إلا مع وجود إمام حاكم، وعدم قصر الرباعية في السفر في الغالب،

---

(١) ومثال ذلك ما حدث للعالم الخطيب علي بن يحيى عقبات المتوفى سنة ١٣٩٦هـ، فإنه ذهب إلى مصر سنة ١٣٣٣هـ، أو في السنة التي قبلها أو التي بعدها، فقصد الأزهر للتحق به، فسأله الشخص المنوط به تسجيل أسماء الطلاب الراغبين في الدراسة فيه عن مذهبه؟ فقال زيدي، فاستعاذ السائل بالله، فقال له علي عقبات: هبني كنت كافراً، فأسلمت فهل تقبلني؟ فرد عليه بقوله: ياليت الأمر كذلك، ورفض قبوله، وانصرف وصادف وجود التاجر اليماني علي يحيى الهمداني في القاهرة، فذهب إليه وشكا له ما جرى له، فكتب الهمداني إلى الإمام يحيى بن محمد حميد الدين بما جرى له، فكتب الإمام يحيى رسالة إلى الملك فؤاد يترجاه أن يسمح للمذكور بالدراسة في الأزهر، وتم قبوله بشرط أن يختار له أحد المذاهب الأربعة المعروفة مذهباً له، حتى يتم قبوله. ولعله اختار المذهب الحنفي؛ لأنه أقرب إلى المذهب الزيدي فروعاً. وهو ما اختاره أخوه من أمه عبد الله بن زيد الدبلمي بعد أن ذهب إلى مصر، والتحق بالأزهر مدّعياً أنه حنفي المذهب، فكان يقول له من يعرفه من المصريين: زيدي تحنّف.

(٢) العواصم والقواصم ٣/٣٤.

(٣) العواصم والقواصم ٣/٣١.

والاحتفال سنوياً بالغدير في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة. وزيادة على ذلك، فإن كثيراً من الأئمة الذين حكموا اليمن قد قدموا إليها من العراقَيْن: عراق العرب، وعراق العجم (بلاد فارس) مثل القاسم بن علي العياني، ووزيره القاسم الزيدي، وكذلك أبو الفتح الديلمي وغيرهم.

لذلك فلا غرابة ولا استنكار إذا أخذ زيدية اليمن يفتحون صدورهم لمن يَفِدُ عليهم من الشيعة الإمامية، ويرحبون به، وينزلونه منزلاً كريماً، كما حكى ذلك العلامة المقبلي بقوله: "ثم رأيناهم - أي الزيدية - إذا وفد إمامي على هذه الدولة المباركة في اليمن الآن (الدولة القاسمية) وكان ذلك في عهد الإمام المتوكل إسماعيل ابن الإمام القاسم بن محمد هشُّوا إليه، وأجهشوا، وعشعشوا، وانتعشوا، قائلاً لمحمد[1] بن إبراهيم جحاف: أراكم يفد على هذه الدولة المباركة الرجلُ من الإمامية، فكأنما وفد عليكم ملَك، مع أن من أصولهم - أي الإمامية - البراءة منكم، ومن سائر الفرق الإسلامية المنكرين للنص على أئمتهم (الإثني عشر)؛ لأنهم أنكروا ما علم من الدين ضرورةً بزعمهم، ويعتقدون أن أئمتكم منذ زيد بن علي وإلى يومنا هذا رؤساء الضلال والكفر، صانهم الله تعالى، ويسمون من خالفهم كافراً منافقاً. ثم أضاف المقبلي مخاطباً المذكور: وإذا جاءكم الرجلُ من أهل المذاهب الأربعة، فكأنما رأيتم شيطاناً، مع أن من أصولهم وأمهات المسائل عندهم أن لا يُكفّر أحد من أهل القبلة، فأخبرني ما هذا؟ فما وجد من الجواب إلا أن قال: الإمامية لم يشتغلوا بنا ولا بأذيتنا، وهؤلاء يرموننا بالابتداع، فقلت لهم: أيهما أعظم: الرمي

(١) كان من كبار علماء الهادوية، وكان ملازماً للإمام المتوكل إسماعيل بن الإمام القاسم بن محمد.

بالبدعة مع الشهادة لكم بالإسلام، أم الرمي بالكفر واستحلال دمائكم وسبي نسائكم وأبنائكم واغتنام أموالكم؟ فالجم"[1].

لهذا ولما تقدم بيانه، فإن المذهب الإمامي (الجعفري) لا يختلف كثيراً عن المذهب الزيدي الهادوي في اليمن إلا في أنه حصر الأئمة في اثني عشر إماماً فقط، وفي أن أئمته معصومون كالأنبياء، فاستوجب ذلك أن حكم عليه بما حكم على المذهب الإمامي.

ولذلك فإنه لم يخفف من شدة قسوة هذا الحكم على المذهب الزيدي لدى أهل المذاهب الأربعة إلا انتشار مؤلفات الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، والعلامة المجتهد صالح بن مهدي المقبلي، والإمام محمد بن إسماعيل الأمير، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني: التي ظن علماء هذه المذاهب الأربعة – وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً – أن مؤلفات هؤلاء العلماء التي انتشرت في العالم الإسلامي قاطبة، وصارت مراجع للدارسين والباحثين، الذين أزاحوا عن أعناقهم رِبْقة التقليد، هي الكتب المتداولة التي تدرس في مدارس الزيدية في اليمن، وذلك لبعدهم عن معرفة الحقيقة، مع أن علماء الزيدية المقلدين – وإن تظاهر بعض المتأخرين المعاصرين منهم بأن مؤلفي هاتيك الكتب هم زيدية، فإنهم يحاربون من يقرَؤها، أو يسلك مسلك مؤلفيها، وهم الذين حوربوا في حياتهم، وما يزالون موضع سخط وكراهية المقلدين من الزيدية حتى اليوم.

ولا أدري كيف سرى هذا الظن إلى بعض علماء المذاهب الأربعة بأن ابن الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني هم زيدية، مع أنهم قطعوا صلتهم بها منذ أن نبذوا التقليد، وعملوا بأحكام القرآن المجيد وصحيح السنة النبوية، وإذا كان هذا الوهم

---

(١) العلم الشامخ ١٠٨ – ١٠٩.

قد جاء من وجود هؤلاء العلماء في ديار الزيدية، فإنما هو بحكم صلة منشأهم على هذا المذهب، ودراستهم لفقهها في مراحلهم الأولى لطلب العلم، كما بينا ذلك فيما تقدم، وليس أدلّ على ما ذكرنا مما ذهبنا إليه من تركهم التقليد من صريح إجابة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير على قاضي قضاة مكة المشرفة محمد بن عبدالله بن ظهيرة الشافعي، وذلك حينما دعاه – بعد أن علم أنه (أي الإمام الوزير) لا ينتسب إلى أي مذهب أن يتمذهب بالمذهب الشافعي، قائلاً له: "ما أحسن –يا مولانا– لو انتسبت إلى الإمام الشافعي"، فأجاب عليه بقوله: "سبحان الله أيها القاضي!! إنه لو كان يجوز لي التقليد، لم أعدل عن تقليد جدي الإمام القاسم بن إبراهيم أو حفيده الهادي، إذ هما أولى بالتقليد من غيرهما"[1].

(١) القضائل، البدر الطالع ٢/٩٠.

عقود التشكيك لمعرفة من هو صاحب المذهب الزيدي

هذا ولما كانت مسائل المذهب الزيدي الهادوي وأحكامه المقررة، التي حصّلها وجمعها وأصلّ قواعدها فريق من كبار علماء هذا المذهب على فترات مختلفة من تاريخ ظهوره حتى انتهت إلى ما هي عليه اليوم غير معزوةٍ كلها إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين، كما لم تكن كذلك معزوةً أيضاً إلى الإمام الأعظم زيد بن علي، فكان في نسبة هذا المذهب إليهما أو إلى أحدهما تجاوز للحقيقة، وخروجٌ عن الواقع. لذلك فقد تنبه الإمام محمد بن إسماعيل الأمير لهذا الأمر المشكل، فذاكر جماعةً من العلماء المبرزين في هذا المذهب، منهم والده وبعضُ شيوخه، مثل صلاح ابن حسين الأخفش، وعلي بن يحيى بن لقمان، وعبد الله بن علي الوزير، كما ذاكر به بعضَ تلاميذه، مثل إسحاق بن يوسف ابن المتوكل إسماعيل، مستفسراً عن تعيين صاحب هذا المذهب، ومن هو واضع قواعده، وجامع شتات مسائله، ليكونوا على علمٍ به، فصاغ إسحاقُ بن يوسف هذا السؤال في قصيدته التالية التي سماها (عقود التشكيك):

أيها الأعلامُ من ساداتنا ... ومصابيح دياجي المشكلِ
أخبرونا ما الذي تدّعونه ... مذهباً في القول أو في العملِ؟
من هو المتبوعُ سُمّوه لنا ... علّنا نقفوه نهجَ السبلِ[1]
فإذا قلنا: ليحيى، قيل: لا ... هاهنا الحق لزيد بن علي
وإذا قلنا: لزيد، قلتم: ... بل عن الهادي هنا لم نعدلِ[2]
وإذا قلنا: لهذا ولذا ... فهما خير جميع الملل
وسواهم من بني فاطمة ... أمناء الوحي بعدَ الرسلِ
قرروا المذهبَ قولاً خارجاً ... عن نصوصِ الآل وابحث وسلِ
إن يكن قرّره مجتهدٌ ... كان تقليداً له كالأولِ
أو يكن قرّره مَنْ دونهَ ... فقد انسدّ طريقُ الجدلِ
ثم من ناظر أو جادل أو ... رام كشفاً للذي لم ينجلِ
قدحُوا في دينه واتخذوا ... عرضَه مَرمى سهام المنصلِ[3]

---

(١) في ترجمته في البدر الطالع ورد البيت الثاني والثالث بهذا اللفظ:

خبرونا هل لنا من مذهب ... يقتفي القول أو في العمل
أم تركنا همَلاً نرعى بلا ... سائم نقفوه نهج السبل

(٢) في البدر الطالع:

وإذا قلنا لزيد حكموا ... أن يحيى قوله النص الجلي

(٣) ذكر الإمام الشوكاني بعد إيراده هذه القصيدة في ترجمة صاحبها مايلي: ثم أجاب عن هذا السؤال علماء عصره، وكثرت الجوابات إلى غاية، وهي مجموعة عند كثير من الناس. ولم يعجب المترجم له شيء منها، ثم إنه رام كشف الإشكال وجمع رسالة سماها (التفكيك لعقود التشكيك)، فلما وقفت عليها لم أستحسنها،بل كتبت عليها جواباً سميته (التشكيك على التفكيك). ولعل الذي حمله على ذلك الجواب تعويل جماعة عليه ممن علم أنه السائل. والظاهر أنه قصد بالسؤال ترغيب الناس إلى الأدلة وتنفيرهم عن التقليد، كما يدل على ذلك قصيدته التي أوردها القاضي العلامة أحمد بن محمد قاطن في كتابه (تحفة الإخوان بسند سيد ولد عدنان) وأولها: =

وقد أجاب على هذا السؤال المشكل العلامة الحسن بن إسحاق بقوله:

حبذا نظمُ سؤالٍ جاءنا ... من بليغٍ لا يُجارى مِقْوَلِ
قال فيه: هل لنا من مذهب ... يُقتفى في القول أو في العملِ؟
أم تُركنا هملاً نُرعى بلا ... سائمٍ نقفوه نمسحَ السُّبُلِ
إن تكن مُسترشداً فاسمع لما ... لك أمليه ومِلْ عن مَلَلِ
ما تُركنا هملاً كيف وقد ... جاءنا خيرُ نبي مُرسلِ
بكتابٍ معجزٍ فيه هُدى ... وشفاء مِنْ جميع العللِ
فإذا رمتَ اهتداءً فاجتهد ... فاجتهادُ المرءِ خيرُ العملِ
واتبع سنته مُعتمداً ... لدليلٍ مُسنَدٍ متصلِ
ولا تُقلد عالماً مجتهداً ... إنما التقليدُ شأنُ العطلِ
وإذا لم تستطع هذا فثقْ ... بعُرى آل أجلّ الرسلِ
قلّد الآل، وعنهم لا تمِلْ ... تنجُ قطعاً عن مهاوي الزللِ
لا تقل: إن اختلافاً بينهم ... صيَّر الواضحَ مثلَ المشكلِ
"وإذا قلنا: ليحيى قيل: لا ... ها هنا الحقُّ لزيدِ بن علي"
واختلاف الآل فيما بينهم ... ليس قدحاً سيما في العملِ
إن أصحاب النبي اختلفوا ... وهمُ خيرُ القرون الأوَلِ
فارجعِ اليوم لما قرَّرَهُ ... آخرٌ منتصرٍ للأولِ
قد بنى الفرعَ على أصلٍ إلى ... مقصدِ السابق منهم موصلِ

= تأمل وفكر في المقالات وانصت ... وعد عن ضلالات التعصب والعمت

وقد ذيلت أنا هذه القصيدة بقصيدة أطول منها وأولها:

سامع من ناديت يا عمرو سدت ... وصمت لدى صفو من النصح صممت

فإذا خالف يحيى أصله ... خطأً قيل: بذا لم نعملِ
فإلى الكُلّيّ من تأصيلهم ... رد جزئي فذا لم يشكلِ
قلت: أيضاً وسواهم من بني فاطمة ... أمنا الوحي بعد الرسلِ
قرروا المذهب قولاً خارجاً ... عن نصوص الآل فابحث وسلِ
إن يكن قرره منهم فتىً ... فهو من أقوالهم لا تذهلِ
داخلٌ لا خارجٌ عنهم فمن ... رام تقليداً له فليفعلِ
أو يكن قصدُك تقرير الذي ... هو عنهم خارجٌ في معزلِ
لم يكن منهم ولا من شيعة ... لهمُ فاردد مقالَ الأرذلِ
أو فطالبه دليلاً مسنداً ... سالماً إسنادُه عن عللِ
فبذاك الفلج لا الدعوى بلا ... شاهدٍ يهدي إلى الحقّ الجلي
قلت: لكن إن يكن قرَّره ... ذو اجتهادٍ مثل ذاك الأولِ
فهو تقليدٌ له أو غيره ... فقد انسدت طريقُ الجدلِ
فاجبنا أنه مجتهد ... ناشرٌ أعلامِ خيرِ المِللِ
وافقت أنظارهُ أنظارَهم ... وهو أيضاً لم يقل: ذا القول لي
فإذا قلدتهَ قلدتَهم ... فبهذا كلُ شكٍ ينجلي
وله بعض اختياراتٍ لها ... صار ما قرَّره كالمهملِ
وهو لا يقدح في تقريره ... وعلى ذي دربة لم يشكلِ
إذ على مختاره قامت له ... حجة واضحة لم تهملِ
وكذا المذهب لا بدَّ له ... من دليلٍ ما به من خللِ
لكن الآخر لم يعرفه ... وإلى مفهومه لم يصلِ
وهو لا يوجب تركاً للذي ... قرَّرُوه مذهباً يا أملي

وإذا قـــــرره مِـــــثلُهمُ ... فتأمـــلْ نلـــتِ كـــلَّ الأمـــلِ
وكـــذا مـــن دونـــه مجتهـــداً ... مـــذهباً وهـــو بتقريـــرٍ ملـــي
وأرى التقريـــــر في عُـــــرفهمُ ... نقـــل مختـــار الإمـــام الأكمـــل
هـــو لا يـــشرط في الناقـــل أنْ ... يرتقـــي في العلـــم أعلـــى منـــزلِ
بل إذا قد كـــان عـــدلاً حافظـــاً ... ضـــابطاً في نقلـــه لم يغفـــلِ
اكتفينـــا منـــه في التقريـــر في ... مفـــردات الحكـــم أو في الجمـــلِ
لا إذا قـــــرره غيرهمـــــا ... فهـــو ســـيان وراعـــي الإبـــلِ
وإليـــك اليـــوم نظمـــاً ماحيـــاً ... نـــورةُ الـــساطعُ ليـــلَ المـــشكلِ
هـــو مثـــل المـــاء في رقّتـــه ... وهـــو في قوتـــه كالجبـــلِ

وأجاب عليه أيضاً العلامة عبد الله بن علي الوزير:

أيها السائل هـــل مـــن مـــذهبِ ... خذ جواباً في الـــذي قـــدمتَ لي
هو لا يعـــدو عـــن الأمـــرين أي ... في اعتقـــادٍ هـــو أو في العمـــلِ
فاجعل التوحيدَ والعـــدلَ الـــذي ... تنتحيـــــه للمقـــــام الأولِ
وأرى زيـــداً ويحـــيى والـــذي ... قلتَـــه قـــد شـــرعا في المنـــهلِ
واجعل الأعمـــال للثـــاني وخـــذ ... فيـــه تفـــصيلَ مقـــامٍ مجمَـــلِ
فهمـــا مـــا اتفقـــا فيـــه فقـــل ... قـــد كُفينـــا مُؤْنـــة المستـــشكلِ
ويـــسيرٌ فيـــه قـــد خـــالف ذا ... ذاك فابحـــث عنـــه تظفـــر وســـلِ
والأعـــمُّ الأغلـــبُ الحكـــم لـــه ... ثابـــتٌ، والأمـــر في ذاك جلـــي
فاحظ علماً، وقل مـــنْ بعـــد ذا ... للـــذي ينحـــو طريـــق الجـــدلِ
مـــذهب الهـــادي إمـــامُ النّظـــرِ ... في ما ترى مذهب زيـــد بـــن علـــي
فاحصر المذهبَ في زيـــدٍ وقـــل: ... أنـــا مـــن أتباعـــه ذاك الـــولي

والـــذي قـــرر مـــا لم يـــذهبا ... نحـــوه فـــصّله ثمّ انفـــصلِ
إن يكـــن في عمـــل فالكـــل في ... شـــأنه أهـــل صـــوابٍ منجلـــي
أو يكن في الأصل فلينظـــر فمـــا ... يقبـــل التقليـــدَ إلا العمـــلِ
فاجتهد من بعـــد هـــذا ثم قـــلْ ... للـــذي يـــسأل أو لم يـــسالِ
"ما تُركنـــا هَمـــلاً نرعـــى بـــلا ... ســـائمٍ نقفـــوه نَهـــج الـــسبلِ"

ولما اطلع محمد بن إسماعيل الأمير على الجوابين السابقين أجاب بما يلي:

قـــد أتيـــتمُ بـــسؤالٍ مـــشكل ... لا أرى إشـــكاله بالمنجـــلِ
كم سألنا عنـــه قومـــاً غيركـــم ... مـــن أولي العلـــم وأهـــل الجـــدلِ
وأجـــابوا بجوابـــات لهـــم ... كلـــها في حَلّـــه غـــير جلـــي
ويقولـــون: هـــم زيديـــةٌ ... وهـــمُ عـــن نهجـــه في معـــزلِ!!
هـــذه كُتـــبُهم ناطقـــة ... بالخلافـــات لزيـــد بـــن علـــي
إن اتبعـــت الـــنص في مـــسألةٍ ... قيـــل: هـــذا شـــافعي حنبلـــي
وإذا قلـــت حـــديث المـــصطفى ... قلـــتم: المـــذهب أهـــدى الـــسبلِ
قـــصروا الحـــق علـــى مذهبـــهم ... ثم ذا المـــذهب لم يظهـــر لي
ومـــع تـــصويبهم كُـــلا بـــلا ... مريـــةٍ فالقـــصر عـــين المـــشكلِ
فاجعلوا الكـــلَّ ســـواءً فيـــه أو ... فـــامنعوا تقليـــدَ غـــير الأفـــضلِ
وعلـــى نظـــمٍ وقفنـــا رائـــق ... في جـــواب لـــذكي مقـــولِ[1]
قـــد أزال الهـــمَّ عنـــا لفـــظُ ... مـــا خـــلا إشـــكالنا لم يـــزلِ!!؟

(١) هو الحسن بن إسحاق.

قال: قلّد كلّ آل المصطفى ... تنجُ قطعاً عن مهاوي الزللِ
قلتُ: هذه بغيتي لكنّه ... لم يقل ذا أحدٌ يا أملي
أتراني لو رفعتُ الكفَّ في ... حالِ تكبيرٍ، وذا رأي الولي
هل ترى أشياخكم تتركني؟ ... أم يقولون أتى بالمعضلِ
خالف المذهب في البدعة في ... رفعه الكفّين فليعتزلِ!
أنا آملُ منكم رشداً ... فبحق الله أوفوا أملي
وجواب[1] آخر طالعته ... صرتُ من رقته كالثملِ
قد حلا لي لفظُهُ لكنه ... لا أراه حلّ عقد المشكلِ
وأتى فيه بتحقيق لما ... في أصول الدّين والأمر جلي
إذ هم قد حرّموا تقليدنا ... في الأصوليين فعنه انعزلِ
إنما السائل في ما قاله ... عن سوى تقليده لم يسلِ
قال: ما المذهب في قولكم ... عن عُرى المذهب لا ينفصلِ
وإلى أي فرقٍ نسبته ... من بني الزهراء أبناءِ علي
ثم قلتم: إن يحيى قوله ... قول زيد ابن الولي ابن الولي
وأرى هذا عجيباً علّه ... قاله ناظمه مع شُغُلِ
فاتحادُ القولِ ما بينهما ... مثل ما قد قلته لم يقبلِ
والخلافات لنا شاهدة ... كم رواها عنهم من رجلِ
فإذا قلتم كفى في المدعي ... اتفاقٌ منهم في الجملِ
قلت: هذا حاصلٌ في كل من ... خالف الآل ففتّش وسلِ
فاجعلوا الأقوال قولاً واحداً ... لا تقولوا حنفيٌّ حنبلي

---

(١) للشاعر عبد الله بن علي الوزير.

ثم هـــذا مقتـــضى قـــولكُمُ ... في جـــوابٍ راقَ مثـــل السلـــسلِ
إن يكـــن في عمـــلٍ فالكُـــل في ... دفـــع مـــا استـــشكل مثـــل الأوّلِ
فأعيـــدوا نظـــراً ثم ارشـــدوا ... ذلـــك الـــسائلَ أهـــدى الـــسُبلِ

ولما اطلع الحسنُ بن إسحاق على ما أجاب به البدر محمد بن إسماعيل الأمير على ما سبق من الإجابات، كتب إلى والده العلامة إسماعيل بن صلاح الأمير:

أيهـــا الوالـــدُ والمـــولى الـــذي ... حـــاز علمـــاً زانـــه بالعمـــلِ
والعظيمُ الفاضلُ والبـــدرُ ومـــن ... عنـــده فـــصلُ الـــشجار المعـــضلِ
هـــاك ذا الـــنظم جوابـــاً قلتُـــه ... عـــن ســـؤالٍ واردٍ مستـــشكلِ
سلّ سيف الـــذبِّ عـــن مـــذهبنا ... ماحيـــاً ليـــلَ الـــسؤال المـــشكلِ
وأرى بدر الهـــدى مَـــن ذِكـــرُه ... ســـار في الآفـــاق ســـيرَ المثـــلِ
لم يُـــسلم مـــا ذكرنـــا قـــائلاً ... لا أرى الإشـــكال ذا بالمنجـــلِ
وإليـــك الحكـــم في مـــا بيننـــا ... فـــاحكمنْ بـــالحق فيـــه واعـــدلِ
دمـــتَ للأحكـــام فينـــا مرجعـــاً ... ومبينـــاً منـــهج الحـــق الجلـــي

فأجاب عليه نثراً بهذا الجواب، وهو رابع الأجوبة على السؤال: "المولى الأعظم العلامة، الشامة في غُرّة هذا العصر: والعلامة شرف الإسلام، ولسان العترة الكرام، أيده الله تعالى، وأبقاه زينة للأنام، وحسنةً للأيام، وأهدى إلى مقامه العلي أفضل السلام.

وصل نظمكم سيدي الفريد، ودر نضيد، مصحوباً بالجواب الوافي المهذب في حلّ الإشكال، الوارد على المذهب، وقد أجبتم بغاية ما يمكن من التوجيه، ولا ينتبه بمثل ذلك إلا نبيه، وقد كان هذا السؤال لا يزال يمر بالخاطر، ويُجاب عنه بما لا يقع به الناظر فما يُحك؟ بالبال تقريرهم أولى إن كل مجتهد مصيب من الصواب أو

الإصابة، ثم نراهم قاصرين الحق على المذهب، ثم الانتساب إلى زيد بن علي يكاد يقلع هذه النسبة، وما هو إلا كقولهم: خلافاً للشافعي، خلافاً لأبي حنيفة، مع أنه قد تتفق الموافقة لهما في بعض، ثم هذه المذاهب ما يعني المنسوب إليه، فإنه قد يختار كلام الهادي عليه السلام، ثم المقررون للمذهب أيضاً قد يختلفون فيما بينهم، فصار المذهبُ علَماً في حكم النكرةِ، ويحكمون على المخالف بالخطأ مع الحكم بإصابة كل مجتهد. وهل هذه إلا مناقضة ظاهرة؟ وقد كان ظهر للتوجيه ما ظهر لسيدي وفيه والله لا أخلى عنكم الوجود! ولا زال نظم عقودكم في حل العقود، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته". انتهى.

ثم أجاب الحسن بن إسحاق بجواب آخر على السؤال، وهو الخامس، ولم يكن في وزنه، وهو قوله:

يا سائلاً بنظمه هل مذهبٌ ... يُتبع في أحكام خيرِ المللِ
إن كنت يا سائلَنا أهلاً لأن ... تنظرَ في علميِّها والعملِ
فلا تسلْ بذا تعنتاً وكن ... مجتهداً وانظر وحقِّق واعملِ
وارفع لتكبير وضُمَّ الكفَّ إن ... صحَّ عنِ النبي خيرِ الرسلِ
ولا تخف يوماً مقال جاهل ... مهما ظفرتَ بالهدى فلتقلِ
وإن قصرت رتبةً عن ذا فكن ... مقلداً آل النبي المرسلِ
لا تَعدُ عن تقليدهم ففضلُهم ... جاء به في السنة النصُّ الجلي
معتمداً إجماعَهم إذا أجمعوا ... وفي الخلافِ اسمع مقالَ الأفضلِ
ملتزماً طريقةً واحدةً ... كي لا تُعدَّ آخذاً بالأسهلِ
واعتمد "الأزهار" إن لم تستطع ... تبحث عن أفضلهم والأكملِ
ففيه تقريبٌ لما استبعده ... مَن ليس للآلات بالمستكملِ

وإن ترى التقريرَ في شروحه ... مختلفاً عن الشيوخ الأوَلِ
وإن سُئلتَ نسبة المذهب قل ... نسبته لآل خيرِ الرسلِ
والوجهُ في تحقيق زيد أنه ... أول من ألّف من آل علي
يرويه عن أبيه عن جدوده ... أكرم بزيد الولي ابن الولي
ومن يرد خروجه عن كلهم ... بقولِ واحدٍ من غيرهم أو عملِ
قد بطلت نسبته إليهم ... فما له عندهم مِنْ مدخلِ
أولا تطيب النفسُ منك بالذي ... قد قلتهُ فهات لي يا أملي
ماذا الذي يفعلهُ مَنْ لم يكن ... مجتهداً في عصرنا بيِّنه لي
ولم يكن في قُطره مجتهدٌ ... يسأل منه حلَّ عقد المشكلِ
كمن قرا القرآن ثم اشتاق أن ... يمتاز عن رتبة راعي الإبلِ
وما له على اجتهادِ قدره ... لأنه بعيشه في شغلِ
فهل له يفعل ما أراده ... كالجاهلِ الصِّرف الذي لم يعقلِ
يجوز إن وافق قول قائلِ ... في حاضرِ الحالة والمستقبلِ
مع كونه يمكنه يلتزم "الأ ... زهار" في فصوله والجملِ
وإنني قد خضت عبرَ بحرِكم ... إذ طال فيه الخوضُ خوفَ الملَلِ
وقاصد منكم جواباً في الذي ... سألتُ عنه فأجب وعجِّلِ

فأجاب محمد بن إسماعيل الأمير عليه في غير ذلك الوزن والروي ما لعله يحل من الإشكال معظمه. وهو الجواب السادس:

وقفتُ على السؤال وما حواه ... وقوفَ محاولٍ فَهمَ الخطابِ
فلما ذقتُ فحوى ما حواه ... وقفتُ على الجوابات العذابِ
فيا لله ما أحلى معانٍ ... وألفاظٍ أرق من الشرابِ

حلّت لكن خلت عن كل معنى ... يُسوّغ أن يُسمّى بالجوابِ
أتسقون الفسق الظمآن منكم ... إذا استسقى بكأسٍ منْ سرابِ
خذوا عني خذوا عني جواباً ... وذباً عن بني أبي ترابِ
ودونك أيها الحيران فاسمع ... جواباً لم يكن لك في حسابِ
فمذهبُنا إذا ما أطلقوه ... وقرّره النجوم منَ الصّحابِ
وأطلقه المحقّقُ في الفتاوى ... وعَنْوَنَه بعنوانِ الصوابِ
وأضحى في يد الحكام سيفاً ... يشق به القضايا كالرقابِ
وقيّده الرؤوس لذي دروسٍ ... بلفظه مذهب طيّ الكتابِ
سنة أحمدٍ مهما رواها ... جهابذة الأئمة والصحابِ
كذلك ما يُسلسله ثقاتٌ ... إلى المولى الوصيِّ أبي ترابِ
فإن فُقِدَت ابسيح له رُجوعٌ ... لتحصيل القياس بالاكتسابِ
وللتمييز يكتبها بحُسْنٍ ... فقيهٌ في المدارس لا يحابي
فذلك مذهبٌ يدعى لزيدي ... إمام القُطر والبحر العبابِ
هو المتبوعُ وهو لذاك أهلٌ ... إلى المحراب يعدو والحرابِ
له عند التقا الأبطالِ وجد ... وشغل بالطّعان وبالضرابِ
وعند السِّلم أقلامٌ تبارى ... بأقوال تُؤيدُ بالكتابِ
فهذي حجة الأقوالِ مهما ... أتت فاشكر لما أهدى خطابي
وخرّج بعدَ ذاك له أناسٌ ... منَ النُظّارِ فاطّرِحِ التّغابي
وقد جعلوا المخرّج شبه نصٍ ... لزيدي داعيَ الحق انجابِ
فإن يتعارض القولان نصّاً ... وتخريجاً فخُلفٌ في الصحابِ
فبعضهم يرجّحُ نصَّ يحيى ... وبعضهم مفاهيمَ الخطابِ

فمن هـذا يُـذهب ذاك قـولاً ... وذاك إلى سـواه في ذهـابِ
وكـم خـدَمَت مقالتَـه أنـاسٌ ... هـمُ مثـل المؤيَّـدِ والـشهابِ[1]
لهـذا صـنَّف التجريـدَ قـصداً ... لإظهـار الأدلـة والـصوابِ
وهـذا باقتـصار واختـصار ... أتـى في ذلـك بـالبحر العبـابِ
ولا تعجـب إذا مـا خالفـاه ... وتحـسب أنّ ذاك مـنَ الخـرابِ
لما قـد أسَّـساه لأصـل يحيى ... سـقى مثـواه هطّـالُ الـسَّحابِ
فمـا المقـصود إلا أنَّ هـذا ... قـويٌّ للمقلـد في حـسابِ
ومختـاري يخالفـه لأنّـي ... عرفـتُ الحـقَّ في فـلا أحـابي
فهـذا أصـلُ مـذهبنا ولكـن ... ذوو التدريس في الكتب الـصعابِ
اجلُّهـم ذوو التقـصير في مـا ... رأَوْهُ أو روَوْه في كتـابِ
فلـم يـدروا بمـذهبنا يقينـاً ... وقد خلطوا الخطـا مـع الـصوابِ
وذهبـوا الـضعيفَ وقـرَّروه ... ومـا خـافوا مناقـشة الحـسابِ
وأوقعوا الـذي ينـشى لـديهم ... كإيقـاع الفراشـة في الـشّهابِ
فـإن أصـغى لفطرتـه قلـيلاً ... رأى الأقوالَ في مـوجِ اضـطرابِ
كـسائلنا الـذي وافى برشـدٍ ... مُريـداً للنّجـاة مـنَ العـذابِ
فخذ هذا جوابـك عـن سـؤالٍ ... غـدا منـه فـؤادك في التـهابِ
وإن ترد النَّـصيحةَ بعـد هـذا ... فـإلقِ دِلاك في البحـرِ والعُبـابِ
علـوم الإجتـهاد إلى رباهـا ... تـسامى واقتطـفْ منـها الـرَّوابي
وخُـصَّ محمـداً خـيرَ البرايـا ... كـذاك الآل طُـراً والـصحابِ
بتـصليةٍ وتـسليمٍ كـثيراً ... تـزوروهم إلى يـومِ الحـسابِ

---

(١) الإمام أحمد بن يحيى المرتضى.

وأجاب العلامة صلاح بن الحسين الأخفش:

أيها السائل عمَّا غيره ... قَبلَه عَنْ مثله لم يسلِ
بنظامٍ فائقٍ مستعذَبٍ ... كالفراتِ العذب أو كالعسلِ
صادرٍ عن فكرةٍ صائبةٍ ... وذكاءٍ في فؤادٍ مشتعلِ
سائل عن أمرِ دينٍ لازمٍ ... عاقلاً ما غيره لم يعقلِ
قد عرفنا ما حوى مسطوره ... فوجدناه لأطراف ولي
أول الأطراف خلف بين أتـ ... ـباعِ يحيى والولي ابن الولي
في مَن الأولى بتقليدٍ له ... منهما في دينه والأكملِ
جعل السائل هذا مشكلاً ... ونراه ليس بالمستشكلِ
قول ذا الحق مع الهادي وقو ... ل سواه مع زيدِ بن علي
اختلافٌ ما على مسترشدٍ ... منه ضيرٌ صاير في ململِ
فاعرف الأرجحَ منهم وبما ... صحَّ منه فاعتمده واعملِ
ولذي الأكبر قلِّدْ من تشا ... وبذي "الأزهار" يقضي فاعملِ
والإمامُ القاسمُ المنصورُ قد ... أوجب الأحوطَ منهم فاعدلِ
وعلى الطرف الثاني نجيب ... بما يوضّحُ أمر المستشكلِ
قوله: قلنا لهذين إلى ... قوله من بعد فابحث وسلِ
ظاهر في الطعن في صدقهم ... في اقتفاء عترةِ خيرِ الرسلِ
مُوهِمٌ تقديمَهم للشافعي ... على يحيى وزيدِ بنِ علي
قلت: أمّا ذا فلا نعلمه ... عنهم في القولِ أو في العملِ
ما رأيناهم على يحيى ولا ... غيره قد قدم ابن حنبلِ
إنما الواقع منهم غيرُ ذا ... علّه مقصود ذا السائلِ

أنهم طوراً إذا ما أخطؤوا الـ ـفرع بالأصل بنصٍّ العللِ
آثروا القول الذي قاسوا على أصل يحيى على النص الجلي
ثم هذا الخطب فيه هيِّنٌ لم يكن ذا خالياً عن مثلِ
كم قياس قدم الأصحاب وال ـحنفيون على أصلٍ تلي
واختلاف الناسِ في ذا ظاهرٌ في أصولِ الفقه والبحث وسلِ
ثالث الأطراف ما ضمَّنه آخر الأبياتِ بعدَ الأولِ
وهو قدحُ القومِ في عرضِ الذي رام كشفاً للذي لم ينجلِ
ولَعَمْري إنَّ هذا واردٌ وعميٌّ عن واضحاتِ السُّبلِ
إن يكن قدحُهم في كاملٍ دون من في العلم لما يكملِ
كيف ينهى مَنْ به جهل عن الـ ـعقل من قيل له اسمع واعقلِ
خلق العقل لئلا يلحَق الـ ـمرءُ بالثيرانِ أو بالجملِ
وإذا العاقل ألغى عقلَه فبمَ يفضُلُ من لم يعقلِ؟
وجد الآبا لأولاد علي آية فهي بما لم تعدلِ
جهلوا الميزان والوحيَ فظنُّـ ـوا سواهم جاهلاً للمنزلِ
جاء بالمعنى الذي قلنا به وبأوفى منه جاءَ المقبلي
عامل الأعلام بالعلم إذا غيرهُ بالعلم لما يعملِ
فانظر الفرقان في إلحاقه تجد المذكور فيه وانقلِ
ثم ما أمليتُ بالحمدِ لمن هو بالحمد وبالشكر جلي

ولما وقف العلامةُ إسماعيل بن صلاح الأمير على ما سبق كتب:

أتصدى لجواب المشكل وتعاطى حسلٌ ما حلّ لي
كلّما وجهت فكري نحوَه ما خلا تفكيكه من خللِ

والجوابـــات أراهـــا كلّهـــا أصـــبحت عـــن حلّـــه في معـــزلِ
قف ولا تقـــفُ بـــلا علـــمٍ فمـــا أحـــسن القـــول بـــأن لا علـــم لي

ولما اطلع العلامة زينُ العابدين بن سعيد بن محمد المنوفي[1] على هذه الأبيات، كتب إلى إسماعيل بن صلاح الأمير:

أشهى مِنَ العذب الزُّلال السَّلسَلِ وألذُّ مِـــنْ ضـــمِّ الـــرِّداح العَيْطَـــلِ
وأعزُّ مِنْ نظـــم اللآلـــئ ضُـــمِّنَت عِقدَ النظام ففاخرتْ كـــلَّ الحُلـــي
نظمٌ حوى إيـــراد إشـــكال عـــرى يا للرجـــال لحـــلّ هـــذا المـــشكلِ
أبدى مُحَيّاه وقـــد أرخـــى علـــى صفحاته سُـــجف النقـــاب المـــسبلِ
علامةُ العصرِ المهـــذَّب مَـــن عـــلا قدراً على هـــامِ الـــسِّماك الأعـــزلِ
بدرُ الهدى وسليلُ أربـــابِ التُّقـــى "شُمّ الأنوف مِـــنَ الطـــراز الأولِ"
وأجلُّ من يجني ثِمـــارَ العلـــمِ مـــن روض الإفادة منـــه بـــالنَّص الجلـــي
أكـــرم بإنـــسانِ العلـــوم محمـــداً أعني ابن إسماعيـــل والمـــولى الـــولي
دامـــا لنـــا نـــبراس كـــلّ إفـــادة وإجـــــادة ووجـــــادة وتفـــــضلِ
هـــذا ولمّـــا لم أكـــن ممّـــن لـــه في مبحث التدقيق ســـهم موصـــلِ
سرَّحْتُ طرفي في رياضِ جوابِ مَـــنْ هو للغـــوامض كالحُـــسام المـــصقلِ
السَّيِّدُ السند الـــذي شَـــرُفَتْ بـــه رُتَبُ الفـــضائل ذي المقـــام المعتـــلِ
شرفُ الهدى غيث الندى غيظُ العدا علامـــةُ العلمـــاء أجـــلُّ مفـــضلِ

---

(١) نسبة إلى منوف، بلدة في مصر: قدم مع أبيه إلى اليمن في عصر المهدي محمد بن أحمد صاحب "المواهب" فقلده الوزارة، وكان حظاً كبيراً، وجمع ثروة واسعة، ثم تولى للمتوكل قاسم بن حسين المنصب نفسه، وكان بينه وبين محمد ابن إسماعيل الأمير مودة وتواصل علم ومطارحات شعرية، وقد أمر المتوكل قاسم بن حسين بإبعاده عسن اليمن إلى الحجاز، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١١٥١هـ. (نشر العرف) ٢/٧٢٠.

وجوابُ مولانا الوزير ومن غدا ... في درسه ملكاً رفيع المنزلِ
فخرُ الهدى علاّمةُ البر الذي ... هو بحر علم الفيض مهما تسلِ
وجواب مولانا صلاح الدين مَن ... أضحى بكلّ فضيلة فينا ملي
وجواب كلٌّ منهمُ قد حاز من ... غُررِ الكلام فوائداً لم تجهلِ
وحوى علوماً جمّةً تحقيقها ... منه المجاز إلى الصواب الأكملِ
لكنني لما علمتُ بأنني ... ممن صدى أفهامه لا تنجلي
لم أستبن منها إفادة ما حوى ... إشكال عزِ الآل فتح المقفلِ
فعلمتُ أنّ قصورَ فهمي صدّ عن ... نيلِ الإفادة والقصور إذا جلي
وبدا مِنَ الإشكال وجهٌ خلتُه ... أجلي من ابن جَلا لدى المتأملِ
مما حواه جوابُ مولانا الضيا ... ابنِ الصلاح العابدِ المتبتلِ
لما ارتضاه محكماً شرف الهدى ... فأبان إسماعيلُ وجهَ المشكلِ
لكنه ما حلّ عقد لسانه ... بل قرّب الإشكال بالقول الجلي
فعلمتُ أني لم أكن بدعاً إذا ... في غامضٍ إشكالهُ لم ينجلي
وعرضتُ ما عندي على ما عنده ... لا أنّه حلٌّ لذاك المعضلِ
ووجدت ذلك عينَ ما قد حازه ... وحواه نظمُ السائلِ المستشكلِ
عزّ الهدى فلقد أجاد مُسائلاً ... وأفاد عند جوابه فتأملِ
لا زال في أوج الإجادة راقياً ... منها إلى أوج الكمال المعتلي
وعليه بعد محمد والآل مِنْ ... سُفُن النجاة هم وأحصن معقلِ
أزكي الصلاة مع السلام تخصُّهم ... وتعمُّ خيرَة صحبِ طه المرسلِ
ما ذاق مِنْ كأس البلاغة محتذٍ ... أشهى مِنَ العذب القَراح السَّلسَلِ

وقد أجاب عليه إسماعيل بن صلاح الأمير بقوله:

يا زَيْـن زينـة دهرنـا المتعطِّـل ... عن كل زين والخلـي عـن الحُلـي
يا عينَ أعيانِ الكـرام ومَـنْ إذا ... ذُكر الكمالُ فأنـت عنـه بمعـزلِ
يا واحداً في المكرمات فمـا لـه ... ثانٍ، وعـن أهـل الزمـان بمعـزلِ
أهديتَ لي منْ بحر نظمك لؤلـؤاً ... أنسى بقُـسٍّ والكُمَيْـت وجَـرْوَلِ
أزرى بكلّ نظـام فحـلٍ قبلَـه ... فبـنظمِ كـلٌ بعـده لم يُحفـلِ
وفهمتُ إشكالَ السُّؤال وحلّـه ... فوقفـتُ فعـلَ النـاظرِ المتأمـلِ
لله أنـت لقـد بلغـت نباهـةً ... ومكانةً فـوقَ السِّماك الأعـزلِ
وفـصاحةً وبراعـةً أُوتيتـها ... عن وصفها يكبـو لـسان المقـولِ
ودرايةً في العلم منْ نحـوٍ ومِـنْ ... علم البيانِ وردت أعـذبَ منـهلِ
أقصِر فقد حزتَ المكارم عن يـدٍ ... ورَقِيـتَ ذِروةَ كـلّ مجـدٍ أطـولِ

كما أجاب الحسن بن إسحاق على قصيدة زين العابدين بقوله:

أكؤوس راح في الطُّروس أذرْتَ لي ... أم روضُ نظمٍ مـن بليـغ مقـولِ
عن عود إسحاق النـديم ومعبـد ... غنّـى وأنـسانا بلحـنِ الموْصِـلِ
نظْمٌ علمنا منـه فـضل زماننـا ... هذا علـى ماضـي الزمـان الأولِ
للفاضلِ الكـشّاف كـلّ خفيّـةٍ ... مفتـاح مُغلَـقٍ أطـول ومطـولِ
بحـرٌ أحاديـثُ المكـارمِ كلّهـا ... تُـروى بإسـناد إليـه مسلـسَلِ
وتراه يكشف كلّ أمـرٍ معـضَلٍ ... وإذا روى لم يـأتِ فيـه بمعـضلِ
ورئاسة الأشياء إليه قـد انتـهت ... فابنُ العميـد لديـه غـير مفـضّلِ
قسماً لقد حاز الفضائلَ عن يـدٍ ... مع حُسن خلقٍ كالرَّحيق السلـسلِ
ونقادة الأقوال يكـشف ذهنـه ... عنـه الـذي لخفائـه لم ينجـلِ

ويريك إن حقّقت فرقاً واضحاً ... ما بين فاضلها وبين الأفضلِ
ولقد أتانا منك نظمٌ رائق ... يقضي بأنك في المحلّ الأكملِ
يجلو بذهنك كل داج مشكلٍ ... بنقادة ودراية وتأمّلِ
ويميل نحو الحقّ منقاداً له ... وعَنِ التعصُّب للرجال بمعزلِ
ولذاك لم تذهب إلى تقرير ما ... قد قيل في دفع السؤال المشكلِ
زيّمتَ ما قد كان غيرَ مزيَّف ... إلا لدى المولى أجلّ مؤمّلي
أعني به بدرَ الأنام محمداً ... نجلَ الضّياء العابدِ المتبتلِ
فهو الذي ترك المقلّدَ حائراً ... وسقاه كأساً من نقيع الحنظلِ
يحسوه كلُّ فتى غدا متمذهباً ... متعمّياً عن كل تحقيق جلي
ولديّ نقد في الجوابات التي ... زيّنتها بإبانة المستشكلِ
وتعصب يغدو النبيه بحيرة ... منه فلست - وحقكم - بمغفّلِ
لكن اردت بما نظمتُ مقاصداً ... يخفى على غير اللبيب الفيصلِ
وأراك تسدري بالذي أخفيته ... ولديك تفصيلُ المقالِ المجملِ
وكفاك سائلنا بذلك شاهداً ... فابحثه عن دعوى محبك واسألِ
يجد الحقيقةَ عنده فهو الذي ... في الحكم عن نهج الهدى لم يعدلِ
ولقد أجاب بمثلِ ذاك وعذرُه ... عذري الذي قدمته لك فاقبلِ
وأراه لم يسأل بذا مسترشداً ... بل قصده رد اعتقاد المبطلِ
ويريد أيقاظاً له عن غفلةٍ ... طمعاً بأن يهدى إلى الحق الجلي
وكذاك نهج الناصحين وإنه ... نهجٌ عليه مشى الإمام المَقْبَلي
وأرى السؤال على المذاهب وارداً ... فاسأل به الحنفيَّ ثم الحنبلِ
وانظر علومَ الشّافعية كم بها ... من آخر أضحى خلاف الأولِ

كم قرَّر الرملـيُّ قـولاً لم يكـن ... للرافعـيِّ بمقـررٍ ومحـصلِ
وترى الإمام الـشافعي يقـول إن ... صحَّ الحديثُ فذاك قـولي فاعملِ
هذا هو القول الصحيحُ عليه قـد ... دلّـت أحاديـثُ النبي المرسـلِ
صـلى عليـه الله جـلَّ جلالُـه ... ما حلَّ ذو فهـم عقـودَ المـشكلِ
والآلُ والأصحابُ أربابُ التُقـى ... وذوو الدرايـة بالكتـاب المـنزلِ

❖ ❖ ❖

حصر الإمامة في أبناء البطنين

وكما اهتم الإمام الهادي بنشر مذهبه، الذي أخذ في الظهور في عهده في بعض مخاليف نجد اليمن، الذي خضع لنفوذه، فقد اهتم أيضاً هو ومن خَلَفهُ من الأئمة في اليمن بأمر الإمامة، وحصرها في أبناء البطنين: الحسن والحسين، حتى جعلها أصحابُ هذا المذهب أصلاً من أصول الدين الخمسة المتضمنة لعقائدهم، وهي الأصول الخمسة المعروفة عند المعتزلة، إلا أن الزيدية استبدلوا الإمامة بالمنزلة بين المنزلتين المشهورة عند المعتزلة. كما خص الهادوية شروطها بفصلٍ خاص من كتاب السير، وهو آخر أبواب كتب الفقه عندهم، وهي أن يكون الإمام: ذكراً، حراً، علوياً، فاطمياً، سليم الحواس والأطراف، مجتهداً، عدلاً، سخياً، يضع الحقوق في مواضعها، مُدبّراً، أكثرَ رأيه الإصابة، مقْداماً حيث يجوز السلامة، لم يتقدمه مُجاب. وطريقها الدعوةُ، لا التوريث، ولا يصحُّ إمامان[1].

وقد أوجز الإمام يحيى بن حمزة المتوفى سنة (٧٤٩هـ) هذه الشروط في قوله: "أن يكون عالماً بأصول الشريعة، متمكناً من الفتوى في أحكام الشرع، أن يكون ذا رأي وسياسة للحرب والسلم، أن يكون شجاعاً مجتمع القلب: لا يضعف عند لقاء عدوه، أن يكون له ورع يحجزهُ عَنِ الوقوع في المحرمات، ويمنعهُ عن الإخلال بشيء من الواجبات"[2].

---

(١) متن الأزهار، كتاب السير. وهذا من الناحية النظرية، وأما من الناحية العملية، فإنه قد ظهر أكثر من إمام في وقت واحد، وفي صقع واحد. ولكنه لا يدوم الأمر لهم جميعاً، إذ ينقلب أقواهم، وينتهي مصير الآخرين إما إلى السجن، وهذا في أفضل الحالات، وإما إلى فرارهم إلى مناطق نائية لا تطول إليهم يد الإمام المنقلب. وفي الغالب تنتهي حياة المهزوم إلى الموت قتلاً.

(٢) المعالم الدينية ١٤٤.

على أنه قد ولي الإمامة كثيرٌ من الأئمة العاطلين عن أهم شروطها، وهو العلم والعدل. كما ظهر في اليمن عددٌ من الأئمة في وقت واحد، وذلك كما حدث – على سبيل المثال– في عصر الإمام يحيى بن حمزة، إذ عارضه ثلاثة أئمة آخرون هم: علي بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين؛ والمطهر بن محمد ابن المطهر بن يحيى، وأحمد بن علي الفتحي؛ وقيام الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى معارضاً للمنصور علي بن الإمام صلاح الدين.

وقد استدلت الزيديةُ على حصر الإمامة في الحسنين وفي أبنائهما إلى آخر أيام الدنيا بشروطها المذكورة، وعدم تجويزها في غيرهم ببعض آيات[1] وأحاديث أوّلوها تأويلاً على مقتضى مذهبهم، بعيداً عن معنى ظاهر اللفظ وسياق المعنى، وذلك لتطابق عقيدتهم، مخالفين في ذلك الإمامية الذين حصروها في اثني عشر إماماً،

---

(١) مثل قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ (المائدة:٦٧). فقد ذكر العلامة السيد محمد رشيد رضا في تفسير هذه الآية في كتابه (المنار) ما لفظه: "ثم إننا نجزم بأن مسألة الإمامة لو كان فيها نص من القرآن الكريم أو الحديث، لتواتر واستفاض، ولم يقع فيها ما وقع من الخلاف، ولتصدى علي للقيام بأمر المسلمين يوم وفاة النبي ﷺ، فخطبهم وذكّرهم بالنص، وبين لهم ما يحسن بيانه في ذلك الوقت. وكان الواجب عليه لو كان يعتقد أنه الإمام بعد رسول الله ﷺ بأمر من الله ورسوله، ولكنه لم يقل ذلك، ولا احتج بالآية هو ولا أحد من آل بيته وأنصاره الذي يفضلونه على غيره يوم السقيفة، ولا يوم الشورى بعد عمر، ولا قبل ذلك ولا بعده في زمنه، وهو الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، ولم يعرف الثقة في قول ولا عمل: وإنما وجدت هذه المسائل، ووضعت لها الروايات، واستنبطت الدلائل بعد تكون الفرق وعصبية المذاهب. والوصية بالخلافة لا مناسبة لها في سياق محاجة أهل الكتاب، فهي مما لا ترضاه بلاغة القرآن. بل لو أراد النبي ﷺ النص على خليفته من بعده وتبليغ ذلك للناس لقال في خطبة حجة الوداع التي استشهد الناس فيها على تبليغه رسالته وأشهد على ذلك. (المنار ٦/٤٦٦). ومن يرغب في معرفة المزيد من تحويل آيات كثيرة عن معانيها الصحيحة وتحريفها عن مواضعها الرجوع إلى كتاب (شواهد التنزيل لقواعد التفضيل)، في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم. تأليف عبيد ابن عبد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحكاني، من أعلام القرن الخامس: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان.

ومخالفين كذلك الإسماعيلية الذي يعتقدون السّتر لأئمتهم من بعد زوال الدولة الفاطمية، ومع هذا، فإنهم – أي أئمة الزيدية – لم يحتجُّوا بحديث "الأئمة من قريش"[1]، لأنهم لو أثبتوه حديثاً لبطل حصر الإمامة في أبناء البطنين، فقد قال الإمام المنصور القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٢٩هـ/١٦٢٠م: "وهذا الحديث غير صحيح، لقول عمر بن الخطاب: (لو كان سالمُ مولى أبي حذيفة حياً لما شككت فيه). وسالم المذكور ليس من قريش، ولم يُنكِر من حضر من الصحابة على عمر، ولو كان الحديث صحيحاً لأنكروا عليه، مع أنه آحادي لا يثبت الاحتجاج به في المسألة؛ لأنها من أصول الدين، وإن ثبت، فهو مُجملٌ بيَّنه خبر الوصي عليه السلام، وهو قوله: (الأئمة من قريش في هذا البطن من هاشم)"[2].

ومع هذا التعليل الوجيه، فقد فات الإمام القاسم بن محمد حجةٌ أقوى مما ذهب إليه من إنكار صحة هذا الحديث، وهي أنه لو كان صحيحاً، لاحتج به المهاجرون على الأنصار حينما احتدم الخلاف والنزاع بينهما عقب وفاة الرسول ﷺ على من يخلفه في أمته، وذلك حينما اجتمع الأنصار، وعلى رأسهم سعد بن عبادة سيدُ الخزرج في سقيفة بني ساعدة، فلما بلغ خبر اجتماعهم أبا بكر، ذهب ومعه عمر ابن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح إليهم، فقال لهم: ما هذا؟ فقام رجل من الأنصار، وقال: أما بعد، فنحن الأنصار وكتيبة الإسلام، وأنتم يا معشر قريش رهطُ نبينا، وقد دفّت إلينا من قومكم دافّةٌ، فقام أبو بكر، وقال: أما بعدُ، يا معشر الأنصار، فإنكم لا تذكرون منكم فضلاً إلا وأنتم أهلٌ له، وإنَّ العربَ لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحيِّ من قريش؛ هم أوسط العرب داراً ونسباً، ثم قال: قد رضيت

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤/٤٢١) برقم (١٩٧٩٢)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره إسناده قوي.

(٢) الأساس لعقائد الأكياس ١٦١.

لكم أحدَ هذين الرجلين: عمر، وأبا عبيدة أمين هذه الأمة، فبايعوا أيَّهما شئتم، فأخذ بيد كلٍّ منهما. فقال عمر: وإني والله ما كرهت من كلامه شيئاً غير هذه الكلمة، إن كنت لأقدَّمُ فتضرب عنقي فيما لا يقربني إلى إثمٍ أحبُّ إلي من أن أؤمَّر على قومٍ فيهم أبو بكر. فلما قضى أبو بكر كلامه، قام الحبابُ بنُ المنذر بن الجمُوح من الأنصار، فقال: أنا جذيلها المحكّك، وعذيقها المرجَّب، منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، فارتفعت الأصوات، وكثُرَ اللّغطُ، فقال عمر للأنصارِ مزكياً البيعةَ لأبي بكر: أيكم يطيب نفساً أن يتقدَّم قدمين قدمهما رسولُ الله ﷺ للصلاة؟ ثم التفت إلى أبي بكر، وقال له: لقد رضيك رسولُ الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاك لدنيانا؟ ثم قال عمر: فلما أشفقتُ الاختلافَ، قلت لأبي بكر: أبسط يدَك أبايعك، فبسط يده فبايعته، وتابعه المهاجرون[1].

فلو كان الحديث ثابتاً عن رسول الله ﷺ، لاحتج به المهاجرون في هذه اللحظة العصيبة، ولما رفع الأنصار رأساً إلى هذا الأمر؛ لأنه لن يخفى عليهم، إذ هو مما تعمُّ به البلوى، ولما لم يكن في هذا الشأن العظيم دليلٌ يحتج به المهاجرون من قريش، ليثبتوا حقّهم في هذا الأمر بأنهم هم الأولى به، فقد عمد أبو بكر إلى رأيه واجتهاده، وهو أنّ العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش.. إلخ.

وقال المقبلي معقباً على ما ذهب إليه أبو بكر: "وهذا اعتبار منه محض، ولا شك في أنه اعتبار صالح، نظراً إلى تلك الحادثة، والنبي ﷺ أرسل إلى جميع الخلق"[2]. ثم قال معلقاً على هذا الحديث: "رواياته بحسب المعنى كثيرة، والظاهر فيها الخبر، الا

---

(١) تاريخ الطبري ٢٠٣/٣، الكامل لابن الأثير ٢٢٥/٢.

(٢) الأبحاث المسددة – طبعة الجيل الجديد صفحة ٣٤٨.

ترى أن في بعضها: (لايزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان)[١]، وفي بعضها: (الناس تبع لقريش في الخير والشر)[٢]. ولا يأمر ﷺ باتباع الشر، وقد تكلف النّاسُ الاستدلالَ بتلك الأحاديث على أن الإمارة في قريش، وأنها محصورة عليهم، وكان يلزمهم أن القضاء محصورٌ في الأزد، والأذان في الحبشة"[٣].

(١) رواه البخاري (٣/١٢٩٠) برقم (٣٣١٠)

(٢) رواه مسلم (٣/١٤٥١) برقم (١٨١٩).

(٣) المصدر السابق نفسه الأبحاث المسددة صفحة ٣٤٨.

الاحتساب

أما إذا خلت البلاد عند الزيدية من رجل تتحقّقُ فيه شروط الإمامة كلـها أو أكثرها، فإنه يقوم رجل على طريق الصلاحة والاحتساب بالنهي عن المنكر بلسانه وسيفه على مراتبه، والأمر بالمعروف بلسانه دون سيفه، وسد الثغـور، وتجيـيش الجيوش للدفع عن المسلمين، وحفظ ضعيفهم، وحفظ الأوقاف، وتفقـد المناهـل والمساجد والسبل، والمنع من التظالم، ولا يشترط فيه أن يكون علوياً فاطمياً. ويجب على المحتسب أن ينعزل عند ظهور الإمام؛ لأن الإمامة رئاسة عامـة لـشخص في الدين والدنيا. والفرق بين المحتسب والإمام: أن الإمام يختص بأربع خصال: إقامـة الجُمع، وأخذ الأموال كرهاً، وتجييش الجيوش لمحاربة الظالمين، وإقامة الحدود علـى من وجبت عليه، وقتل من امتنع من الانقياد لها. والمحتسب لا ولاية له على شـيء من أموال الله سبحانه وتعالى، ولا يجوز له قبضها إلا أن يأذن له أربابها، ويـأمرون بذلك[1].

(١) مخطوط مجهول الاسم والمؤلف ورقة ٧٣ موجود في مكتبة الدولة في برلين برقم ٤٩٤٤.

فرق جارودية اليمن

هذا ولم تكد تمرُّ مئةُ سنة على قدوم الإمام المهدي يحيى بن الحسين رحمه الله إلى اليمن حتى افترق أتباع مذهبه، بعد أن تحولوا إلى الجارودية[1] إلى ثلاث فرق،

---

(١) لم يكن أتباعه كلهم من الجارودية، فمنهم من توقف عن سبِّ الخلفاء الراشدين، بل فيهم من أثنى عليهم وترضّى عنهم. والإمام الهادي نفسه قد أمر بجلد من سبَّ الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، كما روى ذلك القاضي أحمد بن سعيد الربعاني قاضي الإمام المنصور عبد الله بن حمزة. وقد حكى هذا الخبر المؤرخ يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم في (طبقات الزيدية الصغرى) المسنطاب، حيث قال: وقد حكاه ابن الوزير في حاشيته (الفنانسة). ونقله الحجري في كتابه (مجموع بلدان اليمن وقبائلها ٣٧٦/١)، وذكر يحيى بن الحسين أيضاً في تاريخه (أنباء الزمن) في أخبار سنة ٥٦٩ ما لفظه: "أجمعت الزيدية المخترعة والمطرفية أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ في الجنة، وأنه لا يجوز سب أبي بكر وعمر ولا غيرهما من الصحابة، وذلك بمسجد الجامع بذمار". هكذا ذكره السيد إبراهيم بن محمد الوزير في حواشي (الهداية)، قال: وعلى ذلك خط القاضي جعفر بن عبد السلام والإشهاد عليه. والله أعلم. كذلك فقد ذكر الحسن بن أحمد المعروف بعاكش في كتابه (الديباج الخسرواني) كلاماً منقولاً عن الإمام عبد الله بن حمزة من كتابه (الشافي) ما حاصله: "من نسب إلى أحد آبائنا سب الصحابة الذي تقدموا علياً فهو كاذب"، وقال في جواب (المسائل التهامية) بعد أن أثنى على الصحابة السابقين، وعدد مزاياهم بما لفظه: "وهذا مذهبنا لم نخرجه غلطةً، ولم نكتم سواه تقية، وهو من دوننا مكاناً وقدراً يسب ويلعن ويطعن، ونحن إلى الله تعالى من فعله براء".

ومن أشهر أئمة اليمن الذين دافعوا عن الصحابة: الإمام يحيى بن حمزة في كتابه (الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين)، وأورد له يحيى بن مظفر المتوفى سنة ٨٧٥ في كتابه (البيان)، وهو من أهم كتب المذهب الزيدي الهادوي الفقهية، كلاماً عن اعتقاده في الصحابة، مثل: مسألة الإمام يحيى، ولا تصح الصلاة خلف من سب الصحابة رضي الله عنهم الذين تقدموا علياً رضي الله عنه، ولم ينقل خلافاً في ذلك. ومن الأئمة العلماء المجتهدين الإمام محمد بن المطهر بن يحيى المتوفى سنة ٧٢٩، وكان هواد وميوله مع السنة، إلا أنه كان يتحاشى الجهر بها خوفاً من رعاع الناس كما جاء في قوله:

الرفض والسخم والتأمين مذهبنا ... ومذهبُ الآل والأصحاب والفقها

ما كان تركي له – والله – عن ملَلٍ ... لكن خشيت على عرضي من السفها

وذكر المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم في كتابه (بهجة الزمن) أن جده الإمام القاسم توقف في آخر عمره عن سب صحابة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم كما جاء في رسالته المسماة (الشجرة). =

كما بيّن ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بقوله:

= ومن الأئمة المتأخرين الذين استنكروا سبّ صحابة رسول الله ﷺ الإمام يحيى بن محمد حميد الدين المتوفى سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وذلك حينما بعث إليه الشاعر عبدالرحمن بن عبيد الله السقاف الحضرمي قصيدة في مدحه، تعرض فيها بالطعن لبعض الصحابة، وذلك في قوله:

إنا نسمع بحكم وندوب من ... طرب إذا عرضاً حديثكم جرى
وإذا ذكرنا ما مضى في حقكم ... كدنا من الحسرات أن نتعسرا
علناً نسبُّ عداكمُ فعليهم ... لعنُ الإله على الدوام مكررا
لا ينطوي قلب على بغضائكم ... إلا وقد شقي الشقي الأعهرا
إن جادل السفهاء عنهم هنا هنا ... فمن الجادل يوم تفصم العرى
فلسيفَ الفناءُ بسببي لجنابكم ... لسباً يشدُّ ظهوره نارَ القرى

لما كان من الإمام يحيى إلا أن أبدى اشمئزازه من مسلك ابن عبيد الله السقاف، وبيّن في جوابه عليه عقيدته في الصحابة، وأنه لا يرضى بالقدح فيهم فقال عن نفسه:

رجل له في نصر شرعة أحمد ... همم تطير به إلى أعلى الذرا
يدعو إلى نهج الصواب ونصّ آ ... يات الكتاب بلا جدال أو مرا
والسنة الغراء يقفو إثرها ... أكرمْ بسنة خير مَنْ وطئ الثرا
لا يرتضي بخلَ الروافض مذهباً ... وكذاك لم يسلكْ مسلكَ جهمٍ مجبرا

أما العلماء من غير الأئمة الذين لم يتابعوا الجارودية في عقيدتهم، فهم كثر: ولله الحمد والمنة، نكتفي بالإشارة إلى بعضهم، مثل: صارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة ٩١٤، فقد ذكر في (البسّامة) ما حدث لبعض الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ من التنازع حول من يخلفه في أمته. فدعا إلى الترضي عن المشايخ الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وذلك في قوله:

فرضَّ عنهم كما رضي أبو حسن ... وقف عن السبِّ إما كنتَ ذا حذرِ

وأما الرافضة الجارودية منهم، فقد خاطبهم العلامة الشاعر أحمد بن الحسن بركات المتوفى سنة ١١٩٦هـ بقوله:

تعالَوْا إلينا إخوةَ الرفض إن يكن ... لكم شرعةُ الإنصاف ديناً كدينا
مدحنا علياً فوق ما تمدحونه ... وسبيُكمُ أصحابَ أحمدَ دوننا
وقلتم: بأنّ الحق ما تدّعونه ... ألا لعنة الرحمن منّا أضلّنا

وزاد الإمام الشوكاني هذا المعنى إيضاحاً بقوله:

"وافترق متأخروا الجارودية إلى مطرفية وحسينية ومخترعة"[١]، وفي هذا تأكيد لما صرح به نشوان بن سعيد الحميري بقوله: "إنه ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما"[٢]، ولما قاله الإمام المنصور عبدالله بن حمزة من أن الزيدية هم الجارودية، ولا يعلم في الأئمة عليهم السلام من بعد زيد عليه السلام مَنْ ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك[٣].

ومما يؤكد هذا الحكم ما نص عليه المؤرخ العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي المتوفى سنة ١٣٠٨هـ صاحب كتاب (اللطائف السنية) في كتابه (النفحات المسكية)[٤]، وذلك في ترجمة الفقيه أحمد بن أحمد الحملي الذي وصفه بقوله: "وهذا الفقيه على نهج الشيعة الأوَل شديد الموالاة لوصي رسول الله، متجرماً ممن عاداه، وله محبة في مولانا عليه السلام، (ويقصد به الإمام المتوكل محسن بن أحمد، المتوفى سنة ١٢٩٥هـ) واعتقاده صادق، وانتمائه موافق (هكذا؟)، لا يزال يصدع بكلمة الحق، وهو ضرير البصر، منور البصيرة، مضيء السريرة، من الشيعة الجارودية الذي هم في الحقيقة خُلّصُ الزيدية وأتباع العترة الزكية، فهم الذين على طريقة أئمة الآل".

- قبحٌ لا يماثله قبح ... لعمر أبيك دين الرافضا
أذاعوا في علي كلّ نكر ... واعفوا من فضائله اليقينا
وسبوا – لا رُعوا – أصحاب طه ... وعادوا من عداهم أجمعينا
وقالوا: دينهم دينٌ قويم ... ألا لعن الإله الكاذبينا

(١) المنية والأمل ٩٧.

(٢) شرح رسالة الحور العين.

(٣) وانظر (الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى) صفحة ٢٢، للدكتور محمد بن محمد الحاج حسن الكمالي، (الرسالة الموضحة للحق الرافعة للتلبيس عن الخلق) لوحة ٦.

(٤) مخطوط، المكتبة الغربية.

وهذا بيان فرقها:

١-الحُسَيْنية:

نسبة إلى الحسين بن القاسم بن علي العياني، الذي دعا إلى نفسه بالإمامة سنة (٣٩٣هـ/١٠٠٢م)، وتلقّب بالمهدي، وقد زعم أنه المهدي المنتظر الذي بشّر به النبي ﷺ، وأنه أفضلُ من النبي، وأن كلامه ومصنفاته أفضلُ من القرآن، وأبهر في ظهور المعنى، وقطع كلام الخصم: وأنه - كما ذكر الحجوري في (روضته)- "فوق الملكوتية ودون الربوبية". وكان يطلب من الناس الأخماس - موافقة للعبيدية - في كل شيء من الحلية والأموال حتى في العبيد والإماء، والثلث في سائر الأشياء من الحبوب وغيره. فمن ساعده في ذلك وإلا حكم عليه بحكم اليهود في فرض الجزية وسلب السلاح، ومن تعذّر عن ذلك قتله وصلبه. وقد انتهى أمره بأن قَتَلهُ هَمْدان في ذي عَرار من حقل البَوّن شمال صنعاء في صفر سنة (٤٠٤هـ/١٠١٣م)، وقد أقام شيعتهُ في موضع مصرعه قبراً يزعُمون أنه مدفون فيه، ويجتمع عنده الشيعة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة سنوياً للاحتفال حوله بيوم الغدير المشهور عندهم، ولا يزال شيعة اليمن يحتفلون بهذه المناسبة حتى اليوم. وزعم أتباعه أنه المهدي المنتظر، وأنه حيٌّ لم يَمُت ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً: ويرون أن من لم يقل بقولهم هذا فيه، فهو في النار.

ثم افترق أتباعه وأشياعه إلى فرقتين: فرقة تزعم أنه يأتيهم في السر، ولا ينقطع عن زيارتهم في حال مغيبه، وأنهم لا يفعلون شيئاً إلا بأمره، وفرقة تبطل ذلك، وتقول: إنه لا يُشاهدُ بعد الغيبة إلى وقت ظهوره وقيامه، وإنما هم يعملون بما وضع

في كتبه. ولهم أقوال غريبة كثيرة، منها: صحة التيمم مع وجود الماء[١]. وقد استمرت هذه الفرقة إلى المئة الثامنة للهجرة، ثم تلاشت[٢].

٣- المُطَرِّفيه:[٣]

فرقة تنسب إلى مطَرِّف بن شهاب، من أعلام أواخر المئة الرابعة وأوائل المئة الخامسة للهجرة، وكانوا من شيعة الإمام الهادي يحيى بن الحسين: وأتباع مذهبه في الفروع، ولا يَرَوْن جواز الخروج عنه، ويعتقدون الحقّ في الاجتهادات مع واحد، فلذلك حظروا الخروج عن مذهبه[٤] ولما تبين لهم أن الإمام المنصور عبد الله بن حمزة قد خالف الهادي في بعض مسائل الفروع، أنكروا عليه ذلك، فكان هذا الإنكار من أسباب الشقاق بينه وبينهم، مع أنه القائل: "إننا نهابُ نصوصَ الهادي كما نهاب نصوصَ القرآن"[٥]، وكانت المطرفيةُ على جانب عظيمٍ من الإقبال على العلم والاشتغال به، والإخلاص في الطاعة والعبادة، ولهم زهد زائد على جميع الناس في زمانهم[٦].

---

(١) المستطاب لوحة ٥٩.

(٢) شرح رسالة الحور العين ١٥٦-١٥٧، العواصم والقواصم ٤٢١/٣، الفضائل، أنباء الزمن في أخبار سنة ٤٠١هـ، طبقات الزيدية (المستطاب)، مطلع البدور استطراداً في ترجمة القاسم بن الحسين الزيدي، وفي ترجمة محمد بن جعفر بن القاسم.

(٣) كتب الأستاذ فيلفرد مادیلونغ بحثاً عن هذه الفرقة باللغة الإنجليزية، وقد أرسل لي منه نسخة، وطلبتُ من الأستاذ المصري فاروق عسكر بترجمته إلى اللغة العربية حينما كان يعمل في الهيئة العامة للآثار ودور الكتب محموراً خلال رئاسته لها.

(٤) الفضائل.

(٥) الإرشاد للإمام القاسم بن محمد، وذكر أيضاً في الفرائض في ذوي الأرحام في (والعم لأم والعمة مطلقاً)، وقد دلني على ذلك الأخ العلامة أحمد بن علي الآنسي نائب رئيس الاستئناف الأسبق.

(٦) الفضائل.

أما في الأصول، فإنهم كانوا على مذهب المعتزلة، متابعين في ذلك -كالهادي- أبا القاسم البلخي، إلا أنهم أظهروا القول بخلق العناصر الأربعة: الماء والتراب والهواء والنار، وبالإنفعال في ما عدا ذلك[1]؛ لأنهم يعتقدون أن التأثير لله في أصول الأشياء دون فروعها، كما أنهم أيضاً خالفوا الزيدية في أهم مبادئهم الأصولية، وهي الإمامة، فإنهم لم يشترطوا النسب في من يتولاها كما فعلت الزيدية، ورأيهم في هذا يتفق مع الرأي القائل: "إن الإمامة جائزة في جميع الناس لا يختص بها قومٌ دون قوم آخرين، وإنما تستحق بالفضل والطلب، وإجماع كلمة الشورى"، وهذا هو ما ذهب إليه إبراهيم بن سيار النَّظَّام ومن قال بقوله من المعتزلة وغيرهم. وذلك كما جاء في قولهم: الإمامة لأكرم الخلق وخيرهم عند الله، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات١٣)، فنادى جميع خلقه الأحمر والأسود والعربي والعجمي، ولم يخص أحداً منهم دون أحد، فقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ الآية. فمن كان أتقى لله وأكرمهم عنده، وأعلمهم بالله، وأعلمهم بطاعته كان أولى بالإمامة، والقيام في خلقه، كائناً من كان منهم: عربياً أو أعجمياً[2]. ولكن هذا القول لم يرق للإمام عبد الله بن حمزة، ولم يقبل للمطرفية اجتهادهم في هذه المسألة، فكفّرهم بالإلزام (وهو أن تلزم الغير على ما يقول به ما لا يقول به)، وجعل حكمهم حكمَ الحربيين: واستحل دماءهم وأموالهم، وأخربَ ديارهم ومساجدهم، وحكم بأنها مساجد ضرارية[3]

(١) العواصم والقواصم ٢٦٨/٥.

(٢) شرح رسالة الحور العين ١٥٢.

(٣) الفضائل.

وسماهم روافض[١] الشيعة، مع أنهم كانوا من شيعته والمتابعين له، والملتزمين جمعته وجماعته بعد أن بايعوه عقب دعوته بالإمامة إلى نفسه[٢].

ولما كان اعتقاد نشوان بن سعيد الحميري يتفق مع اعتقاد المطرفية في جواز صحة الإمامة في غير أبناء البطنين، فإن الإمام عبد الله بن حمزة قد حكم عليه بمثل ما حكم على المطرفية، وذلك حينما أعلن نفسه إماماً، فقال الإمام عبد الله بن حمزة:

أمّا الذي عند جدوي فيه ... فيقطعون لِسنّه من فيه

ويُؤتمن ضحوةً بنيه ... إذ صار حق الغير يدعيه

٣- المخترعة:

فرقة عرفت بهذا الاسم، لقولهم: باختراع الله الأعراض في الأجسام، وأنها لا تحصل بطبائعها - كما تقول المطرفية - وهم يقولون: بإمامة علي بالنص، وخطأ المشايخ بالتقدُّم عليه، ومخالفة ذلك النص والتوقف في تفسيقهم[٣].

وتقول كما ذكر علي بن محمد الفخري في كتابه "تلخيص البيان" صفحة ١١٢، وقد ردَّ على القائلين بهذا الحكم بقوله: "قلت: هذا باطل وخطأ ظاهر، فقد كان النبي ﷺ يبيت مع نسائه في لحفهن ويتناول ما في أيديهن ما أراد من حاجة، ومن رطب ويابس. ولو كان جسم الحائض والجنب نجسين لما فعل ﷺ ذلك. هذا

---

(١) ذكر عباس بن منصور البرزيهي في كتابه (البرهان في معرفة عقائد أهل الإيمان) صفحة ٦٧، وأسعد بن عبدالله اليافعي في (الفرق الثنتين وسبعين) صفحة ٧٦، وأبو محمد اليمني في كتابه (الفرق) لوحة ١٤٥، وعلي بن محمد الفخري في كتابه (تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان) صفحة ١٩٦، أن المطرفية انفردت بالقول بأن الصلاة في غير الثوب الذي يلبسه المصلي دين قويم، سَبُّ السلف الصالح لوابهُ عظيم، وهم أكثر الزيدية غلواً في السب.

(٢) الفضائل.

(٣) المنية والأمل ٩٩.

والخصم معترف بأن جسم الحائض والجنب طاهران، وإنما أخطأ في تنجيس العرق ونحوه، والإجماع متعقد على ما قلنا من أن عرق الحائض في غير موضع النجاسة نجسٌ، وكذلك في عرق الجنب".

وقد جرى بينهم وبين المطرفية نزاع شديد وخلاف مرير، انتهى بزوال المطرفية على يد الإمام عبد الله بن حمزة، وكان رئيس المخترعة علي بن شهر من بيت أكلب من قاع البون شمال صنعاء، وقد تابع أبا هاشم البلخي[1] وهذه الفرقة هي ما عليها هادوية اليمن حتى اليوم.

كذلك فقد أضاف الشريف عبد الصمد[2] بن عبد الله الدامغاني[3] إلى ما تقدم ذكره أموراً أخرى عن الزيدية، وذلك في قوله: "وأما ما نقم على الزيدية، فأمورٌ كثيرة".

منها: اعتقادهم – ومعهم أكثرُ المعتزلة – أن النبي ﷺ لا يشفع لعصاة الأمة، وهذا مخالف للعقل والنقل، فالعقل ظاهرٌ بلا مرية؛ لأن العاصي في الآخرة كالغريق في البحر يحتاج إلى استنقاذ، والمطيع كالذي في البر سالماً يريد أن يرتقي إلى منزلة عالية، فالغريق أولى بالاستنقاذ من ترقية السليم، ولا يظهر فضل النبي ﷺ في الآخرة على

---

(١) الفضائل.

(٢) هو من أعلام المائة السادسة للهجرة أو التي قبلها، وقد ألف رسالته (الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد الناقمة على جميع المذاهب) التي أجاب بها على الشيخ عبد الحق بن عبد الحميد بن عبد الواحد الذهبي. ولما اطلع الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير على هذه الرسالة كتب بخطه على صفحة العنوان ما يلي: "تدبرت ألفاظ هذا الكتاب حال الإملاء والدرس، فوجدته مما لا يوجد له مثال، ولا يسمح له بنظير في الصنعة والكمال، فلله در الشريف، لقد أبدع في جودة التصنيف وحسن الترصيف فهو الجدير بقول القائل:

والناس ألف منهم كواحد ... وواحد كالألف إن أمرٌ عنا

ولـيس على الله بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحد"

(٣) نسبة إلى دامغان: بلد كبير بين الري وقومس (معجم البلدان).

سائر الأنبياء وأمته على سائر الأمم إلا بذلك المقام المحمود، والشفاعة منه والحوض المورود، وأما النقل فأحاديث كثيرة تقضي بأن الشفاعة ثابتة لعصاة الأمة، ومنه الحديث الذي يتخذه المؤذن في دعائه قبل الإقامة وهو: "اللهم وابعثه المقام المحمود الذي وعدته وشفعه في أمته"، لأنه ﷺ أمر المؤذن بذلك، وما يتعلقون به - أي الزيدية - من قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ (الأنبياء٢٨)، وقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر١٨). فلا يصح التعلق به؛ لأنه وارد في الكفار؛ إذ لا شفاعة لهم بالإجماع.

ومنها: اعتقادهم والمعتزلة أن الإنسان لا يدخل الجنة إلا بعمله، وهذا أبعد ما يكون، وما يكون عمله في جنب معاصيه لو خلص، وفي جنب نعم الله تعالى عليه. كيف وشوائب الأعمال فانية للحصر والتعداد، والحديث كلُّه قاضٍ بأن الجنة لا تستحق إلا بالتجاوز والرحمة، لا بمجرد العمل، لذلك أراد النبي ﷺ تقرير أمته على ذلك بقوله: "لا يدخل أحد الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله، قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بعفوه"[1] وهو ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، مع أنه معصوم، لا يجوز عليه ما يستحق به النار، وإنما أراد أن توطن أمته نفسها على ذلك، وإنما يقال: إن الرحمة والتجاوز مع العمل لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف٥٦)، لا المتمردين.

ومنها: أنهم وبعض المعتزلة يعتقدون بكفر كثير من المخالف لهم في العقيدة، ويجاهدونهم كما يُجاهَدُ المشركون، وهذا مخالف للشريعة النبوية، فإن الأحاديث قضت بأن المقرَّ بالشهادتين يُحقن ماله ودمُه، ووافقهم في ذلك بعض أهل السنة

---

(١) رواه البخاري (٥/٢١٤٧) برقم (٥٣٤٩)، وليس فيه "بعفوه".

كالمالكية، فإنهم يكفرون من سب صحابياً ويوجبون قتله[1]. ولا دليل معهم عليه؛ لأنهم وقعوا في بعضهم بعض في الفتنة واليد واللسان، كحال علي ومعاوية؛ لأن العلة في ذلك واحدة، وهي الوقيعة في صحابي، والذنب عظيم لا يزال عظيماً ممن وقع، وغير العظيم لا يبلغ مبلغ العظيم ممن وقع أيضاً، ولا يقول أحد من الأمة: إن بعض الصحابة قد كفروا بوقيعته في صحابي آخر بحال.

ومنها: أنهم يشترطون في الخلافة شروطاً لم يرد الشرع بأكثرها، وكذا يشترطونها في إمام الصلاة، ولذلك لا يدوم لهم إمام، لعدم كمال الشروط.

ومنها: أنهم يجوِّزُون خليفتين في زمان واحد إذا تباعد قُطراهُما، كما كان ناصر الأطروش بالعجم، وهادي اليمن في اليمن، ويعتقدون أنّ قول كل واحدٍ منهما نافذٌ حتى ولو أفتى أحدهما بقتل الآخر نفذت فتواه. وهذا جرم عظيم في الدين، مع مخالفته للدليل الواضح المبين. فإنه قد صح عن النبي ﷺ: "إذا قام خليفتان فاقتلوا الآخر منهما"[2]. ولأن ذلك يفرق أمر الأمة، ويشتّتُ كلمتهم، وينشر لظامهم: ويمحق جماعتهم، ويوهن فيهم، ويُسطي عليهم العدو: ولذلك قيل في المثل: "سيفان في غمد لا يجتمعان".

---

(١) ذكر لي بعض علماء المالكية أن هذا الحكم خاص ببعض الصحابة رضي الله عنهم ممن له إشارة في القرآن الكريم تدل على اسمه دلالة واضحة، كالخليفة أبي بكر رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة: ٤٠)، وكأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في سورة النور حينما برأها الله جل جلاله من الإفك المفترى عليها، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ (النور: ١١- ٢٥).

(٢) رواه مسلم (٣/١٤٨٠) برقم (١٨٥٣)، بلفظ: "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما".

ومنها: أنهم وأكثر المعتزلة قليلٌ عقيدتهم في الصالحين، فينكرون كثيراً من كراماتهم، ويطعنون فيهم، فلذلك قيل في المثل: "ضاهت الشيعة اليهود في الافتراء على صُلاَّحهم، وضاهت السنة النصارى في الافتراء لصلاحهم".

ومنها: أن فيهم الوسواس في وضوئهم وصلاتهم وعقيدتهم، وكل ذلك مخالف للشريعة.

ومنها: أنهم يخالفون زيدَ بن علي إمامهم في أكثر الفروع، مع انتسابهم إليه، ويزعمُون أنهم أخذوا بفروع أتباعه كما أخذت الشافعية بفروع أصحاب الشافعي، والمالكية بفروع أصحاب مالك، والحنفية بفروع محمد بن الحسن الشيباني، وأبي يوسف، وزُفر أصحاب أبي حنيفة. وليس بصحيح؛ لأن أصحاب كل فقيه ممن رووا زادوا على فروع إمامهم وفرّعوها، ونقّحوا الصحيح منها. والزيدية لم يفعلوا ذلك في فقه زيد بن علي، بل جعلوه كآحاد المخالفين في مسائل الفقه، وجعلوا عمدتهم في المذهب ثلاثة أئمة: من أولاد الحسن اثنين[1]، ومن أولاد الحسين واحد[2].

وكلهم من أتباع زيد في العقيدة والإمامة، وفرُوعُهم توافق الحنفية أكثر من غيرهم من الفقهاء.

وبلدانهم اللاتي يظهرون فيها، ويكون فم الشوكة على أهلها بالعَجَم جيْلان وديْلمان وبعض جُرجان وأصفهان (أصبهان) والري والعراق الأعلى: الكوفة والأنبار[3] وبالحجاز مكة وجميع بلدان الحجاز، إلا المدينة: فإن الشوكة فيها للاثني

---

(١) هما المؤيد الكبير أحمد بن الحسين بن هارون، وقد تقدم ذكره، وأخوه أبو طالب يحيى بن الحسين، المتوفى بآمل سنة ٤٢٤هـ.

(٢) هو الناصر الأطروش الحسن بن علي، وقد تقدم ذكره.

(٣) قد تحول سكان بعض هذه المناطق إلى المذهب الإثني عشرية (الإمامية).

عشرية[1] وهم في نجد اليمن ظاهرون على مدنه كصنعاء وصعدة وذمار ونحوهـا، وهم في سهولها بلدان أيضاً، كمدينة حَلي وما بينها وبين اليمن من بلد المخلاف.

---

(١) كان هذا في عصر الدامغاني مؤلف (الجوهرة الخالصة)، المعروفة برسالة الدامغاني، أما اليوم، فسكان أهل هـذه المناطق من أهل السنة ولله الحمد. وكان هذا التحول قد حدث في عهد الملك العادل نور الدين محمود زنكي رحمه الله الذي أظهر بحلب – كما ذكر المقريزي في (الذهب المسبوك) صفحة ٦٨– مذهب أهل السنة، وكان أهلهـا مـن الرافضة، وأبطل الأذان بحي على خير العمل سنة ٥٤٣هـ، وأنشأ بها المدارس على مذاهب الأئمـة الأربعـة، ثم في عهد صلاح الدين الأيوبي رحمه الله: الذي كان له الفضل في طرد الغزاة الصليبيين الإفرنجة من بلاد الـشام، كمـا تم على يديه القضاء على الدولة الفاطمية التي حكمت شمال إفريقية ومصر وبلاد الشام: وامتد نفوذها إلى الحجـاز، ثم إلى اليمن بواسطة الدولة الصليحية: عقوبة له وانتقاماً منها؛ وذلك لأنها أعانت الفرنجة على احتلال القدس: ومكنتهم من الهيمنة على الأقاليم التي احتلوها من الشام: كما ذكر ذلك المؤرخ الألماني أدلـف أسـتيف فريزنـغ في كتابـه (مدينتان) أن غورفري "انظر كتاب (ذرائع العصبيات العنصرية في إثارة الحروب وحلات نادر شاه على العـراق في رواية شاهد عيان) لمحمد بهجة الأثري ص١٩" قائد فرنجة الحملة الصليبية الأولى: تلقّى وهو بحاصر (أنطاكية) وفـداً جاء من عند الخليفة الفاطمي (المستنصر)؛ وتم التحالف معه ضد السلاجقة، ولدى عودة هذا الوفد إلى القاهرة كان بصحبته نخبة من أمراء الفرنجة، فكان الاتفاق على إرسال جيش فاطمي إلى القدس لاحتلالها وطرد السلاجقة منـها. وتم ذلك في شهر آب ١٠٩٨م، وكان للفرنجة دورهم في ذلك: فقد وصلت حملتـهم الأولى إلى القـدس وقتلـت سكانها. (معلومات من الجزء التاسع والعشرين من "الموسوعة الشامية في تاريخ الحروب الصليبية" للـدكتور سـهيل زكار ٣٢٩/٢٩-٣٣٣). ولهذا فقد بقيت مرارة هزيمة جيوش الإفرنجة الصليبية كامنة في نفـوس أبنـاء الإفـرنج وأحفادهم حتى جاء الجنرال غورو القائد الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى:فدخل بقواته دمشق وذهـب إلى قـبر صلاح الدين الأيوبي رحمه الله، وقال مخاطباً له: صلاح الدين، إن حفيد غورفري أمام قبرك لقد انتهت الآن الحـروب الصليبية. (مذكرات شاهد من القرن ص٤٠) لمالك بن نبي. ويروى أن الجنرال غورو ركل برجله قبر صلاح الـدين قائلاً: ها قد عدنا يا صلاح الدين. ويذكر أن الجنرال البريطاني اللنبي قال بعد دخوله بجيشه القـدس: الآن انتـهت الحروب الصليبية.

ومنهم بالمغرب جماعة كثيرة في جبال يقال لها: أوراس، وهم أخلاط في الأمصار السنية يتسترون بمذهب أبي حنيفة، لأن أبا حنيفة كان من رجال زيد بن علي ومن أتباعه. وهم أتقى من الشيعة لولا ما نُقم عليهم[1].

---

(١) هكذا كانت الزيدية في عصر الشامخاني. أما اليوم، فإن أكثر العلويين المنتسبين مذهباً إلى زيد بن علي، ونسباً إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن اعتزى إليهم نسباً من أهل اليمن – وما أكثرهم – قد تحول بعد قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م إلى شيعة اثني عشرية تحت غطاء مذهب الإمام زيد بن علي. ولو كان الأمر يتعلق بهؤلاء شخصياً، لهان الخطب، ولكنهم يسعون بنشاط دائم إلى التبشير بهذا المذهب بالدعاية له وتوزيع كتبه مجاناً، غير ما يباع منها في مكتبات خاصة بأثمان زهيدة، وذلك للانتقام من النظام الجمهوري الذي نشر التعليم على نطاق واسع في ربوع اليمن، مراعياً في ذلك توحيد مناهج التربية الدينية بعيداً عن المذهبية الضيقة، ليكون مقبولاً لدى أتباع المذهبين الشافعي والزيدي على حد سواء. والذي سهل لأهل السنة في المناطق السائد فيها المذهب الهادوي الزيدي ممارسة شعائر العبادة في المساجد علناً بحرية تامة من دون خوف ولا وجل، فأقبل كثير من الناس على قراءة كتب السنة طواعية، لتأكدهم أنها هي السبيل الوحيد لإزالة الفوارق المذهبية وتوحيدهم على قلب رجل واحد، فتمحى من ذاكرتهم الأحكام التي كانت تصدر من بعض الحكام بالتكفير والتفسيق لمخالفيه مذهبياً، مع أنه يوجد في العلويين مَنْ كان قد ترك التقليد وعمل بأحكام الكتاب وصحيح السنة عن فهم وإتقان واعتقاد، لكنهم تحولوا عن ذلك لدوافع سياسية:

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق لمه واضح

مع أنهم يعلمون أن الإمام الهادي يحيى بن الحسين قد هاجم المذهب الجعفري في كتبه، وذكر أنّ اتباعه على غير حق في ما ذهبوا إليه من عصمة الأئمة الاثني عشر، والقول بالتقية، والبداء، وتكفير من سواهم مِنْ أصحاب المذاهب الأخرى (رسائل العدل والتوحيد ٧٥).

وكان الأحرى بأتباع مذهب الإمام الهادي – إذا كانوا حريصين على نفي ما رسخ في أذهان أتباع المذاهب الأربعة من أن المذهب الزيدي لا يختلف عن المذهب الجعفري، وأنهما يصدران من مشكاة واحدة – أن يلتزموا بما كان عليه الإمام زيد بن علي رضي الله عنه الذي ينتسبون إلى مذهبه اسماً، فيرفضون من رفضهم، ويترضون على من ترضى عنهم من صحابة رسول الله ﷺ، ويعملون بما جاء في مجموع زيد بن علي من رفع اليدين وضمها في الصلاة والتأمين.

زيدية اليمن ومدى صلتهم بزيدية الإمام زيد بن علي(*)

يسود الاعتقاد لدى طوائف المسلمين وفرقهم المتعددة، أن الزيدية هم أتباع مذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رحمه الله، الملتزمون بفقهه، العاملون باجتهاده، كما هو الحال لدى أتباع مذاهب الأئمة الأربعة السنية: (الشافعية، الحنفية المالكية، الحنبلية)، العاملين بفقه أئمتهم: الواقفين عند حدود نصوصهم.

لكن الأمر بالنسبة لأتباع المذهب الزيدي يختلف اختلافاً بيناً؛ ذلك لأن الزيدية لم يلتزموا بالعمل بمذهب الإمام زيد بن علي الذي كان عليه ويتقيدوا به، بل جعلوه كأحد المخالفين في مسائل الفقه: كما ذكر الشريف عبد الصمد بن عبد الله الدامغاني، من أعلام المائة السادسة للهجرة أو قبلها: في رسالته (الجوهر الخالصة عن الشوائب، في العقائد الناقمة على جميع المذاهب)، وذلك بقوله: "ومنا – أي ومن الأمور التي نقموا بها على الزيدية – أنهم يخالفون زيد بن علي إمامَهم في كثير من الفروع، مع انتسابهم إليه، ويزعمون أنهم أخذوا بفروع أتباعه؛ كما أخذت الشافعية بفروع أصحاب الشافعي، والمالكية بفروع أصحاب مالك، والحنفية بفروع محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف وزُفَر، أصحاب أبي حنيفة: وليس بصحيح، لأن أصحاب كل فقيه ممن رووا، زادوا على فروع إمامهم ، وفرّعوها،

(*) أصل هذا البحث مقدم من المؤلف إلى ندوة سلسلة الحوار بين المسلمين، والتي أقامتها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن، وذلك في الندوة السادسة بعنوان: الاجتهاد في الإسلام، والتي عقدت في مسقط في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شعبان ١٤١٩هـ، الموافق من ١٢ إلى ١٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٨م.

ونقحوا الصحيح منها. والزيدية لم يفعلوا ذلك في فقه زيد بن علي، بل جعلوه كأحد المخالفين في مسائل الفقه، وجعلوا عمدتهم في المذهب ثلاثة أئمة: من أولاد الحسن اثنين[١]، ومن أولاد الحسين واحد[٢]، وكلهم من أتباع زيد في العقيدة والإمامة: وفروعهم توافق الحنفية، أكثر من غيرهم من الفقهاء.

وهذا هو ما أكده الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٧م، بقوله: "فالزيدية – أي زيدية اليمن – منسوبون إلى زيد بن علي؛ لقولهم جميعاً بإمامته، وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، وهي تخالف الشافعية والحنفية في ذلك، لأنهم إنما نسبوا إلى أبي حنيفة، والشافعي؛ لمتابعتهم لهما في الفروع.

قال الحاكم الجشمي: "والزيدية يجمع مذهبهم تفضيل علي على سائر الصحابة، وأولويته بالإمامة، وقصرها من بعد الحسنين في البطنين أي في ذريتهما واستحقاقهما إنما يثبت بالفضل والطلب لا الوراثة كما تقول العباسية، ويعتقدون وجوب الخروج على الجائرين من أهل الأمر، بخلاف ما تزعم الحشوية، ويرون القول بالتوحيد، والعدل، والوعد والوعيد؛ كالمعتزلة، فهذه الأمور لا يختلفون فيها"[٣].

وأضاف الإمام يحيى بن حمزة، المتوفى سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، إلى ما تقدم؛ ما يلي: "فمن كان على عقيدته – أي عقيدة زيد بن علي – في الديانة، والمسائل

---

(١) هما المؤيد الكبير أحمد بن الحسين بن محمد الهاروني: ولد بآمل في طبرستان سنة ٣٣٣هـ/٩٤٥م، ودعا إلى نفسه بالإمامة سنة ٣٨٠هـ/٩٩٠م، وتوفي سنة ٤١١هـ/١٠٢٠م، وأخوه أبو طالب يحيى بن الحسين: دعا إلى نفسه بالإمامة بعد وفاة أخيه أحمد، توفي بآمل سنة ٤٢٤هـ/١٠٣٣م.

(٢) هو الناصر الحسن بن علي بن عمر، الملقب بـ (الأطروش): ولد سنة ٢٣٠هـ/٨٤٥م، دعا إلى نفسه بالإمامة في الجيل والديلم، وتوفي سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م.

(٣) المنية والأمل: ص٩٦، الملل والنحل: ص٤٠.

الإلهية، والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، وحصر الإمامة على الثلاثة الذين هم: علي، وولداه (الحسن والحسين)؛ وأن طريق الإمامة الدعوة في من عداهم؛ فمن كان مقراً في هذه الأصول؛ فهو زيدي. ثم قال: فهذه هي معتقدات الزيدية التي هي مصداق اللقب عليها، دون المسائل الاجتهادية التي لاحظ لها في هذا اللقب - أي لقب زيدي - ولكنه - أي الإمام يحيى بن حمزة - توسع في مدلول هذا اللقب؛ فشمل حتى الذين يخالفون زيداً في كثير من المسائل الاجتهادية والمضطربات النظرية: بمن فيهم ألمة الزيدية المخالفون لزيد بن علي؛ فإن لقب زيدي يشملهم"[1].

(١) الرسالة الوازعة: صفحة ٤٨.

والزيدية: فرقة واحدة من فرق الشيعة: ولكنها - كما يقول الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، المتوفى سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٧م - تفرقت إلى: مخترعة[١]، ومطرفية[٢] وجارودية[٣] وصالحية[٤] وحسينية[٥].

وفي الفروع إلى: مؤيدية[٦]، وهادوية[٧]، وناصرية[٨]، وقاسمية[٩]، وأهل الكوفة منهم على مذهب أحمد بن عيسى (بن زيد بن علي)، والحسن بن يحيى[١٠]، ومحمد بن منصور (المرادي)، كما ذكره صاحب (الجامع الكافي)[١١]، ووقع بينهم تفسيق

---

(١) المخترعة: تقول باختراع الله الأعراض في الأجسام، وأنها لا تحصل بطباعها - كما تقول المطرفية - وتقول بإمامة علي بالنص، وخطأ المشايخ بالتقدم عليه، ومخالفة ذلك النص: والتوقف في تفسيقهم، وهذه الطائفة هي ما عليها زيدية اليمن إلى اليوم.

(٢) نسبة إلى مطرف بن شهاب: من أعلام أواخر المئة الرابعة وأوائل السنة الخامسة للهجرة، وتقول: إن الثاني لله في أصول الأشياء دون فروعها، وتجيز الإمامة في غير أبناء الحسنين.

(٣) نسبة إلى أبي الجارود: من أعلام أواخر المئة الثانية للهجرة، وتزعم أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بالوصف والإشارة دون التسمية، ويندرج تحتها المخترعة، والمطرفية، والحسينية.

(٤) نسبة إلى الحسن بن صالح الهَمْداني، المتوفى سنة ١٦٩هـ/٧٨٦م، وتقول: إن علياً أفضل الناس بعد الرسول، وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست خطأ، لأن علياً ترك ذلك لهما، وسلم لهما الأمر راضياً.

(٥) نسبة إلى الحسين بن القاسم العياني، المتوفى سنة ٤٠٤هـ/١٠١٤م، (دعا إلى نفسه بالإمامة، وتلقب بالمهدي، وزعم أنه المهدي المنتظر، وأنه أفضل من النبي: وأن كلامه ومصنفاته أفضل من القرآن، وأمر في ظهور المعنى: وقطع كلام الخصم.

(٦) نسبة إلى الإمام المؤيد أحمد بن الحسين، المتقدم الذكر.

(٧) نسبة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي.

(٨) نسبة إلى الناصر (الأطروش)، المتقدم الذكر.

(٩) نسبة إلى الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل: دعا إلى نفسه بالإمامة من الكوفة سنة ٢٢٠هـ/٨٣٥م، وتوفي في الرس بجوار المدينة المنورة، سنة ٢٤٦هـ/٨٥٦م.

(١٠) الحسن بن يحيى: هو فقيه الزيدية في الكوفة.

(١١) الجامع الكافي لمحمد بن علي الحسن بن عبدالرحمن العلوي الكوفي، وهو جامع لفقه أحمد بن عيسى، وفقه القاسم بن إبراهيم، وفقه محمد بن منصور المرادي، ويسمى (جامع آل محمد).

وتأثيم على الاختلاف في الفروع، كما حكاه السيد أبو العباس[١]، في تلفيقه، رحمه الله دع عنك الأصول. واشتد اختلافهم من بعد المنصور بالله في الأئمة؛ فافترقوا على الإمام الداعي، وعلى الإمام المهدي أحمد بن الحسين افتراقاً كفَّر بعضهم بعضاً[٢].

كذلك فإن متأخري الزيدية في الجيل والديلم؛ قد انقسموا إلى: قاسمية، وناصرية، وكان يخطئ بعضهم بعضاً، حتى خرج المهدي أبو عبد الله الداعي[٣]، وألقى إليهم أن كل مجتهد مصيب[٤]، فرجعوا إلى قوله بعد مناظرات كثيرة، وكذلك كان زيدية اليمن؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن المصيب في الاجتهادات واحد، والحق معه، إلى زمن الإمام المتوكل أحمد بن سليمان[٥]، ثم أخذوا بهذا القول، أي "كل مجتهد مصيب".

وإذا كان هذا هو حال الزيدية، وحال أئمتها وعلمائها، وما جرى بينهم من صراع حول المسائل الفروعية الخلافية، التي أدّت بهم إلى التكفير والتفسيق لبعضهم بعضاً، بعد أن بعدوا عما كان عليه زيد بن علي!!

فما هو الذي كان عليه زيد بن علي، رحمه الله إذاً؟

---

(١) أبو العباس: هو أحمد بن إبراهيم بن الحسن، كان إمامياً، ثم رجع عنه إلى المذهب الزيدي، وقيل لم يرجع. توفي سنة ٣٥٣هـ/٩٦٤م.

(٢) العواصم والقواصم: ٣/٤٥٨.

(٣) أبو عبد الله الداعي: هو الإمام المهدي محمد بن الحسن بن القاسم، بويع له بالإمامة في هوسَم، ثم كاتبه أهل الديلم؛ فوصل إليهم سنة ٣٥٣هـ/٩٦٤م؛ ثم قصد هوسم؛ فاستولى عليه بعد محاصرات كثيرة، وأسر مراراً، توفي بهوسم مسموماً سنة ٣٦٠هـ/٩٧١م.

(٤) المنية والأمل: ٩٦.

(٥) أعلن نفسه إماماً سنة ٥٣٣هـ/١١٣٩م، وتوفي بخيْدان من أرض خولان بن عمرو، من نواحي صعدة، سنة ٥٦٦هـ/١١٧١م.

الجواب: هو ما يحدثنا به العلامة المجتهد المؤرخ يحيى بن الحسين بن الإمام المنصور القاسم بن محمد، المتوفى على رأس المئة الحادية عشر للهجرة، في كتابه (المستطاب): المعروف بـ (طبقات الزيدية الصغرى)، بقوله: "وكان السلف من أهل البيت قبل استقرار المذاهب، مجتهدين، مستقلين، ومنهم راجعون إلى غيرهم من الصحابة والتابعين في زمانهم؛ فما زالوا كذلك مدهم.

والمجتهدون، مثل الحسنين، وأولادهم؛ كعلي بن الحسين، والصادق، والباقر، وزيد بن علي، وكانوا في الأصول الدينية على قولٍ واحدٍ، حسبما كان عليه سيد البرية وأصحابه.

وأما الفروع الفقهية؛ فيختلفون فيها بحسب اجتهادهم، كما تضمنه (الجامع الكافي) في الفقه وأصول الدين، ثم تفرق أصحابُ زيد بن علي من بعد ذلك.

قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في (الملل والنحل) ما محصوله: {الزيدية افترقت إلى ست فرق: جارودية، وبترية، والبترية: صالحية، وجريرية. وافترق متأخروا الجارودية إلى: مطرفية، وحُسينية، ومخترعة؛ هذه ست فرق}. قلت: وانقرضت فرقة المطرفية، وكان بعض هذه الفرق من بعد المائتين، وبعضها من قبل ذلك، فالذي كان من قبل هم: الصالحية، والجريرية، وهو الذي كان عليه مذهب زيد بن علي، أو ما يقرب منه.

وأما سائر الفرق؛ فإنما حدثت بعد، وخالفت زيد بن علي في أصوله وفروعه، ولم يوافقوه إلى في القرر اليسير".

وغلب على الزيدية من بعد ظهور الهادي يحيى بن الحسين في اليمن أتباعه في مذهبه: في الأصول، والفروع. والهادي له مذهب مستقل لنفسه، ثم فرّع الزيدية بعد ذلك، وحصّلوا على مقتضى مذهبه ونصوصه التي في (الأحكام)، و(المنتخب)،

وقرر مذهب الزيدية المتأخرون عليه، ولم يبق لمذهب زيد بن علي - الأول - في الأصول والفروع منهم متابع أصلاً[١].

من هذا؛ يتأكد لنا أن زيد بن علي لم يخرج عما كان عليه أسلافه، وسائر معاصريهم من الصحابة والتابعين لهم عن منهج الكتاب والسنة قولاً، وعملاً، خلا أنه انفرد عنهم - كما يُزعم - بأمرين:

أولهما: نزوعه في العقيدة إلى الاعتزال، الذي أخذه عن واصل بن عطاء رأس المعتزلة - كما يزعم - وذلك حينما اجتمع به في رحلته العلمية إلى البصرة، وقيل: اجتمع به في المدينة المنورة، وقد احتج عليه أخوه الباقر محمد بن علي بن الحسين، رحمه الله؛ لارتباطه به، وجرت بينهما مناظرات، لا لأنه صار معتزلياً؛ إذ أن الاعتزال قد شاع في بعض أهله، وإنما لأنه أخذه ممن يجوّز الخطأ على جدّه في قتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين، وذلك لأن واصل بن عطاء كان يعتقد أن علي بن أبي طالب، ما كان على يقينٍ من الصواب في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام، وأن أحد الفريقين منهما كان على خطأ لا بعينه، ثم من حيث أنه - أي زيد - يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أسلافه!!؟ كما أنه يشترط في الخروج ليكون الإمام إماماً؛ حتى قال له الباقر: على مقتضى مذهبك؛ والدك ليس بإمام، لأنه لم يخرج قط، ولا تعرض للخروج[٢].

وذلك لأن المذهب الزيدي اشترط في الإمام الخروج عند إعلان دعواته بالإمامة، كما فعل زيد بن علي نفسه، ونسب إليه قوله: "من شهر سيفه، ودعا إلى كتاب ربه، وسنة نبيه، وجرى على أحكامه، وعرف بذلك؛ فذلك الإمام الذي لا

---

(١) طبقات الزيدية الصغرى (المستطاب لوحة ٤).

(٢) الملل والنحل: ١/٥١٥٦، طبقات المعتزلة: ٥٣٣، مقدمة ابن خلدون: ٢/٥٢٩.

تسعنا وإياكم جهالته. فأما عبدٌ جالسٌ في بيته، مرخٍ عليه ستره، مغلقٌ عليه بابه، يجري عليه أحكام الظالمين، لا يأمر بالمعروف، ولا ينهى عن المنكر، فأنّى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته"[١].

والأمر الآخر: الإمامة التي هي مدار اهتمام فرق الشيعة كلها، وشغلهم الشاغل، ومحور عقائدهم السياسية؛ فإن زيد بن علي كان يرى أن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، أحق بتوليها بعد وفاة رسول الله ﷺ لمكانته وقرابته منه، نسباً وصهراً. وهذا هو ما ذهبت إليه فرق الشيعة كلها، وقالت: "إن علياً، عليه السلام، كان أولى بمقام رسول الله ﷺ بعده، وأحقهم بالإمامة، والقيام بالأمر في أمته، وأجمعوا على ذلك"[٢].

ومع هذا: فإن زيد بن علي كان يجوّز إمامة المفضول مع وجود الأفضل[٣]، وذلك كما جاء في قوله: "كان علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة: فإن عهد الحروب التي جرب في أيام النبوة كان قريباً، وسيف أمير المؤمنين علي من دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي؛ فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل؛ ولا تنقاد له الرقاب كل الإنقياد، فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه باللين والتؤدة، والتقدم بالسن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله ﷺ، ألا ترى أنه - أي أبا بكر - لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر

---

(١) شرح رسالة الحور العين: ١٨٨.

(٢) شرح رسالة الحور العين: ١٥٤.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ١٦٣/٤.

عمر بن الخطاب، زعق الناس، وقالوا: لقد وليت علينا فظاً غليظاً، فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ لشدته، وصلابته، وغلظه في الدين، وفظاظته على الأعداء، حتى سكّنهم أبو بكر بقوله: لو سألني ربي لقلت: وليتُ عليهم خيرهم»[1].

وإذا كان زيد بن علي يرى أن علي بن أبي طالب أولى بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وأحق بها من الخلفاء الذين سبقوه إليها، وهم من هم، تمسكاً بسيرة رسول الله زهداً وورعاً وعدلاً في أنفسهم وفي أمته: فإنه يعتقد أنه من باب أولى أحق بها من خلفاء بني أمية، الذين حوّلوا الخلافة إلى ملك عضوض.

ذلك فقد ذهب - كما هو معروف - إلى الكوفة وأعلن خروجه على هشام بن عبد الملك، فلما اجتمع إليه أصحابه لقتال يوسف بن عمر، والي هشام ابن عبد الملك على العراق، خطبهم وأمرهم بسيرة علي بن أبي طالب في الحرب، فقالوا له قد سمعنا مقالتك، فما قولك في أبي بكر وعمر؟ فقال: رحمهما الله، وغفر لهما، وما عسيت أن أقول فيهما، صحبا رسول الله ﷺ بأحسن الصحبة، وهاجرا معه، وجاهدا في الله حق جهاده، وما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا نقول فيهما إلا خيراً. فقالوا: إن برئت منهما وإلا رفضناك. فقال: اذهبوا فأنتم الرافضة[2].

---

(١) الملل والنحل: ١/١٥٥.

(٢) تاريخ الطبري ٧/١٨٠، شرح رسالة الحور العين: ١٨٤-١٨٥، المنية والأمل: ١٠١، البداية والنهاية: ٩/٣٣٠.

هذا هو ما كان عليه زيد بن علي رحمه الله، وأما الزيدية الذين تمسكوا بعقيدته في الشيخين، وقالوا بقوله، فقد واجه بهم خصمه حتى استشهد في كناسة الكوفة في اليوم الثاني من صفر سنة ١٢٢هـ/٧٣٨م[١].

هذا وقد اختفى بموته المذهب الزيدي الأول الذي كان عليه.

أما زيدية اليمن، فينتسبون عملاً إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، الذي قدم اليمن من الحجاز سنة٢٨٤هـ/٨٩٧م؛ فدعا إلى نفسه بالإمامة، وتلقب بالهادي؛ فكان المؤسس الأول لدولة الأئمة في اليمن، وكان عالماً مجتهداً كبيراً، أخذ الأصول (علم الكلام) عن شيخه أبي القاسم البلخي المعتزلي، وأقواله في الأصول متابعة له في الغالب. وأما في الفروع؛ فقد استقل فيه باجتهاده، فخالف زيد بن علي، في ما ذهب إليه من اجتهاده، ولم يتقيد بأقواله التي تضمنها (مجموع الفقه الكبير) لزيد ابن علي، و(الجامع الكافي) لأقواله أيضاً. ولم يبق لمذهب الإمام زيد بن علي الأول في الأصول والفروع منهم متابع[٢].

ومع هذا؛ فقد تغلب اسم المذهب الزيدي على مذهب الهادي، وذلك لأن الهادي وأتباع مذهبه يقولون بإمامة زيد بن علي، ووجوب الخروج على الظلمة، ويعتقدون فضله، وزعامته، ويحصرون الإمامة في من قام ودعا من أولاد الحسنين وهو جامع لشروط الإمامة المدونة في كتبهم، فمن قال بإمامته فهو زيدي، وإن لم يلتزم مذهبه في الفروع؛ فإن أكثر الزيدية على رأي غيره في المسائل الاجتهادية

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥/٣٩٠، تهذيب الكمال: ١٠/٩٥، منهاج السنة: ١/٣٩:٣٥ ، مقاتل الطالبين ٩٢ – ١٠٦.

(٢) المستطاب (طبقات الزيدية الصغرى).

والمسائل النظرية، وكذلك أئمتهم؛ كالقاسم، والهادي والناصر؛ فهم ينتسبون إلى زيد بن علي، مع أنهم كانوا مثله في الاجتهاد، ويخالفونه في كثير من المسائل[١].

وقد تحول أتباع الإمام الهادي إلى جارودية، ثم انقسموا إلى ثلاث فرق، كما بيّن ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بقوله: "وافترق متأخروا الجارودية إلى مطرفية، وحسينية، ومخترعة"[٢]. وقد انقرضت الحسينية والمطرفية، ولم يبق إلا المخترعة، وهم أقرب ما يكون إلى الإمامية في كثير من المسائل الفروعية، ولا سيما في العبادات. أما في الأصول فإنهم يختلفون عنهم؛ فهم لا يقولون بعصمة الأئمة الاثني عشرية، ولا يقولون بالتقية، ولا بالمتعة، ولا بالبداء، والإمام يثبت عندهم بالفضل والطلب لا بالوراثة، كما تقدم بيان ذلك.

ومع ما يوجد بن زيدية اليمن وزيدية الإمام زيد بن علي رحمه الله من فوارق جليه، وخلافات بينة؛ فإن للمذهب الزيدي الهادوي في اليمن - ولا جرم - مزية حميدة، ومناقب مشكورة، ينفرد بها - في ما أعلم - عن بقية المذاهب الإسلامية الأخرى، ألا وهي فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وذلك لمن حذق في علومه، وأتقن فنونه من معرفة آيات الأحكام، وأحاديثها، ومعرفة علم مصطلح الحديث، وأصول الفقه، وكذلك النحو والصرف، والمعاني، والبيان، إلى غير ذلك من علوم الرواية والدراية، تبعاً لقاعدة "كل مجتهد مصيب"؛ التي نادى بها المهدي أبو عبد الله الداعي أحد أئمة المذهب الزيدي؛ فكان أن ولج هذا الباب عدد غير قليل من علماء زيدية اليمن ممن هيأه الله لصعود مدارج الاجتهاد، فاشتغلوا بعلوم القرآن المجيد، وتفاسيره، ودراسة أمهات كتب الحديث وعلومه؛ فوجدوا في كتاب الله،

---

(١) هداية الراغبين، الوحيق: ١٦.

(٢) المنية والأمل: ٩٧.

وسنة رسوله الصحيحة؛ ما لا يحتاج طالب معرفة الحق معهما إلى شيء آخر مما يعد من محض الرأي الذي ليس عليه أثارة من علم؛ فبرز من هؤلاء العلماء أئمة في الاجتهاد المطلق، الذين خلعوا ربقة التقليد من أعناقهم؛ أبرزهم: محمد بن إبراهيم الوزير (المتوفى سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م) صاحب كتاب (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)، والحسن بن أحمد الجلال (المتوفى سنة ١٠٨٤هـ/١٦٧٣م) صاحب كتاب (ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار)، وصالح بن المهدي المقبلي (المتوفى بمكة سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م) صاحب كتاب (العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشائخ)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (المتوفى سنة ١١٨٢هـ/١٧٦٨م) صاحب كتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام في أدلة الأحكام)، ومحمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م) صاحب كتاب (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار).

ولم أخص هؤلاء بالذكر؛ إلا لأن مؤلفاتهم لاقت قبولاً منقطع النظير، ولا سيما (سبل السلام)، و(نيل الأوطار)، اللذين انتشرا في ديار المسلمين انتشاراً واسعاً، وصارا مرجعين لشيوخ العلم وطلابه المهتمين بدراسة فقه السنة في المدارس والمعاهد والجامعات الإسلامية، بعيداً عن الالتزام بمذهب معين، كما ترجما إلى بعض لغات المسلمين؛ كالأردية، والتركية، والملاوية، وغيرها للذين لا يحسنون قراءة اللغة العربية؛ ذلك لأنهم وجدوا في هذين الكتابين ما يزيل من نفوس المسلمين الفوارق المذهبية على كثرتها، وتجمعهم على كلمة سواء، كتاب الله، سنة رسوله ﷺ ليعودوا إلى ما كان عليه سلف هذه الأمة التي وصفها الله تعالى بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ الآية.

أما من اجتهد من علماء الزيدية، وظل داخل حدود المذهب ملتزماً بنصوصه وتفريعاته؛ فهم كثر، ولهم قواعد فقهية معتبرة قرروها على أصول الفقه، وبنوا عليها الأحكام الشرعية المعتبرة عندهم.

نذكر منها ما أورده القاضي العلامة حسين بن أحمد السياغي، نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق (المتوفى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) في مقدمته لكتاب (البيان الشافي والدر الصافي المنتزع من البرهان الكافي)؛ ليحيى بن أحمد بن مظفر (المتوفى سنة ٨٧٥هـ/١٤٧٠م)، نقلاً عن (شذور الذهب في تحقيق المذهب) للعلامة عبد الله بن حسين دِلامة (المتوفى سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م):

١- ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه.

٢- تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب.

٣- كل ما جاز الاجتهاد فيه؛ جاز التقليد فيه، من غير عكس.

٤- التقليد للميت يجوز مطلقاً.

٥- الاجتهاد الأول بمنزلة الحكم، لا ينقضه الثاني.

٦- الجاهل الصرف كالمجتهد في ما تعلمه معتقداً لجوازه وصحته ولم يخرق الإجماع؛ جرى مجرى التقليد لمن وافقه.

٧- العامي الذي لم يميز، مذهبُه مذهبُ طائفته.

٨- كل مجتهد في المسائل الفرعية مصيب.

٩- إذا اجتمع حظر وإباحة؛ قدم جانب الحظر، إلا ما أبيح للضرورة.

١٠- كل مسألة خلافية خرج وقتها فلا قضاء لها.

١١- علم الإنسان أقدم من علم غيره وظنه، وعلم الغير في العبادات أقدم من ظن نفسه، وظن نفسه أقدم من ظن غيره؛ بالنظر إلى العمل.

١٢-إذا تعذر الاجتهاد؛ جاز التقليد.

١٣-إذا تعارض واجب ومحظور؛ فترك الواجب أهون من فعل المحظور.

١٤-خبر العدل معمول به في العبادات على كل حال.

١٥-إذا تعارض أصلان؛ قريب وبعيد، فالقريب هو المعوّل عليه.

١٦-العبرة في العبادات بالابتداء لا بالانتهاء، وبخلاف المعاملات.

١٧-لا يرتفع يقين الطهارة والنجاسة إلا بيقين أو خبر عدل، وأيضاً فاليقين لا يزول بالشك.

١٨-الأصل الطهارة في كل شيء، ما لم يدل دليل على نجاسته.

١٩-يجب الطلب لحق الله في الميل، ولحق الآدمي في البريد.

٢٠-إذا تعارض أصل وظاهر؛ قدم الظاهر على الأصل.

٢١-إذا اجتمع في العقد وجهان؛ صحة وفساد: حمل على الصحة.

٢٢-الخلاف في المسألة يصيرها ظنية.

٢٣-الإفتاء غير جائز لغير المجتهد؛ إذ هو حكاية عن غيره.

٢٤-الإقدام على ما لا يؤمن قبحه قبيح.

٢٥-إذا تعارضت مفسدة ومصلحة راجحة أو مساوية؛ وجب توقي المفسدة.

٢٦-ترك المصلحة العامة أقدم من الخاصة.

٢٧-الحسن إذا كان فعله سبباً لفعل القبيح؛ وجب تركه.

٢٨-التحويلُ لمن له الحق؛ لا لمن عليه الحق.

٢٩-البضع لا يخلو عن حد أو مهر، غالباً.

٣٠-لا يجتمع على الشخص غرمان في ماله وبدنه.

٣١-إذا اتفق مُسبِّب ومباشر؛ فالضمان على المباشر؛ فإذا لم يوجد مباشر؛ ضمن المسبب.

٣٢-المغرور يغرم الغار ما لم يعتض فيه.

٣٣-العرف معمول به في الصحة، والفساد، واللزوم، والسقوط؛ ما لم يصادم نصاً.

٣٤-إذا التبس موت الشخص وحياته؛ فالأصل الحياة، ما لم يكن الأمر معلوماً ضرورة.

٣٥-كل ما ثبتت عليه يد الكبير؛ فيد الصغير مثله.

٣٦-كل من صح منه أن يفعل الشيء لنفسه، صح أن يوكل من يفعله، لا العكس.

٣٧-العرف يجري على الصغير والمجنون على كل حال.

٣٨-كل من صح منه التصرف لنفسه؛ صح أن يكون وكيلاً لغيره؛ فيما صح التوكيل فيه.

٣٩-القول للمنكر خلاف الأصل في جميع التداعي.

٤٠-لا فرق بين العلم والجهل في إسقاط الحقوق.

٤١-الإنشاءات تصح ولو جهل المنشئ حكمها وما يترتب عليها من الأحكام الشرعية.

٤٢-كل حيلة يتوصل بها إلى الربا؛ فهي باطلة.

٤٣-لا ربا بين العبد وربه.

٤٤-الأصل فيما فعله الأولياء عدم الصلاح، إلا الأب في نكاح ابنته الصغيرة.

٤٥-العرف كالمنطوق به حال العقد.

٤٦-المضمر كالمظهر في باب الربا.

٤٧-إنشاءات السكران كالصحيح عقوبة لفعله، إلا في البيع والإجارة لعموم الآية.

٤٨-الأصل في فعل كل عاقل العمد: إلا الجنايات.

٤٩-الفسخ والإقالة لا يلحقان التلف إلا على جهة التراضي في القيمة.

٥٠-الفسخ والعزل من الوكالة لا يتمان إلى في وجه المفسوخ عليه، أو المعزول، أو علمهما بكتاب أو رسول.

٥١-لا غبن في البيع على مكلف مباشر للعقد، وكذا في القسمة من حاضر مباشر.

٥٢-يكفي الظن في النكاح تحريماً.

٥٣-الإباحة تبطل ببطلان عوضها.

٥٤-الأصل في الأعيان الأعواض.

٥٥-الأصل في المنافع عدم الأعواض.

٥٦-لا يثبت حق في ملك الغير بيد.

٥٧-لا يصح أخذ العوض على الحقوق.

٥٨-المشروط يترتب على حصول شرطه.

٥٩-تقدم المشروط على شرطه محال ممتنع.

٦٠-الإجازة لا تلحق إلا العقود الصحيحة.

٦١-الإجازة لا تصح إلا مع بقاء المتعاقدين والعاقد والمعقود له والمعقود عليه.

٦٢-الإجاز كاشفة للإبرام لا مغيرة من حينها.

٦٣-لا قياس مع نص.

٦٤-لا قياس على ما يرد على خلاف القياس.

٦٥-الطلاق لا يتبع الطلاق من دون رجعة.

٦٦-الإباحة إذا كانت بغير عوض كان للمبيح الرجوع فيما لم يستهلك.

٦٧-الدراهم والدنانير لا تتعين وإن عينت إلا في الغصب والحج.

٦٨-كل ما لا يعرف من جهة الشخص، فالقول في حصوله فيما يرجع إليه وعليه اليمين.

٦٩- كل عين تعلق بها حق للقابض فله حبسها.

٧٠-كل دينين استويا في الجنس والقدر والنوع تساقطاً.

٧١-الأصل براءة الذمة فيما لا تيقن في ثبوته.

٧٢-الخلاف وراء المسألة لا يفيد الجاهل.

٧٣-ما أمكن الوصول إلى العلم به من الأحكام الشرعية، لا يكفي فيه الظن، وما لا يمكن العلم فيه؛ فالظن كان معمولاً به.

٧٤-الظن لا ينقض الظن.

٧٥-الاجتهاد مطلوب لله من عباده.

٧٦-الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد.

٧٧-الحدود تدرأ بالشبهات.

٧٨-الخراج بالضمان.

٧٩-لا ينسب إلى ساكت قول.

٨٠-الإكراه يصيِّر الفعل كلا فعل، ما لم ينوِ المكره فعل ما يُكره عليه.

٨١-الأصل الصغر والعقل، ومن ادّعى خلافهما فعليه البينة.

٨٢-الأصل في الأشياء الإباحة، إلا الحيوانات فالحظر.

٨٣-كل من كان القول قوله فاليمين عليه.

٨٤-البينة المركبة غير مقبولة.

٨٥-كل ما يجب أن يفعل الإنسان بنفسه لا يصح التوكيل فيه غالباً، احترازاً من الحج والعمرة.

٨٦-ما ثبت للمشتري من الخيارات؛ ثبت للشفيع، إلا خيار الشرط.

٨٧-المشقة تجلب التيسير.

٨٨-الضرر يزال.

٨٩- العادة محكمة.

والله ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المراجع والمصادر

- **إبراهيم بن القاسم بن المؤيد محمد بن القاسم، المتوفى سنة ١١٥٢هـ:**

طبقات الزيدية الكبرى (نسمات الأسحار في طبقات رواة الأخبار). خ

- **إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٩٠هـ:**

الاعتصام، بتحقيق محمد رشيد رضا، دار الفكر.

- **أحمد حسن الباقوري:**

علي إمام الأئمة – دار مصر للطباعة: سعيد جودة السحّار وشركاه، الناشر مكتبة مصر، ٣ شارع صدقي: الفجالة.

- **أبو محمد اليمني، من أعلام المئة السادسة للهجرة:**

كتاب الفرق، مخطوط في مكتبة الملك سعود رقم ٧٠٤. وقد حققه ونشره الدكتور محمد بن عبد الله رزبان الغامدي، وسماه (عقائد الثلاث والسبعين فرقة) الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ – مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

- **أحمد بن سعد الدين المسوري، المتوفى سنة ١٠٧٩هـ:**

الرسالة المنقذة من الغواية في طرق الرواية . خ.

- **أحمد بن سليمان ـ الإمام المتوفى سنة ٥٦٦هـ:**

الحكمة الدرية والدلالة النبوية. خ.

- **أحمد بن سهيل الرازي، المتوفى في الربع الأول من القرن الرابع الهجري:**

أخبار فخ، تحقيق الدكتور ماهر جرار، من منشورات دار الغرب – بيروت سنة ١٩٩٥م.

- **أحمد بن صالح بن أبي الرجال، المتوفى سنة ١٠٩٢هـ:**

مطلع البدور ومجمع البحور. خ.

- **أحمد بن عبد الحليم، المشهور بابن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨هـ:**

منهاج السنة النبوية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٦هـ.

- **أحمد بن عبد الله الأصفهاني (أبو نُعَيْم)، المتوفى سنة ٤٣٠هـ:**

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الجزء الثالث.

- **أحمد بن عبد الله الجِنداري، المتوفى سنة ١٣٢٧هـ:**

الجامع الوجيز بوفيات العلماء ذوي التبريز. خ.

رحيق الأثمار في تراجم الرجال شرح الأزهار. ط.

- **أحمد بن عبد الله الوزير، المتوفى سنة ٩٨٥هـ:**

الفضائل (أو تاريخ آل الوزير).

- **أحمد بن علي المقريزي، المتوفى سنة ٨٤٥هـ:**

الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق جمال الدين الشيال – الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٥م.

كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المشهور بالخطط المقريزية، دار صادر – بيروت.

♦ **أحمد بن محمد بن خلكان، المتوفى سنة ٦٨١هـ:**

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المجلد الخامس، تحقيق الدكتور إحسان عباس، منشورات دار الثقافة – بيروت.

♦ **أحمد محمد صبحي، دكتور:**

الزيدية. ط. الناشر: الزهراء للإعلام العربي – القاهرة.

المذهب الزيدي. ط. منشأة المعارف – الإسكندرية.

♦ **أحمد بن يحيى المرتضى ـ الإمام المهدي، المتوفى سنة ٨٤٠هـ:**

طبقات المعتزلة. ط. تحقيق سوسنة ديلفد فلزر – بيروت سنة ١٩٦١م.

غايات الأفكار ونهاية الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار. خ.

كتاب المنية والأمل شرح الملل والنحل، تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور، دار الندى، سنة ١٣٨٠هـ.

♦ **إسماعيل بن عبّاد المعروف بالصاحب ابن عباد المتوفى سنة ٣٨٥هـ:**

نصرة مذاهب الزيدية، تحقيق د. ناجي حسن، الدار المتحدة للنشر.

♦ **إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ:**

البداية والنهاية، منشورات مكتبة المعارف – بيروت.

- **أيمن فؤاد سيد، دكتور:**

تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري الناشر: الدار المصرية اللبنانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **الحسن بن أحمد الضَمَدي، الملقب عاكش، المتوفى سنة ١٢٨٩هـ وقيل سنة ١٢٩٢هـ:**

الديباج الخَسرواني في أخبار أعيان المخلاف السُليماني. خ.

- **حُمَيد بن أحمد المحلي الهمْداني، المتوفى سنة ٦٥٢هـ:**

الحدائق الوردية في ذكر أئمة الزيدية. خ.

- **حميدان بن يحيى القاسمي من أعلام المئة السابعة للهجرة:**

بيان الإشكال في ما حكي عن المهدي من الأقول. خ.

كتاب التصريح بالمذهب المنتزع من أقوال الأئمة، ويتضمن الكلام في النص والحصر وصفة الإمام، وذكر حكم من يخالف في ذلك من فرق الإسلام. خ.

- **صالح بن المهدي المقبلي، المتوفى سنة ١١٠٨هـ:**

الأبحاث المسددة في فنون متعددة بتحقيق القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، منشورات وزارة الإعلام والثقافة في الجمهورية العربية اليمنية. ط دمشق.

العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ مع ذيله (الأرواح النوافخ)، بإشراف القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني. مكتبة دار البيان – دمشق.

- **صلاح بن علي بن محمد الشاكري المقدمي:**

الرسالة الموضحة للحق الرافعة للتلبيس على الخلق. خ.

- **عبادي محمد أحمد العسولي:**

(رسالة ماجستير)، قدمت إلى كلية اللغة وأصولها في جامعة صدام للعلوم الإسلامية سنة ٢٠٠١م.

- **عباس بن منصور البريهي السكسكي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ:**

البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: تحقيق بسام علي سلامة العموش، مكتبة الأردن.

- **عبد الجبار بن أحمد شيخ المعتزلة؛ المتوفى سنة ٤١٥هـ:**

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين، بتحقيق الأستاذ فؤاد سيد. الدار التونسية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.

- **عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى سنة ٧٥٠هـ:**

مقدمة ابن خلدون بتحقيق د. علي عبد الواحد وافي. دار البيان العربي.

- **عبد الصمد بن عبد الله العلوي الدامغاني من أعلام المئة السادسة للهجرة تقريباً:**

الجوهر الخالصة عن الشوائب في العقائد الناقمة على جميع المذاهب.خ.

- **عبد القاهر بن طاهر البغدادي، توفي سنة ٤٢٩هـ:**

الفَرْق بين الفِرَق، وبيان الفرقة الناجية منهم، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- **عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ:**

الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: محمد أمين دمج – بيروت.

- **عبد الله بن أسعد اليافعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ:**

مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، وهو جزء من كتابه (مرهم العلل المضلة في الرد على المعتزلة بالبراهين والأدلة المفصلة)، تحقيق الدكتور موسى بن سليمان الدويش، منشورات دار البخاري – المدينة المنورة، (مج١ – ١٩٨٠م).

- **عبد الله بن علي الوزير، المتوفي سنة ١١٤٧، وقيل سنة ١١٤٨هـ:**

طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى. خ. ومطبوع بتحقيق محمد عبد الرحيم جازم.

- **عبد الله بن محمد الناشىء الاكبر، المتوفى سنة ٢٩٣هـ:**

مسائل الإمامة، تحقيق وتقديم المستشرق الألماني يوسف فان إس. دار النشر – فرانتش شتاينر، فسبادن – بيروت سنة ١٩٧١م

- **د. عرفان عبد الحميد:**

(دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية)، منشورات مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار المعرفة – بيروت، سنة ١٣٩٥هـ.

- **علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفى سنة ٣٢٤هـ:**

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. عني بتصحيحه هلموت ريتر، دار النشر فرانتش شتاينر، فسبادن، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **علي بن الحسين المسعودي، المتوفى سنة ٣٤٦هـ:**

مروج الذهب، ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر.

- **علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأموي الكاتب المعروف بالأصبهاني المتوفى سنة ٣٥٦هـ:**

مقاتل الطالبيين، طبع في المطبعة الحيدرية في النجف سنة ١٣٥٣.

- **علي بن محمد العلوي، من أعلام المئة الثالثة للهجرة:**

سيرة الإمام الهادي يحيى بن الحسين، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- **علي بن محمد الفخري:**

كتاب تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان، نشرها مصورة عن الأصل الموجود في معهد الاستشراق في بطرسبورغ في روسيا بيسلف بروزورف – موسكو ١٩٨٨م.

- **فضيلة عبد الأمير الشامي:**

تاريخ الفرقة الزيدية بين القرن الثاني والثالث للهجرة، مطبعة الآداب – النجف ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

- **القاسم بن محمد، الإمام المنصور المتوفى سنة ١٠٢٩هـ:**

الأساس لعقائد الأكياس، تحقيق نصري نادر، منشورات دار الطليعة – بيروت.

- **محمد بن إبراهيم الوزير، المتوفى سنة ٨٤٠هـ:**

العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، منشورات مؤسسة الرسالة.

- **محمد بن أحمد الحجري، المتوفى سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م:**

مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق وتعليق إسماعيل بن علي الأكوع، منشورات وزارة الإعلام والثقافة/ صنعاء – بيروت ١٩٨٤م.

- **محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ:**

سير أعلام النبلاء، الجزء الخامس، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، منشورات مؤسسة الرسالة.

- **محمد بن إسماعيل الأمير، المتوفى سنة ١١٨٢هـ:**

ديوان شعره طبع على نفقة الشيخ الأمير علي بن الشيخ عبد الله آل ثاني (قطر) – مطبعة المدني.

- **محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ:**

تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر.

- **محمد بن حسين الغماري، دكتور:**

حسن المقال في مخالفة الروافض للآل، مطبعة جامعة أم القرى.

- **محمد رشيد رضا، المتوفى سنة ١٣٥٤هـ:**

تفسير المنار، الجزء السادس، مطبعة المنار – القاهرة.

- **محمد أبو زهرة:**

الإمام زيد حياته وعصره – آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي.

- **محمد بن شاكر الكتبي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ:**

فوات الوفيات، المجلد الثاني: تحقيق الدكتور إحسان عباس، منشورات دار صادر.

- **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، المتوفى سنة ٥٤٨هـ:**

الملل والنحل، تحقيق محمد بن سعيد الكيلاني، دار المعرفة – بيروت، سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- **محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ:**

آداب الطلب، إعداد عبد الله بن محمد الحبشي، نشر مركز الدراسات والبحوث اليمنية، سنة ١٩٧٩م، ثم نشر بتحقيق وتعليق عبد الله بن يحيى السريحي.

- **محمد بن محمد بن يحيى زبارة، المتوفى سنة ١٣٨٠هـ:**

أئمة اليمن، الجزء الأول، طبع بمطبعة النصر – تعز، سنة ١٣٧٢هـ.

- **محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد، المتوفى سنة ٤١٢هـ:**

أوائل المقالات في المذاهب المختارات، تحقيق الدكتور مهدي محقق. سنة ١٣٧٢هـ.

- **محمد بن يعقوب بن إسحاق، المعروف بالوراق، المتوفى سنة ٣٨٠هـ:**

الفهرست للنديم، تحقيق رضا تجدد، طبع في مطبعة دانشكاه - طهران.

- **مُسلَم بن محمد اللحجي، المتوفى سنة ٥٢٠هـ:**

أخبار الزيدية (طبقات الزيدية)، الجزء الرابع، مصور عن الأصل الموجود في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **نشوان بن سعيد الحميري، المتوفى سنة ٥٧٣هـ، أو بعدها:**

شرح رسالة الحور العين، تحقيق كمال مصطفى، مطبعة السعادة - القاهرة، سنة ١٩٤٨م.

- **الهادي بن إبراهيم الوزير، المتوفى سنة ٨٢٢هـ:**

الجواب الناطق بالحق اليقين الشافي لصدور المتقين. خ.

هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين. خ.

- **يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، الإمام الهادي:**

رسائل العدل والتوحيد، الجزء الثاني، تحقيق الدكتور محمد عمارة، منشورات دار الشروق.

- **يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد، المتوفى سنة ١١٠٠هـ، أو في السنة التي قبلها:**

أنباء الزمن في تاريخ اليمن. خ.

طبقات الزيدية الصغرى (المستطاب). خ.

- **يحيى بن الحسين بن المؤيد محمد، المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، وقيل: ١٠٩٩هـ:**

غاية الأماني في أخبار القطر اليماني: تحقيق د. سعيد عاشور، منشورات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

- **يحيى بن حمزة، الإمام المؤيد، المتوفى سنة ٧٤٩هـ:**

المعالم الدينية في العقائد الإلهية، تحقيق سيد مختار أحمد حشاد، دار الفكر المعاصر ١٩٨٨م.

الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين، من منشورات إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي، سنة ١٣٤٨هـ.

- **يحيى بن محمد حُمَيد المتوفى سنة ٩٩٠هـ:**

توضيح المسائل العقلية والمذاهب الفقهية في أصول العدلية ومسالك الزيدية. خ.

نزهة الأنظار في ذكر أئمة الزيدية الأطهار. خ.

- **يوسف بن محمد بن الحفيص المعروف بالحجوري، أبو محمد، لعله من أعلام المئة السابعة للهجرة:**

روضة الأخبار وكنوز الأسرار ونكت الآثار ومواعظ الأخبار وملح الأشعار وعجائب الأسمار، المعروف بـ (روضة الحجوري).

- **يوسف المزي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ:**

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المجلد العاشر، منشورات مؤسسة الرسالة، بتحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

❖ ❖ ❖

فهرسنا

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٥
المقدمة	٧
الزيدية	١٣
أشهر الفرق الزيدية	٢٤
الجارودية	٢٤
السليمانية	٢٨
البترية	٢٩
زيدية الجيل والديلم	٣١
زيدية اليمن	٣٢
فتح باب الاجتهاد	٤٢
عقود التشكيك لمعرفة من هو صاحب المذهب الزيدي؟	٦١
حصر الإمامة في أبناء البطنين	٨٠
الاحتساب	٨٥
فرق جارودية اليمن	٨٦
الحُسَينية	٨٩
المُطرفية	٩٠
المخترعة	٩٢
زيدية اليمن ومدى صلتهم بزيدية الإمام زيد بن علي	٩٩
المصادر والمراجع	١١٧
الفهرس	١٢٩